

كتاب



وجوب الحمية . عن مضار الرقية

تأليف وحيد العصر . ونادرة الدهر . الافق في كل علم .

الحائز من جميع الفضائل اكبر سهم . مولانا الاستاد

العلامة السيد ابي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب

الدين العلوي الحسيني الحضرمي

الاستاد بمدرسة دارالعلوم في حيدرآباد دکن بالهد

اطال الله بقاءه

نفعاً للانام وحضناً للاسلام آمين

(تنبيه) يعبر مؤلف هذه الرسالة نفعاً لله به فيها بلنط المعترض عن كتب الرقية

وبالمؤلف عن جامع النصائح السكافية



طبع بمطبعة الامام في سنقاورا

الطبعة الاولى

سنة ١٣٢٨

(قائمة)

سنة ١٣٣٦

الثان الكتب الموجودة بإدارة مطبعة الأمام

ماعد اجره البريد

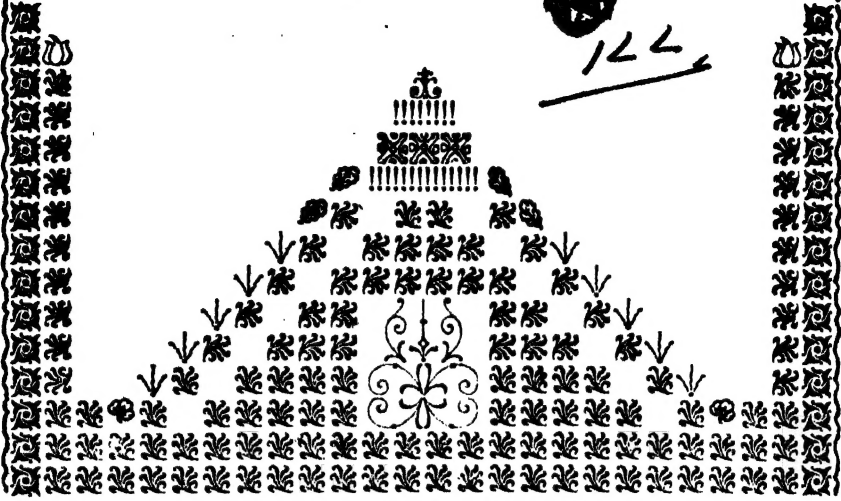
العنوان مدير مطبعة الأمام المحترم في نمبر ٣٦ روينسين رود سينها فوراً

ريال	سين	
٤	٣٢	الخصائص الكبرى ٣ جلد كبار طابع الهند
٥	٤٤	الاشمام والنظائر في الفحول لجلال الدين السيوطي ٤ اجزاء
١	٧٥	التدرياق النافع حل وتكميل جمع الجوامع للسيد ابن شهاب ٢
١	١٢	الاعتبار في بيان الناسخ والمسخ للهمداني الحازمي ١
٥٨	"	شفاء السقام في زيارة خير الامام لتقي السبكي ١
٧٠	"	القول المسدد في الذب عن مسد الامام احمد ١
٨٥	جلد	الخمسة النظامية في الدروق الاصطلاحية لعلي أكبر التقي ١
٧٠		عمل اليوم والليلة للاستاذ احمد محمد الدمهوري المعروف بابن السنين
٦٠		الافتراح في علم اصول الفحول لجلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر السيوطي
٩٠		كتاب الذخيرة (في الفلسفة) لعل الدين علي الطوسي
٤٥		الروضة اليبه في ما بين الاشاعة والماتريديه
٢٠		الكهف والرقم للشيخ عبدالكريم ابن سبط الشيخ عبدالقادر الجيلاني
٤٤		نذكرة الحماط للدهمي ٤ اجزاء
٢٥		كتاب نوافح الورد للجوري شرح عقيدة الباجوري لابن شهاب
٢٢		كتاب اسعاف الطلاب لابن شهاب
٧٥		كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول لتقي الدين لبي العباس
		(١) جزوه
		المجهر التقي في الرد على الصفيي للاردوبي الشهير بابن النركاني
		النصائح الكافية لمن جولي معاوية للسيد محمد بن محمد

﴿ ملحق لبيان الخطأ والصواب ﴾

(في كتاب وجوب الحجية)

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٣	١٥	الخنيفة	الخنفيه
٣٧	٧	اهله	اهل
٤٩	١٨	الصفاة	الصفات
٥٧	٢٠	وكلهم	كلهم
٥٨	١١	ولم يترضى	ولم يترض
٠	١٧	والذي يظهر	ويظهر
٦٢	٧	نوع عذر	نوع عذر والله يغفرله
٦٧	٥	رفع	دفع
٠	٩	القوليه	القوية
٠	١١	التكتم	التكتم
٠	١٢	حتى	حين
٦٨	١٣	خلافه في هذا	خلافه فلا خلاف في هذا
٧٠	١	ينقل	ينقله
٧٢	٥	عن	من
٧٥	٢٠	الكفروفي	الكفر في
٧٦	١١	الصفاة	الصفات
٧٧	١١	عنه	عند
٨٤٠	٦	لعنة	لعنه
٨٧	٥	لأنها مسبوكه	مسيبوكه
٠	١١	لا تحمل	لا تحتمل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما علم وانعم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 اما بعد فقد وصلت الي رسالة حديثة التأليف والطبع مشوشة الترتيب والجمع
 افها اخونا السيد الحسن بن علوي بن شهاب الدين سلك الله بناوبه سبيل
 الاسلاف المهتدين . سماها بالرقية الشافية . من نغثات مسموم النصائح الكافية
 فطاعتها والأسف بالمطالعة . يزداد وتأملتها وتأملها مما يدي الفؤاد . لكونها دعبة
 في بيت الطهارة والعفاف . وخطية صدرت من احداثاء الاشراف .
 ضلة من بيت هدي برزت * سمة سوداء في وجه حسن
 فان جامعها من صميم السادات بني علوي . وصرحاء سلاله ذلك البيت المصطفوي .
 فكيف يمنح بكتابته الى مزلق العقوق . ويهضم مال الاجداد عليه من واجبات
 الحقوق . وينافخ فيها عن معاوية واعوانه . ويرر بالتأويلات الفاسدة فاحش بفيه
 وعدوانه . وخوفا من ان يتلوث بتلك الرسالة شرف السادة العلوية . اوتسوها سمعة

تلك البضعة النبوية . لما عسى ان يتخيله من لم يخبر حقيقة سيرهم ومناقبهم . ويظنه من
 لم يرد صفوحياض مشاربهم . ان من ذلك البحر المسجور قذاً ثقيلاً . وان من ذلك
 البيت المعمور مشارفها . بادرت الى تبرئة بيت التقوى . بتحقيق بطلان تلك
 الدعوى . وبينت ان قنوات تلك الرقية من غير ذلك الوادي . وان اسمارها
 ليست من احاديث ذلك النادي . ولو كان راقم حروف تلك الرسالة . رجلاً من
 غير هذه السلالة . لما كتبت في تنفيذها سطرًا . ولا كشفت من كف اغلاطها
 سترًا . لان لها اخوات تتداولها ايدي الجماعة . ويعتقدون ان التمسك بمثلها طاعة .
 فان لواء النصب من عهد معاوية لا يزال منصوبًا . والحق حتى الآن لم يزل في
 هذه المسائل مقلوبًا . والتقليد فيها قد اسدل على البصائر حجابها . وانعصب الذم
 ضارب في هذه المواقف اطنا به . فلا وايك لا تجدد واحدا يناظر بانصاف .
 او يرجع في بحثه الى تنقيح مصادر الخلاف . لا . بل دعاوي طويلة وعريضة . وادلة
 مريضة ومهينة . فان تقبل والافساب وشتائم . واتهام بعضايم الجرائم . ولهذا اتخذ
 كثير من اسلافنا السكوت جنة من اذاهم . ووكلوا امر الكل الى مولا هم . وحسبنا
 اهل البيت من الاضطهاد والاهتضام . ما اصاب به اجدادنا الكرام . عليهم
 السلام . ولم نزل حتى الآن مرشوقين بسهام حمر الجدال . حتى تكسرت فينا
 النصال على النصال . ويوم التغابن سيكون الفصل . حيث المرجع في ذلك كله
 الى الحكم العدل . ومن حيث ان اخانا السيد محمد بن عقيل وجد من نفسه قوة
 على تحمل اذيات النواصب . وصبرا على ما يصبونه عليه من المصائب . الف رسالته
 التي سماها بالنصائح الكافية . لمن يتولى معاوية . فابان فيها من الحق ما خالف به
 الكثير . وصرح فيها بما اعرض عن ذكره الجمل الغفير ولا حرج عليه فيما صنع وفعل .
 وقد وقع اجره على الله عز وجل . وانما الحرج على معارضه بالباطل الظاهر . والحال
 انه من سلالة ذلك البيت الظاهر . ولهذا فقد خصصت بقراءة هذه العجالة . اخواني

من اهل بيت الرسالة . فلا اقصد غيرهم بخطاب . ولا التزم له بجواب . بل ولا آذن له بمطالعة هذا الكتاب . اللهم الامن كان من محبيهم الخالصين واتباعهم المهتدين . اللهم اصرف عنا السوء بما شئت وكيف شئت انك على ما تشاء قدير وهذا محل شروعتنا فيما اجمعنا العزم عليه راجين من الحق التوفيق الى ما هو الحق لديه آمين

قال المعارض في اول صفحة من كتابه (اما بعد فقد اطلمت على كتاب النصائح الكافية لمن يتولى معاوية لمؤلفه السيد محمد بن عقيل بن يحيى يدعوه الى مذهب الرافضة والشيعة من امكنه دعوته من عوام الامة الحمديدية من اهل السنة والجماعة ممن قلت معرفتهم بالدين وممن لم يطلعوا حقيقة الاطلاع على فضل اصحاب سيد المرسلين وما خصهم الله به من الثناء العظيم في كتابه المبين) انتهى واقول ما اسنده الى المؤلف من انه يدعوب كتابه الى مذهب الرافضة والشيعة خطأ ظاهر وتحامل مذموم يعرفه الجاهل فضلا عن العالم لان من مذهب الرافضة تفسيق الخلفاء الثلاثة بل تكفيرهم ووجوب البراءة منهم عند الكثير منهم وتحريم موالاتهم وتفسيق اكثر الصحابة وتكفير كثير منهم ايضا وقولهم ان الامام علي عليه السلام يعلم الغيب ما كان وما يكون وانه ومن بعده من الائمة رضوان الله عليهم معصومون من الخطأ وان الامام الثاني عشر محمد بن الحسن حي الى الآن وانه هو المستقل بالهداية والارشاد في العالم الى اليوم وان تربة كربلاء افضل من الكعبة عند كثير منهم الى غير ذلك من اقوالهم المشهورة عنهم والمعروفة ومؤلف النصائح لم يدع الى شيء من ذلك البتة ولم يذكره ولم يقرهم على شيء منه فاي دعاء الى مذهب الرافضة في النصائح حتى يكون للمعارض ومبعض من الصدق في قوله . نعم اتفق المؤلف مع الرافضة ومع كثير من فضلاء الصحابة واكابر التابعين وعلماء اهل السنة كما ذكرهم في نصائحه على تفسيق معاوية وجواز لعنه

ووجوب بغضه في الله استدلالا بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه واله وسلم
فهل يكون وفاقه لهم في هذه المسئلة دعاء الى مذهب الرافضة القائلين بكفر
معاوية لوصح القول بذلك لكانت الدعوة الى النطق بالشهادتين وباقي
الاركان الخمسة ونحو ذلك من اركان الدين والى حب اهل البيت عليهم
السلام دعاء الى مذهب الرافضة لانهم قائلون بذلك ملتزمون له ونحن
نوافقهم على ذلك ونصدقهم فيه اما قول المعترض (ومعلوم ان الرافضة والشيعة
من اكذب الناس) الى اخر مقالته فلا دخل له في جوهر المسائل التي يعترض عليها
فلندعه وشأنه مع الشيعة ولا نخوض معه في شيء من ذلك اذ هو تسويد اوراق
فيما لسنابصده والوقت نفيس

قال المعترض (١) (وقد طلب مني الكثير من اخواني الرد لما جاء في كتاب
النصائح المذكورة من الضلال المبين من الكذب على سيد المرسلين وعلى اكابر الصحابة
والتابعين وعلى العلماء المحققين من اهل السنة والجماعة اهل الحق والهدى ومن
المغالطات الكثيرة) انتهى

واقول كل ما ذكره المعترض رجم بالغيب وقول من الزور فاين الضلال المبين
واين الكذب على سيد المرسلين والعلماء المحققين واين المغالطات الكثيرة التي
زعمها في النصائح كل ذلك لم يكن وسيجيء الجواب عن كل ما ادعى المعترض
باطلا انه كذب او مغالطة وكل آت قريب اما قوله (٢) (لاسيما اذا لعن اخر هذه
الامة اولها) انتهى

فنقول له ان اول الأمة حقيقة هو الامام علي كرم الله وجهه لانه اولها اسلاما
بنص الاحاديث ثم الاولية الاضافية لباقي الصحابة فمن بعدهم بحسب نسبة متقدم
الزمن ومتأخره واول لاعن لاول الأمة هو معاوية الذي تحتج له وتناخ عنه بالآ

يسمن ولا يفتي من جوع

اما قوله (١) (فالطعن فيهم طعن في الدين) انتهى

فاقول هذا غير مطرد فان من طعن فيهم جميعا فقد طعن في الدين لانه لم يلقنا الا عنهم واما من طعن في المناققين منهم والفاستقين كابن أبي معاوية واشباههما فليس من الطعن في الدين في شيء فقد طعن فيهم القرآن والرسول واعلام الصحابة والتابعين وكفى بذلك حجة

قال المعترض (٢) (واستدل بالهفوات وبما قاله جهلة المؤرخين) انتهى

واقول ان المؤرخين الذين نقل عنهم مؤلف النصائح هم المحدث محمد بن جرير الطبري والمحدث ابن الاثير والمحدث ابن قتيبة وابن سعد والزيبر بن بكار والبيهقي والحافظ ابن حجر والسيوطي والمدائني وما اظن ان المعترض يعتقد انه اتقى او اعلم من احد من هؤلاء او مقارب له في مرتبة العلية فكيف سماهم جهلة المؤرخين وهم والحق يقال علماء المؤرخين وثقاتهم

قال المعترض (٣) (وشنع على اهل السنة والجماعة حيث لم يجوزوا لعن معاوية) انتهى واقول اما التشنيع في كلام المؤلف فلم يوجد لاجل هذه المسئلة واهل السنة ليسوا كلهم بمنعون لعنه كما بين في النصائح والمؤلف وافق القائلين بالجواز منهم وخالف من لم يجوز ذلك لما قام عنده ولا عتب في ذلك ولا ذام والحق احق ان يتبع

قال المعترض (٤) (ووصفهم بالجور والتعصب) انتهى

واقول هذان اللفظان اللذان ذكرهما المعترض موجودان في النصائح ولكنهما ليسا بمقولين على علماء اهل السنة مطلقا كما يفهمه تعبير المعترض ليرجح به اعتراضه بل الموصوفون بالجور في النصائح هم المقلدون الصرف المعرضون عن استخراج الادلة وخصها والذين لا يقبلون قولنا مخالفا لمقلديهم (بفتح اللام) وان كان مخالفا لظاهر

الكتاب والسنة استغناء باقوال سابقهم وجهودا عليها والموصوفون بالنصب هم الذين عرفوا الادلة وعدلوا عن ظواهرها الى تاويلات معانيها بما يطابق اقوال مقلديهم انتصارا لمذاهبهم وربما كانت تاويلات بعيدة او فاسدة

اما قوله (١) () وانهم ممن يسبكون الحيث والطيب في قالب واحد وانهم غرروا بالناس بايراد الخاص من الادلة في موارد العام والمقيد مجرى المطلق) انتهى فاقول جاء هذا في كتاب النصائح في حق المؤلفين الذين يستدلون على فضل معاوية وامثاله بما جاء في حق المهاجرين والانصار والسابقين الاولين واهل بيعة الرضوان وهذا حق وصحيح فان من يسوي بين ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من اكابر الصحابة وافاضلهم وبين معاوية وعمر وبسر وزباد وسمره والحكم وامثالهم بنظم الكل في سلك واحد من العدالة والثقة ووجوب المحبة والتعظيم والترضي واثبات الاجر فلا شك انه سابك للطيب والحيث في قالب واحد ومن يورد ما جاء في فضائل المهاجرين والانصار واهل بيعة الرضوان وامثالهم في مورد فضل الطلقاء والمحدثين والبنائة الجبارة فلا ريب عند ذي تمييز انه مورد للخاص مورد العام مجرى المقيد مجرى المطلق مغرره العامة كما ذكره مؤلف النصائح . ام نجعل الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ام نجعل المتقين كالنجار واما قوله (٢) () « وانهم وضعوا الباطل موضع الحق » فلم ترد هذه العبارة في كلام المؤلف وانما الوارد فيتميز الحق بالباطل والصحيح بالفاسد وتأمل عبارة النصائح بحروفها في الصفحة (١٤٩) و (١٥٠) و (١٥١) تعرف كيف شوهاها .

اما قول المعترض عن المؤلف (٣) () « وانهم من التوغاء الذين لا يدرون الصواب من الخطاء ولا يفرقون بين الحق والباطل وانهم يسلقون بالسنتهم كل من كشف غبار شبهة من قبائح معاوية وينبذونه بالابتداع والرفض جهلا منهم وحماقة » انتهى

فاقول هذا خطأ من المعترض نشأ عن سوء فهمه لأن المؤلف كما ستعرف عطف
 الفوغاء على العلماء والعطف يقتضي المغايرة فكيف يدعي أنه وصفهم بذلك
 والوصف يستلزم الاتحاد فيكون المعترض هنا بين امرئين كلاهما ذميمة وذلك لما
 أن يكون قاصر الفهم عن معاني عبارات النصائح وقبورها وهو ما اظنه لأن لهذا
 نظائر كثيرة تأتي في اعتراضاته وأما أن يكون محرفاً ومغيراً للمعاني عمداً ومسنداً
 إلى النصائح ما ليس فيها تزويجاً لاعتراضه وإثباتاً على صاحبها . ودونك عبارة
 النصائح صرّح بها في الصفحة (١١٩) حتى تعرف من أين أتى المعترض وكيف
 اخطأ قال في النصائح بعد أن ذكر بعض ما فعله بنو أمية وأبائهم من اضطهاد
 أهل البيت وشيعتهم وإن الله قد أراح الإسلام من شرهم

”ثم بقي حتى الآن لمعاوية أنصار وأذئاب من العلماء الجامدين على معاني كتب التأخرين
 ومن الفوغاء الذين لا يدرون الصواب من الخطأ ولا يفرقون بين الحق والباطل
 لاشوكة لهم ولا صولة ولكنهم يستقنون بالسنتهم كل من كشف غبار شبهة عن
 قبائح معاوية وينبذونه بالابتداع والرفض ويعرّضون عليه عريضة السكاري
 جهلانهم وحماقه“ الخ

واقول هذه العبارة في درجة عالية من البلاغة والمتانة وفيها ألف والنشر البديعي
 المرتب الوارد مثله في القرآن والحديث والكلام الفصيح فقول مؤلف النصائح
 أنصار وأذئاب ألف وقوله بعد من العلماء الجامدين نشر مرتب يعود على الانصار
 وقوله من الفوغاء الخ نشر يعود على الأذئاب وهم الناعقون بغير علم ولا شك أنهم
 كما ذكر مؤلف النصائح وأسوأ حالا فليتب الله ناقل قصر فهمه وحرف . أو عرف
 المعنى وتصرف . أما قوله (١) « وأنهم من علماء السوء ومن المغفلين » الخ
 فاقول وردت هذه الالفاظ في النصائح في غير موضع ولكن ليس المعنى بها كما

زعم المعارض علماء اهل السنة على الاطلاق بل المراد من ظهرت أمارات العلم
السوء وعلامات الغفلة فيهم وهم كثير في كل طائفة ايظن المعارض ان ليس في
اهل السنة علماء سوء ولا مغفلون بل كلهم بررة اتقياء اذ كيا . ماشأ الله سبحانه الله
اما قوله (١) (الى حد انه خاطبهم بقوله تعالى قل افانبشكم

بشر من ذلكم النار) انتهى

اقول طئي قلم المعارض هنا على مؤلف النصائح ونسب اليه ما لم يقله لاحد من علماء
اهل السنة اللهم الا ان كان المعارض يعتقد ان واضعي الاحاديث المكنوبة على
النبي صلى الله عليه واله وسلم هم علماء اهل السنة وان كلام المؤلف يصدق عليهم
بهذا الاعتبار فله من سوء اعتقاده فيهم عذر واضح ودونك عبارة النصائح
بحروفها في الصفحة (١٧٠) قال ” وكان معاوية يكتب للنبي صلى الله عليه وآله
وسلم فيما بينه وبين العرب وتلك فضيلة لا تنكر اما كتابة معاوية للوحي والتنزيل
فلم تصح ومن ادعى ذلك فليثبت آية آية نزلت فكتبها معاوية اللهم الا ان يأتينا
بالحديث الموضوع انه كتب آية الكرسي بقلم من ذهب جاء به جبريل هدية
لمعاوية من فوق العرش نمود بالله من الفرية على الله وعلى امينه وعلى رسوله ذلك
وايم الله العار والشنار قل افانبشكم بشر من ذلكم النار “

قال المعارض « ٢ » (فصل سمي المؤلف كتابه بالنصائح الكافية وهو لم يشتمل على
شيء من النصيحة الشرعية مطلقا) الى اخر الفصل

واقول هذا الفصل من اوله الى اخره تحامل باطل وتحكك ساذج بمؤلف
النصائح فلا نخوض معه في مثل هذا ولا نضيع الوقت برد الردود بذاته بل نكل
ذلك الى افهام القراء .

قال المعارض « ٣ » (فصل اشتمل كتاب المؤلف على امور منكرة) الى اخر الفصل

واقول اشتمل هذا الفصل على تهم غير واقعة بمحاول المعترض الصاقها بالمؤلف حيث يجعل فيها بحث المؤلف وتحقيقه ورد اقوال مخالفيه بادلتها ذمالمهم وتشنيعا عليهم وقد ذكر المعترض جملا اجمالية تلقفها مما يعتذر به انصار معاوية عنه وسيكررها في اعتراضاته الآتية سبعين مرة كما سيرها القارى والجواب عنها كلها مذكور في نفس النصائح لوتأملها بعين الانصاف لاسيا في الصفحة (١٤٨) وما بعدها الى اخر الشبهة الاولى

نعم نأخذ على المعترض قوله ايضا « ١ » (وجب ان يكون الكلام يعلم وعدل لايجهل وظلم وقوله « ٢ ») والله سبحانه وتعالى قد حرم ظلم المسلمين احياءهم وامواتهم وحرم دماءهم واعراضهم) ونقول له لعلك انت ومعاوية وابن تيمية واشباهه من انصار معاوية خارجون عن هذين الحكمين فيباح لكم ما لا يباح لغيركم اولعل علي بن ابي طالب وشيعته ومؤلف النصائح مستثناء اعراضهم من ذلك الحكم فان معاوية كما في صحيح مسلم وغيره كان يسب عليا وكان كما ثبت تواترا يلعنه واهل بيته على المنابر ويحجر الناس على ذلك فاين انكارك عليه . وابن تيمية واشباهه يسبون الشيعة والرافضة كما في كتابه الذي سماه منهاج السنة حتى رمز في مواضع وابان في اخرى بتكفير طوائف من اهل البيت الطاهر المتذهبين بمذهب الشيعة وغير بعيد ان يكون بعض اجدادك منهم وانت ايها المعترض استحللت اعراض الشيعة وشبهتهم باليهود بل زعمت انهم اخبث منهم ثم ظلمت صاحب النصائح ورجمته بالكذب والهذر والجهل والسخافة وغير ذلك . اليس الشيعة وصاحب النصائح مسلمين في نظرك وهم قائمون بالاركان الخمسة وغيرها من شعائر الاسلام اهلنا الله واباك وهذا لما هو الصواب .

قال المعترض (٣) (فصل المنقولات من حيث هي فيها كثير من الصدق

وكثير من الكذب (الى اخر الفصل

واقول هذا الفصل ايضا كسابقيه لاتعلق له بجوهر المسائل المتنازع فيها ونحن نوافقه على اكثر ما ذكره عن اهل الحديث وننكر عليه ما قاله وان كان القائل الاصيل ابن تيمية من ان خيثمة بن سليمان وابانعيم وغيرهما من المصنفين في التاريخ كابن عساكر يذكرون في الفضائل ما يعرف اهل العلم بالحديث انه كذب ونحن نقول انهم من اهل العلم بالحديث وانهم لا يذكرون ما يعلمون انه كذب وان ذكروا شيئا منه لغرض ما بينوا كذبه وصرحوا بوضعه والا لزمهم الكذب على النبي صلى الله عليه واله وسلم (١) وحاشاهم من ذلك ومؤلف النصائح لم ينقل شيئا ذكر المحدثون انه كذب . اللهم الا ما يدعيه ابن تيمية من تكذيب غالب الاحاديث الواردة في فضل علي عليه السلام وابن تيمية غير موثمن في هذا الباب لانه التزم الرد على الشيعة بالاستتاع من قول وتكذيب وتكفير وتفسيق حتى جعل عليا كرم الله وجهه مضرا بالامثال في الخطاء والميل الى الدنيا وارتكاب الهفوات وحتى قال انه لم يرد في حق علي فضيلة تخصه من بين الصحابة اصلا وان الاحاديث الصحاح في فضله - يعني المشارك فيه - لم تبلغ العشرة وان كلما ذكره الشيعة لعلي من الفضل فالثلاثة الخلفاء اولى به منه وان ما ادغاه الشيعة من نقص في احد الثلاثة فعلي اولى بذلك النقص منه كل هذا مذكور في كتابه الذي سماه منهاج السنة سامحه الله وغفر له وتجاوز عنه واكثر اعتراضات السيد حسن من ذلك الكتاب المشتمل

قال المعترض (٢) * فصل صرح المؤلف في غير ما موضع من كتابه بان الكثير من العلماء قد سكتوا عما صرح به وانما سكتوا خوفا بان ينهبوا بالارافضة والشيعة * انتهى

(٢) في الصفحة ٨

(١) قال صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد الكاذبين رواه مسلم اهـ مصححه

واقول ان العدد الكثير من السابقين واللاحقين جعلوا سكوتهم عن ما صرح به المؤلف في حق معاوية جنة ووقاية من عبث السفهاء باعراضهم ونبزم بالرفض ومذموم التشيع وكل ذي ادراك يعرف ذلك من نفسه

اما قول المعارض بعد ذلك (١) * وهذا الكلام انما هو من المغالطات فاهل السنة والجماعة مصرحون بخطاء الشيعة والرافضة وجهلهم * الى اخر ما اطال به من سب الرافضة وتكذيبهم اه

وانا اقول يعلم الله اني لم افهم المقصود من هذا الكلام حتى اقبله او ارداه اذ الدعوى ان سكوت العلماء كان خوفا ان ينزوا بالرفض الذي هو مذموم عندهم وفرقا من ان يتهموا به وجواب المعارض ان اهل السنة والجماعة مصرحون بخطاء الشيعة والرافضة وجهلهم . وكيف يلتئم هذا مع ذاك حتى يحصه الخبير الناقد ثم اني تتبعت باقي عبارة المعارض لعلني اجد فيها قبسا اهتدي به الى ما اراده بهذه الجملة فوجدته قال بعد * ٢ * * فهذا هو ما ينظر به اهل السنة والجماعة الرافضة لا خوفا من النبز بالرافضة ومن كانت هذه صفته لا يرضى بالانتساب اليهم الا من سفه نفسه او كتب الله عليه الضلال * انتهى

فلم اجد في هذا الكلام ضالتي المنشودة من مراد المعارض به كسابقه ثم وجدته بعد ذلك قال * ٣ * * والمقصود هنا ان العلماء كلهم متفقون على ان الكذب في الرافضة اظهر منه في سائر الطوائف من اهل القبلة لانهم لم يصرحوا بما صرح به المؤلف مما نقله عن الرافضة وما يقولون به الرافضة خوفا من ان ينزوا بالرافضة * انتهى وقد تأملت هذه الجملة ايضا واضعت في تحليلها جانبا من الوقت فلم يزدني التأمل الاحيرة وتبها فليعذرني القارى اذا اضربت عن الكلام على هذا الفصل بخطئة او تصويب

قال المعتز « ١ » (ومن تأمل كتب الجرح والتعديل المصنفة في
 أسماء الرواة والنقلة واحوالهم رأى المعروف عند اولئك الكذب في الرفض
 والشيعة اكثر منهم في جميع الطوائف حتى ان اصحاب الحديث الصحيح
 كالبخاري لم يرو عن احدهم قدماء الشيعة مثل عاصم بن ضمرة والحارث الاعور
 وعبد الله بن سلمة وامثالهم مع ان هؤلاء من خيار الشيعة وانما يروون عن اهل
 البيت كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وكاتبه عبد الله بن ابي رافع او عن
 اصحاب ابن مسعود كعبدة السلماني والحارث بن قيس او عن يشبه هؤلاء) انتهى
 واقول هذا المقالة قد جاءت في منهاج ابن تيمية ايضا وقد انطق الله الخصم من
 حيث لا يشعر بحجة خصمه فان هذه المقالة مزكية ومبررة لمؤلف النصائح حيث
 انكر على اهل الحديث قبولهم روايات الفسقة كروان وايه والخوارج كعمران
 بن حطان وامثاله والنواصب كحرز بن عثمان وامثاله . وجرحهم كثيرا من رواية
 الحديث بتشيعه فقط مع الاقرار بماله من باقي الفضائل فكيف يسوغ للمعتز
 بعد هذا الاقرار الصريح نفيه هذه التهمة عن كثير من اهل الحديث وهي جرحهم
 من ليس له جرح قط عندهم الا مجرد تشيعه وكونه يروي عن الحسن والحسين
 ومحمد بن الحنفية وامثالهم ولكن التعصب شر خليفة والله يهدي من يشاء
 قال المعتز « ٢ » (تنبيه قد يظن لاول وهلة بما عنون به المؤلف كتابه حيث
 سماه بالنصائح الكافية لمن يتولى معاوية ان موضوع ذلك الكتاب مقصور
 على تحقيق ما شجر بين سيدنا الامام علي ومعاوية فقط ولكن بالتأمل يتبين
 ان الامر ليس كذلك وانما المؤلف مستحسن لمذهب الامامية من الرفض
 وتمسك به وداع اليه وسنيته) انتهى

ثم اطلال في الكلام على الامامية وسبهم بالاغرض لنا بالدخول معه فيه لعدم

الفائدة بل تركه وايهم يقول ماشاء ويدع ماشاء حقا او باطلا . ولكننا نقول له
اولا . من اين علمت ان موضوع الكتاب هو تحقيق ماشجرين الامام علي عليه
السلام وبين معاوية . واين دلالة عنوان الكتاب عليه ولو كنت تعرف معنى
الموضوع لما اعلنت خطاءك للكل . انما موضوع الكتاب معاوية نفسه واما
تحقيق ماشجريته وبين الامام علي كرم الله وجهه فهو حال من احوال معاوية
المبحوث عنها في الكتاب . واما زعم المعترض ان المؤلف مستحسن لمذهب
الامامية والرافضة وتمسك به وداع اليه فزعم فاسد ورجم بالغيب سبه سوء
فهم المعترض وقصور ادراكه عن معاني عبارات المؤلف اذا تخيله المعترض دليلا
على ما زعمه لا يستقيم كما سنوضحه وقد تكرر هذا الزعم الفاسد والتهم الباطلة في
كتاب المعترض كما استراه فيما يأتي فلا نعيد الكلام لا بطلاله بعد ونستكفي بما هنا
ثم قال (١) (والمؤلف قال في الصديق ببعض ما قالوه) انتهى . واقول لم يقل
المؤلف شيئا في الصديق رضي الله عنه مما يحيط من مقداره وجلالة مقامه ولم يوجد
في كتابه اجمع ما يدل على شيء من ذلك ونسبة ذلك الى المؤلف خطأ بين
يعرفه كل القراء غير المعترض حيث زعم ان المؤلف طاعن فيه اعاذنا الله من ذلك
قال المعترض «٢» (وهذا ما قاله المؤلف قال في صفحة ٣٠ من كتابه مانصه) " والعجب كل
العجب ان هؤلاء المشحامين قائلون بكفر الذين حاربوا الصديق رضي الله عنه
جازمون بحل سبي نساءهم وذرائعهم واغتنام اموالهم على ان طوائف منهم كما لك
بن نويرة وقومه بني يربوع وغيرهم من قبائل العرب لم يحكم بردتهم الا لانهم امتنعوا
عن اداء الزكاة الى الخليفة وقالوا زكاة اغنيائنا نردها على فقرائنا ولم يجدوا وجوبها
وكانوا يقيمون الصلاة فحق عليهم ما حق بذلك الامتناع ولم يلتزم لهم احد تأويلا
«٣» ربما كانوا ظانين جواز ذلك لدليل قام عندهم ولا جهاد منهم . وهذا معطوية لم يمنع

«١» الصفحة ١٠ «٢» الصفحة ١١ (٣ في الاصل - بانهم -)

الزكاة فقط عن تسليمها للظيفة «١» بل استولى على اموال بيت «٢» المسلمين كلها من زكاة وغيرها واصطفى بيضاء واصفراء هاشم فعمل كبار الافاعيل المنهي عنهما (٣) وعاش (في الاصل وعثا) في الارض فسادا ثم تجدهم مع هذا «٤» يتمحلون له بانه مثاب (في الاصل بانه مجتهد وانه مثاب ايضا) قل ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ماضربوه لك الاجدلال بل هم قوم خصمون " انتهى (يعني كلام المؤلف) ثم قال المعارض بعده (اقول هذا كذب واقتراء منه وقد وجهه في خطابه الى اهل السنة والجماعة وهو في الحقيقة كذب واقتراء على الصديق رضي الله عنه وموجه اليه تأمل فانه يقول لعلماء السنة والجماعة ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون تأمل) انتهى كلام المعارض

واقول خبط المعارض هنا خبط عشوى وركب متن عمياً وظغى قلبه بما لا يصح مبناه ولا يستقيم معناه فانه قلب حقيقة كلام المؤلف مجازاً وجعل قوادسه اعجازاً. فماذا نقول. اساء سمعاً فاساء اجابة. خلط كلام المؤلف بهوس الامامية. واجاب عنه بما اجابهم به ابن تيمية. والحاصل انا نقول لا كذب ولا اقتراء في كلام مؤلف النصايح لاعلى الصديق رضي الله عنه ولا على غيره وانما ابدى المؤلف عجبه من المتمحلين لمعاوية كيف اقدموا على دعوى اجتهاده واثابته بتاويلات بعيدة فاسدة لا تصح ولا تقبل عندهم وعند جمهور اهل الحق فمين هو اولى بالتأويل من معاوية لانه اصغر منه ذنباً وهم مانعوا الزكاة الذين قاتلهم الصديق رضي الله عنه وقتلهم وغنم ما لهم وهم من اهل الصلاة والصوم والصديق محق فيما صنع وقد رجع الى قوله اكثر الصحابة ورفض التأويلات التي تأولوها لمعاوية المانع الزكاة والا كل بيت المال والمفسد في الارض والساب اهل البيت والقاتل بغير الحق اولى من رفض التأويل لما نفي الزكاة عن الصديق لو تأول لهم متأول والعكس بالعكس اما قول المعارض

(١ في الاصل - الى الخليقة كما فعلوا -) (٢ في الاصل - اموال بيت مال -)

(٣ في الاصل - المنهي عنها -) (٤ في الاصل - مع هذا كله -)

(١) (ان كلام المؤلف وكلام الامامية متحد) فيرده كل من عرف الضاد ونطق به اما بنوحيفه المرتدون الذين آمنوا بمسيلمة فلاشبهة في كفرهم ولم يذكرهم المؤلف اصلا وليسوا هم مانعي الزكاة الذين ذكرهم المؤلف وذكرهم ابن تيمية في جوابه ايضا اما من انكر اصل قتال الصديق لمانعي الزكاة وقد ملئت به الكتب وتواترت به الاخبار فلينتطح برأسه الجدار وليقل ماشاء

قال المعارض (٢) (قال المؤلف في الصفحة ١٠١ من كتابه مائنه) "فانظر ايها المنصف (٣) كيف قاتل الصديق الناس على الشاة والبعر يمنعها الرجل من مال المسلمين واستحل دماءهم بذلك وهذا ابن ابي سفيان اغتصب الكل واستأثر به ظلما وبغيا ثم قيل مع ذلك انه امام حق وخليفة صدق" الى اخر الجملة واقول . هذه الجملة كسابقتها والجواب عن السابقة جواب عنها نعم قال المعارض بعدها كلمة بذية يتنزه عن نقلها وقراءتها وسماها كل ذي نفس كريمة وقد سبق السيف العذل ولا حول ولا قوة الا بالله

قال المعارض (٤) (قال المؤلف في صفحة ١١٢) "والعجب «هـ» ان الحجة البغير من الناس بل ومن العلماء المقلدين يرون ان من يمسح رجله بدلا عن الغسل في الوضوء مبتدعا" انتهى قال «واقول والامامية تمسك بهذا وتستدل بظاهر آية واذا قمتم الى الصلاة الآية» ثم اطال المعارض الرد على من يقول بالمسح بكلام طويل ذكره ابن تيمية في منهاجه الا ان المعارض لم يعزه إليه

واقول ليس المسح على الرجلين مذهب الامامية وحدهم بل ذكر ابن حجر في فتح الباري انه مذهب علي وابن عباس وانس وثبت انهم رجعوا عنه وذهب محمد بن جرير الطبري والحسن البصري والجبايي الى ان المتوضي مخير بين الغسل والمسح وليس الكلام هنالترجى الغسل او المسح ولا المؤلف من اتباع

«١» الصفحة ١١ «٢» الصفحة ١٢ «٣» في الاصل - رحمك الله -

القائلين بالسمع حتى يطنطن المعترض بهذا الجواب الطويل العريض الذي زعم
ان الحاجة ماسة اليه وانما البحث في كون الكثير من العلماء يعدون القائل به
مبتدعا ويعدون معاوية صاحب سنة وهو من اعجب العجب الا الى الله
تصير الامور

قال المعترض (١) (ومن ذلك * لا ادري الى ماذا يشير * قوله ايضا في صفحة
١١٢ مائنه) "وكذلك من يقول (٢) الحسنة من الله والسيئة من نفسك ومن
يدخل في الاذان حي على خير العمل ومن يقول ان عليا افضل من ابي بكر ومن
لا يجوز التكليف بالحال ومن يقول بما جاء في القرآن ان الله (٣) وجها ويدا وعينا
مع تزيهه تعالى عن الجسمية والمشابهة ومن يقول ان النار محرقة بقوة خلقها الله
فيها وان السيف قاطع بقوة خلقها الله فيه ومن يقول بأنقاء الجواهر الفردة ومن
يؤلف مثل هذا الكتاب هؤلاء كلهم مبتدعون ضالون عند الاكثر من علمائنا
اهل السنة (٤) والجماعة" انتهى اي مانقله عن النصائح ولم يتكلم المعترض عليه بينت
شفة واضنه لما لم يجد عن شيء منها كلاما في منهاج ابن تيمية كما وجدته في مسألة
السمع على الرجلين ولم يظهر له وجه تمييز حق من باطل في شيء منها سردها سردا
بغير ملاحظة ظاننا انها كلها من مذهب الامامية وان الامامية لا يقولون الا باطلا
ولم يدر ان ابن تيمية نفسه من القائلين ببعض هذه الفقرات وانه بدع بسببها على
انا نقول ان المعترض ساق هذه الجملة عن النصائح وترك الجملة المتممة لغرض
المؤلف وهذا عند الكل خيانة في النقل اذ لا عجب للمؤلف ولا لغيره من تبديع
هؤلاء الطوائف مجردا وان كان لم ادلة عقلية ونقلية وانما العجب من اجتماع
تبديعهم هؤلاء وتبريرهم معاوية مع ارتكابه العظائم المنهي عنها نقلا واجماعا
وعقلا ايضا. وديونك متم الكلام من النصائح وهو قوله بعد الجملة السابقة (٥)

(١) الصفحة ١٤ (٢ في الاصل - ان الحسنة -) (٣ في الاصل - جل وعلا -)

(٤ في الاصل - السنة فقط -) (٥) الصفحة ١١٣

”واما من يقتل المسلمين صبرا ويسب عليا جہرا ويعيث في الارض فسادا .
ويحارب الله ورسوله عنادا ويصطفي البيضاء والصفراء من اموال المسلمين .
وينهكم باوامر سيد المرسلين فذلك عندهم عدل ثقة صاحب سنة خليفة
حق وامام صدق ذلك مبلغهم من العلم ان ربك هو اعلم بن ضل عن سبيله
وهو اعلم بن اهتدى“ انتهى من النصائح .

قال المعترض (١) (ومن ذلك قوله ايضا (يعني مؤلف النصائح) في صفحة
١٩١ مانصه) ”حاول البعض من اصحابنا وهم القليل تفضيل عائشة على خديجة
رضي الله عنهما“ اهـ

واقول صدق المؤلف وقد ادعى ذلك بعض اهل السنة وانكره الجمهور والحق
معهم وهل في ذكر الحق من بأس .

قال المعترض (٢) (وقوله في صفحة ١٩٢) ”ثم لا خالك تجهل ما وقع من الخلاف بين
الصحاب والتابعين ومن بعدهم في الافضلية بين ابي بكر وعمر وعلي“ انتهى واقول
لا ينكر وقوع الخلاف في ذلك الا جاهل صرف على ان المعترض لو كان
جاهلا به فقد نقل المؤلف له من الكتب المعتبرة ما يفيد العلم بذلك وان كان
المؤلف لم يذكره في نصابه ليفيد به من يجله وانما ذكره ليشب به تحامل البعض
على اهل البيت الطاهر بتفسيقهم وتبديعهم من يفضل عليا كما فضله ثمة بدلائله
من الطرفين وقد اعرض المعترض عن نقله لانه ينا في مشربه ولا يقدر ان
يعترض عليه بكلمة واحدة

قال المعترض (٣) (وقوله - يعني مؤلف النصائح - في صفحة ١٩٢) (في الاصل
١٩٤) ”تجدد انكروا اعليته كرم الله وجهه“ (وقوله في صفحة ١٩٥) ”انكر معظمهم
(٤) اشجعيته كرم الله وجهه (وقوله في صفحة ١٩٨) ”انكر الكثير اسبقته كرم الله

(١) الصفحة ١٤ (٢) الصفحة ١٤ (٣) الصفحة ١٤ (٤) في الاصل - ايضا -

وجهه الى الاسلام " انتهى

واقول نقل المعارض هذه الجمل من النصائح ولم يتكلم على شيء منها بتأييد ولا ترديد ولا يدري العاقل ما غرضه من نقلها اللهم الا ان كان يظن ان الاسبقية والاعلية والاشجعية من اقوال الامامية خاصة فقد دل بذاك على عدم اطلاعه وكونه عن كتب الحديث والسير بمعزل ويكفيه ما في النصائح فقط من النقل في بيان الخلاف لو كان منصفاً وذاقصداً صالح وقراءاً اعتراضه - ان كان له قراء - سيسخرون من مثل هذه الايرادات وان كانوا موافقين له في المشرب فان اشجعيته عليه السلام لا تحتاج الى استدلال واعليته واسبقيته الى الاسلام جاءت بهما جياذ الاحاديث وحسانها وقال بها من قال من لم يركب سفن التعصب والتحامل على اهل البيت الطاهر والمؤلف محق فيما قال ولوصدق ظن المعارض انها من اقوال الامامية وحدهم لكان المبلغ في اللوم والانكار على اهل السنة

قال المعارض (١) (ومنه قوله في صفحة ١٣٨) " انا (٢) اهل السنة قد انكرنا على الشيعة دعواهم العصمة للأئمة الاثني عشر (٣) وجاهرنا بصيحات التكبير عليهم « ٤ » وسفهننا بذلك احلامهم ورددنا ادلتهم بما رددنا " انتهى

واقول انظر ايها القارئ كيف ذكر المعارض هذه الجملة وصمت عنها فما الفائدة من سرده لها اذا . نعم . لو كان المؤلف مؤيداً للشيعة في هذه المسئلة او انكر ادنى انكار على اهل السنة لساغ للمعارض ان ينازع بما عنده من اعتراض او تصويب على ان المؤلف لما اورد هذه الجملة تمهيداً لما ذكره بعدها من قوله " افبعد ذلك يحمل بنا ان ندعي ان مائة وعشرين الفا حاضرهم وباديهم وعالمهم وجاهلهم وذكرهم واثامهم كلهم معصومون او كما نقول محفوظون من الكذب والفسق

(١) الصفحة ١٤ (٢) في الاصل - انا (٣) في الاصل - عليهم السلام -)

(٤) في الاصل - وجاهرناهم بصيحات التكبير)

ونجزم بعد التهم اجمعين فنأخذ رواية كل فرد منهم قضية مسلمة تفضل من نازع في صحتها ونفسه وتتصامم عن كل ماثبت وصح عندنا بل وما تواتر من ارتكاب بعضهم ما يحرم العدالة وينافيها من البغي والكذب والقتل بغير حق وشرب الخمر وغير ذلك مع الاصرار عليه لا ادري كيف تحل هذه المعضلة ولا اعرف تفسير هذه المشكلة

اليك فاني لست ممن اذا اتقى * عضاض الافاعي نام فوق العقارب “ انتهى كلام النصائح ولعمري اي عالم واي عاقل يرى غير رأي المؤلف فيما ذكره قال المعارض (١) (ومن ذلك انه اذا ذكر سيدنا عليا قال عليه السلام . والصلاة والسلام عند اهل السنة مشروعات على الانبياء استقلا لا واما غير الانبياء فلا يشرعان عليها الاتباع الا السلام اذا كان خطابا ولو حكما كالمراسلات او جوابا فان الابتداء به سنة ورده واجب وعلى ذلك اجماع السلف والخلف خلافا للروافض ووجه ذلك ان الصلاة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل مسلم لكن صارت مخصوصة في لسان السلف ومؤلفاتهم بالانبياء والملائكة كما ان لفظ عز وجل لا يطلق على غير الله وان كان عزيزا جليلا واما صلاته صلى الله عليه وسلم على ابي اوفى فليل خصوصية وقيل لبيان الجواز) انتهى

اقول اعتراض المعارض هنا لا يغني من الحق شيئا لانه ادعى نفي مشروعية الصلاة على غير الانبياء الاتباع ونفي ايضا مشروعية السلام كذلك الا اذا كان خطابا او جوابا ثم ادعى باطلا اجماع السلف والخلف على ذلك الا الروافض ثم وجه ذلك باختصاص الصلاة في لسان السلف ومؤلفاتهم بالانبياء والملائكة ولم يسند شيئا مما ذكره الى كتاب او عالم حتى يخرج عن عمدة هذا التهور بدعوى اجماع الفاضحة . قل فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم . وسنتل هنا عن الثقات وائمة الدين

ما يعرف به الكل ان المسئلة ذات خلاف منتشر وان الراجح عدم المنع من ايقاع الصلاة والسلام استقلالا لاسيما فيمن ورد الامر بالصلاة عليهم ولو في الجملة كاهل بيت الطاهر ودونك ملخص مانقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري وغيره من الأقوال في ذلك

القول الاول المنع استقلالا مطلقا حتى على الانبياء والملائكة غير نبينا محمد صلى الله عليه واله وسلم لما اخرج ابن ابي شيبة من طريق عثمان بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال ما علم الصلاة تنبغي على احد من احد الاعلى النبي صلى الله عليه وسلم وحكي القول به عن مالك وجاء نحوه عن عمر بن عبدالعزيز وهل المنع تحريما او كراهة قال مالك يكره وانكره عن مالك القاضي عياض وقال عامة اهل العلم على الجواز وخالفه من اصحابه يحيى بن يحيى وقال لا بأس به واحتج بان الصلاة دعاء بالرحمة فلا يمنع الابنص أو اجماع

القول الثاني عدم الجواز استقلالا في حق المؤمنين والجواز تبعا وهو قول ابي حنيفة وجماعة وقول بعض علماء الشافعية واحتجوا بانه صار شعارا للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشاركه فيه غيره فلا يقال قال ابو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صحيحا ويقال صلى الله على النبي وعلى صديقه او خليفته او نحو ذلك قالوا وقريب من هذا انه لا يقال محمد عز وجل وان كان معناه صحيحا لان هذا الثناء صار شعارا لله فلا يشاركه غيره فيه واجابوا عما وقع من قوله تعالى وصل عليهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل ابي اوفى وقوله عليه الصلاة والسلام في جابر وزوجته اللهم صل عليهما بان ذلك وقع من النبي ولصاحب الحق ان يتفضل من حقه بما شاء وليس لغيره ان يتصرف الا باذنه ولم يثبت اذن في ذلك وقالوا ايضا لانها صارت شعارا للرافضة يصلون على من يعظمونه من

اهل البيت وغيرهم

القول الثالث لا تجوز استقلالا ولا تبعا الا فيما ورد به النص كاهل البيت والازواج
والحق به لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ولانه لما علمهم
السلام قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمهم الصلاة قصر ذلك
عليه وعلى اهل بيته وهذا القول هو مختار القرطبي في شرح مسلم واي المعالي من
الحنابلة كما في الفتح قال واختاره ابن تيمية من المتأخرين ويفهم مما استدل به
هو لاء تجوزهم للسلام مطلقا استقلالا وتبعا كما هو ظاهر

القول الرابع انكره استقلالا والجواز تبعا وبه قال سفيان وهي رواية عن احمد
وبها قال النووي في الاذكار لكن نقل عنه في الفتح انها خلاف الاولى ونقله عنه
السخاوي وغيره وقال ابن حجر في الدر المنضود مذهبنا انها خلاف الاولى
القول الخامس انها تكره لشخص مفرد بحيث يصير شعارا له ولا سيما اذا ترك . في
حق مثله او افضل منه كما يفعله الرافضة واذا لم يتخذ شعارا لم يكن بأس وهذا
القول هو مختار ابن القيم وعليه حمل البيهقي قول ابن عباس بالمنع اذا كان على
وجه التعظيم لا ما اذا كان على وجه الدعاء بالرحمة والبركة

القول السادس الجواز مطلقا استقلالا وتبعا قال في الفتح وهو مقتضى صنيع البخاري
فانه صدر بالآية وهي قوله تعالى وصل عليهم ثم علق الحديث الدال على الجواز
مطلقا وعقبه بالحديث الدال على الجواز تبعا قال وهذا القول جاء عن الحسن
ومجاهد ونص عليه احمد في رواية ابي داود وبه قال اسحاق وابو ثور وداود
والطبري وهو قول يحيى بن يحيى من المالكية كما مر عنه واحد القولين عن
عياض وتبعهم الكثير من علماء المذاهب

قلت وصنيع الامام الشافعي بقوله فيما رواه البيهقي عنه من اياته المشهورة

على ال الرسول صلاة ربي * ولعنته لتلك الجاهلية

يدل على قوله بجواز الصلاة على آل استقلالا ونقل ابن تيمية الجواز مطلقا

عن ابي حنيفة ايضا وعن الامام احمد قال وهو اختيار اكثر اصحابه كلقاضي ابي يعلى وابن عقيل وابي محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم انتهى وبه صرح الشوكاني واحتجوا بقوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته وبقوله عليه الصلاة والسلام اللهم صل على آل ابي اوفى وبقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير وبما اخرجه ابو داود والنسائي اللهم اجعل صلاتك ورحمتك على آل سعد بن عباد وبما اخرجه احمد وابن حبان وصححه ان امرأة جابر قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم صل علي وعلى زوجي فقال اللهم صل عليهما وبما في مسلم مرفوعا ان الملائكة تقول لروح المؤمن صلى الله عليك وعلى جسدك وبما نقله احمد عن علي كرم الله وجهه انه قال لعمر صلى الله عليك وقالوا ان الصلاة دعاء بالرحمة مأموره فلا يمنع الابتنى او اجماع وجواب المانعين عن هذه الدالة بان ذلك صدر من الله ورسوله ولهما ان يخصا من شاء ابا شاءا وانه لم يثبت اذن بذلك مدفوع بقاعدة ان الحكم الوارد على شخص بعينه يكون عاما في نوعه وخصوص السبب لا يمنع عموم المسبب فلاتحال الاوامر من الشارع على الخصوصيات الابدليل ولم يوجد هنا ودعوى انه لم يثبت اذن بذلك مصادرة لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة كأمره لاسيما فيما كان من نوع المأموره ولو في الجملة كاهل البيت والازواج ومؤدي الصدقة الى الامام ومعلم الخير وقول من حصر المنع فيما كان على وجه التعظيم فيه نظر لان تعظيم العالم والشريف ونحوهم من تعظيم شعائر الله وقد رصف الله عز وجل كثيرا من عبادته بكثير من اسمائه الكريمة تعظيما لهم اللهم لا من اراد بذلك مراغمة او تشبيها او كان تعظيما لمن نهينا عن تعظيمه كالمتناقض الفاسق والمبتدع فالمنع فيه حق وصحيح واحتجاج بعض القائلين بالكراهة ان ذلك صار شعارا للرافضة من الغرابة بمكان لانا انما نهينا عن شعار اهل

البدع فيما لم يكن مطلوباً في الشرع اماماً اتخذوه شعاراً وهو مطلوب كالتختم
بالفضة في اليمن فهو باق على طلبه والا يلزم عليه ان نترك كل مشروع سبقنا اليه
اهل البدعة واتخذوه شعاراً ونهدر كل دليل في مقابل فعلهم ولم ينقل عن احد
كراهة التحليق محتجاً بانه شعار الخوارج وسيأثم كما في الحديث الصحيح

هذا خلاصة ما وقع من الخلاف في الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وآله
وسلم والمجوزون للصلاة مجوزون للسلام بالاولى بل من المانع للصلاة من
جوز السلام مطلقاً لوروده في التشهد وغيره بصيغة الاستقلال والعموم كما مر
اذا علمت ذلك جزمنا بان اعتراض المعارض على المؤلف في تسليمه على سيدنا
علي عليه السلام عند ذكره ودعواه الاجماع على المنع خبط ولعب وتحامل مشين
قال المعارض ﴿ ١ ﴾ (واما اصلاته صلى الله عليه وسلم على ابي اوفى

ف قيل خصوصية وقيل لبيان الجواز) انتهى

ونقول اما كونه لخصوصية فيه فمدفوع بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على آل سعد وعلى جابر وزوجته وبقاعدة عموم الحكم كما قد مناه واما كونه
ليان الجواز فهو حجة على المعارض لو كان يفهم ما يقول

وسي في الاخر نقول ان الله تعالى قد اسخن عين كل ناصبي بما شئت به

كتب اهل السنة فضلاً عن الشيعة من تسليمهم على الامام علي عليه السلام
وعلى اكار اهل بيته حيث ذكروا . وكانوا والله احق بها واهلها ومن تتبع
الكتب القديمة والحديثة القليلة والمطبوعة بمصر وغيرهما من كتب الحديث وغيره
وجد فيها من ذلك ما يشهد على المعارض بانه خباط في ظلمات من النصب
لا يشمر انه تائه فيها اصلحه الله وايانا آمين

قال المعارض (٢) ومن ذلك ايضا ان المؤلف لا يفصل غالباً بين النبي وآله

بعد الصلاة والسلام عليه بعلي وهو متبع الشيعة القائلين بأنه لا يجوز الفصل ويروون في ذلك حديثا لا اصل له وهو (لا تفصلوا بيني وبين آلي بعلي)
واقول هذا هو اعتراض التلاعب وتسويد الاوراق بالاطائل تحته فانه جاء في الصحيح عطف الآل على مشرفهم باعادة عامل الجر وبغيره والمصلي عند اهل السنة محيرا اتفاقا فيما لم يرد واما ما ورد فاتباع الوارد اولى في كلا الحالين ونحن لانعلم ان الشيعة لا يجيزون الفصل بعلي الا من منهاج ابن تيمية وسواء كان الفصل جائزا عند الشيعة او غير جائز والحديث المذكور ضعيفا او موضوعا فلا يؤثر ذلك على الوارد في الصحيح . وقد ظهر لي هنا فرق دقيق في المعنى وسر عجيب بين العطف بعلي وبغيره وذلك انه اذا عطف المصلي الآل على النبي بعلي كان من باب اعادة العامل . وعامل الجر لا بدله من متعلق مقدر فيكون من باب عطف الجملة على الجملة ويكون التقدير اللهم صل على محمد اللهم صل على آل محمد فكانت الصلاة على الآل هنا استقلالا وهو ما لا يرضاه المعارض واما اذا كان العطف بلا اعادة للعامل كان من باب عطف المفرد على المفرد اذا الحاجة الى تقدير متعلق فتكون الصلاة المطلوبة واحدة مشتركة بين المعطوف عليه والمعطوف وفضيلة مشاركته صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة المطلوبة له من الله لا ينبغي شأنها على كل ذي قلب منور

قال المعارض (١) (وان مما يؤيد ما قلناه من ان المؤلف مستحسن لمذهب الامامية من الرافضة ما جاء في صفحة ٢٠٠ من كتابه فانه قال "ربما يقول قائل ان هذه المباحث لكما ذكرت") ثم اطلال المعارض الكلام الى اخر الفصل ونحن نقول ان المعارض هنا خلط حابل الكلام بنابله وخطب الجمل بعضها ببعض وشتت معانيها المتلائمة ومضع الفقرات المتناسقة مضغا مشينا ولكننا

سنخدم القراء بالتقاط محال اعتراضه من ذلك الكلام المبثر . ثم بيان فساد اعتراضاته واحدا فواحدا ضارين صفحا عن مافي كلامه من نهم وسباب تعود تكرارها .

اولا انكر على المؤلف قوله "فماذا فعلنا وبمن من اهل بيته تمسكنا" والواقع هو ما ذكره المؤلف فانا اهل السنة لانتج بقول احد من اجلة اهل البيت لافي اصولنا ولا في فروعنا كما نحتاج بقول الائمة ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد ثم من بعدهم كمحمد بن الحسن وابي يوسف ويحيى بن يحيى والمزني والربيع والبهري والطحاوي والنووي وابن القيم في الفروع . وكالا شعري والماتريدي ومن تبعهما كالباقلاني والغزالي والعضد وغيرهم في اصول الدين فانا نأخذ اقوال كل من هؤلاء حجة يحكم بها قضائنا ويصدع بها علماءنا من غير تتبع للدلة ولا تشوف الى المصادر الا فيما ندر بل تقليدا صرفا في اكثرها . فبالله اسأل المعترض هل اعتمدنا واحدا عن ائمة اهل البيت في مسألة واحدة نقلت عنه بالاسناد كما اعتمدنا هؤلاء في كل مسائل ديننا ودنيانا والويل كل الويل لمن خالفهم ولولمقتضى آية شريفة او حديث صحيح وهؤلاء رضي الله عنهم قد بلغوا جهدهم وسعوا الى تحقيق الحق وهم مشكورون مأجورون وفي اهل البيت الطاهر من هو اعلم من هؤلاء وافضل وعليه فانكار المعترض هنا عند صرف ومجد لليقين الواقع

(١) يقول المعترض ايضا ان قول المؤلف ص ٢٠٠ "هذه كتبنا صفر من ذكر اقوالهم خاوية (٢) من فتاويهم (٣) لاعتبرلهم خلافا" صريح في ان المؤلف يقول ان لهم فتاوي وانهم مخالفون لمذهب اهل السنة والجماعة ولكننا لاعتبرلهم خلافا) واقول ما ذكره مؤلف النصائح هو الحق فهل تجد في كتب اهل السنة ذكرا لاقوال احد من اهل البيت وفاقا او خلافا كما يذكر الخلاف بين علماء المذاهب

(١) صفحه ١٧ (٢) في الاصل - على عروشها من فتاويهم - (٣) في الاصل لانولهم انصافا ولا نعتبر الخ -

حتى يقال ان المؤلف غير صادق . لا . ومنزل الكتاب
واما قول المعترض (انهم مخالفون لاهل السنة) فسوفهم . وهل اجلة اهل السنة
الا هم رضي الله عنهم
يقول المعترض (١) (وكان من حق المؤلف ان يذكر لنا اسماء تلك الفتاوي واين
توجد ويذكر اسماء مصنفها ومن حقه ان ينقل لنا شيئا عن تلك الفتاوي) انتهى
ونقول يظن المعترض ان لفظ الفتاوي لا يصدق الا على المجموعات التي اعتاد
المتأخرون جمعها وترتيبها وتسميتها باسم خاص بها ولهذا سأل عن اسمائها ومصنفها
واين توجد وزعم ان من حق المؤلف ان ينقل منها شيئا ليحجز المؤلف برعمه في
ذلك كأنه لا يصدق بوجود فتوى لاحد منهم فيا لله العجب . ان اسم الفتاوي اعم
مما تخيله المعترض وهل هو الا ان يسأل عالم عن اي مسألة فيذكر ما عنده فيها كما
علمه الله والعلمه من الاستدلال عليها وما من عالم متبحر الا وقد اتفقت له اقوال
وفتاوي كثيرة وجعل المعترض باقوال العلماء من اهل البيت لا يقدح في صحة
وجودها وانتشارها . اليسوا من ورثة النبي عليه السلام وهل ورثته الا العلماء
اليس الحث على التمسك بهم يستلزم وجود العلماء منهم في كل زمان والالزم ان
يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم آمرا بالتمسك بالجهال . الم يطرق سمع المعترض
الف مرة قول القطب الحداد

اولئك وراث النبي ورهطه * واولاده بالرغم للمتعامي

مواريثهم فينا وفينا علومهم * واسرارهم فليسأل المتراخي

اين ذهبت علوم علي والحسن والحسين ومحمد بن علي وزين العابدين والباقر
والصادق وزيد بن علي وابنه يحيى والحسن الثني والحض والنفس الزكية والكاظم
وابنه علي الرضا واولاده وعلي العريضي واولاده . هلم جرا . هي والله اجل من

ان تجهل الالمطوس البصيرة وهي المستنبطة من الكتاب والسنة والمطابقة للمذاهب
الصحيحة . والمعمول بها عند اهل الحق الى الآن اللهم الا في مسائل قليلة
تنازعها اهواء اهل المذاهب فافط كل منهم في جانب واهل البيت رضوان
الله عليهم بريئون من افراط الطرفين . لا يستقصون من اجله الله ولا يوالون من
حاد الله اولئك الذين هدى الله فبهذا هم اقتده . واذا كان المعترض حتى الآن
لا يعرف شيئا من علوم اهل البيت النبوي اصولا وفروعا او يعرفه ويظن انهم على
خلافه وكان كما ذكر متطلبا للوقوف على شيء منها لا لتقياد او لا لتتقاد فلا اقل من ان
نرشده الى مطالعة الكتاب الذي الفه العلامة حسن الزمان الحنبلي وسماه فقه
اهل البيت وهو كتاب كبير مطبوع في سبعة عشر مجلدا لم يذكر في ذلك
الكتاب في الاصول والفروع الا ما نقل عن اهل البيت المطهر وهذا الكتاب
غرفة من بحار علومهم الزاخرة . ونفحة من شذا انفسهم العاطرة . رضوان الله عليهم
اجمعين . يقول المعترض (١) (فاننا والحمد لله مذهبا وعقيدتنا ومذهب اهل البيت
وعقيدتهم واحدة) انتهى

ونقول له هذه دعوى وظاهر امرك خلافها فان ائمة اهل البيت الطاهر واولادهم
ومن اقتفى اثارهم واتبعهم لا ينتصرون لمن عادى الله ورسوله وغير دينهم ولعن
المرتضى على المنابر وفعل ما فعل من موبقات ونراك اليوم مشمرا ساق الجد في
نصرة ذلك الباغي معظما له منالغا عن فضائحه مؤولا لقبائحه سابا من ذكرها
مضللا من نقلها منكرا لاجله بدائع حكم علي ابن ابي طالب قابلا في نصرته كلام
ابن تيمية وامثاله من النواصب فابن انت من سيرتهم وما ابعذك عن منهاجهم
سارت مشرقة وسرت مغربا * شتان بين مشرق ومغرب
اصلحك الله وهداك وايانا آمين

قال المعارض « ١ » (واما قوله وعترتي اهل بيتي انهم الذين يفتروا حتى يردا على الحوض فهذا رواه الترمذي وقد اجاب عنه طائفة من اهل العلم بما يدل على ان اهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة . واجاب اخرون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته انها والكتاب ان يفتروا حتى يردا عليه الحوض وهو الصادق المصدوق فيدل على ان اجماع العترة حجة) انتهى
واقول اما الحديث فكما قال المعارض رواه الترمذي ولكن المعارض سكت عن تصحيح الترمذي له وعن رواه غير الترمذي كالطبراني وغيره واما الجواب عنه بما يدل على ان اهل البيت لا يجتمعون على ضلالة . وان اجماع العترة حجة . فهو قصر لمعنى الحديث على لازم من لوازمه . اما المعنى الصحيح فهو الامر بالتمسك بعلماء اهل البيت اذ لا يصح الامر بالتمسك بالجاهل والمراد من ذلك معظم العلماء منهم وجمهورهم اذا اختلفوا . والايقاع الخلف . واردة الجمهور من المعام واقعة كثيرا في القرآن والحديث كما في قوله عليه السلام . تعلموا من قريش . اي من علمائهم . وحب الانصار ايمان . اي جمهورهم . لا المنافقون منهم . فاذا اتفق الجمهور من علماء اهل البيت على امر فلا ريب انه حق . وان التمسك به ناج . وان ما ينافيه خطأ وضلال .

قال المعارض « ٢ » (ولكن العترة هم بنو هاشم كلهم ولد العباس وولد علي وولد الحرث بن عبدالمطلب وسائر بني ابي طالب وغيرهم) انتهى
واقول ان المأمور بالتمسك بهم من العترة هم اهل البيت خاصة . كما نص عليه في لفظ الحديث بقوله . وعترتي اهل بيتي . فانه ابدل العترة باهل البيت بدل بعض من كل . ومن المقرر الثابت عند الاصوليين وعلماء العربية ان المبدل منه في نية الطرح فلا حكم عليه . واهل البيت على القول الصحيح هم . النبي وعلي

وفاطمة واولادهم . كما فسره النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه في حديث ام سلمة . اللهم هؤلاء اهل بيتي . ولو كان لهم مشارك في ذلك لقال هؤلاء من اهل بيتي . ومن اشرك الازواج فلما اراديت سكنه لايت نسبه

قال المعترض « ١ » (وعلماء العترة كابن عباس وغيره لم يكونوا يوجبون اتباع سيدنا علي في كل مايقوله ولا كان الامام علي رضي الله عنه يوجب على الناس طاعته في كل مايقفي به ولا اعرف ان احدا من ائمة السلف لامن بني هاشم ولاغيرهم قال انه يجب اتباع علي في كل مايقوله فضلا عن غيره) انتهى

واقول متى ادعى المؤلف العصمة الواجبة لعلي حتى يورد عليه المعترض هنا ماورده ابن نيمية على الامامية . وما الغرض من هذه الجمعية . نعم يجرى المؤلف وغيره على التمسك بعلي كرم الله وجهه واتباعه . وان تقليده اولى من تقليد الاشعري او الماتريدي . وعلي والله كما ذكر المؤلف واهل له . فانه مظنة الاصابة لانه سيد اهل البيت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعالمهم الرباني . فهو باب مدينة العلم كما في الحديث وجاء فيه فيما اخرجه الحاكم والطبراني علي مع القرآن والقرآن مع علي ولن يفترقا حتى يردا على الحوض . وجاء فيه ايضا فيما اخرجه الحاكم والطبراني وابو نعيم انه لن يخرجكم من هدى . ولن يدخلكم في ضلال . وجاء فيه فيما اخرجه الحاكم من فارق عليا فقد فارقتني ومن فارقتني فقد فارقت الله . الى غير ذلك مما هو مشهور ومسطور . ولئن كان ابن عباس لم يقل بوجوب طاعة علي في كل مايقول فانه يقول اذا حدثنا ثقة بفتيا عن علي لانعدوها . اخرجه ابن سعد . ويقول اوتي علي تسعة اعشار العلم والله لقد شار كنا في العاشر . ويقول عمر اعوذ بالله من معضلة ليس لها ابو الحسن . ويقول اقضانا علي . وفي حديث ابن مسعود انه اوتي تسعة اعشار الحكمة .

رضي الله عنه وارضاه . افلا يحسن الحث من المؤلف وغيره على اتباعه وتقليده .
ان كان لابد من التقليد . ان هذا مما لا يختلف فيه اثنان حتى يعترض عليه .
واظن ان الحامل للمعترض على نقل ماتقدم هو انه لما رأى ابن تيمية اورد هذه
المقدمات للرد على استدلال الامامية بحديث الترمذي وغيره على عصمة علي عليه
السلام اورد ما هو هنا تشبها به (ان التشبه بالكرام فلاح)

اورد ابن تيمية هذه المقدمات ليتج منها فساد الأمر بالتمسك باهل البيت اصالة
الوارد في الحديث ودونك بيان ما اراد . فانه اولاً جعل مفاد الامر بالتمسك
هو ان اهل البيت لا يجتمعون على ضلالة . وان اجماع عموم العترة حجة . والعترة
كما ذكرهم بنو هاشم اجمع . واجماع هؤلاء فردا فردا غير ممكن الوقوع عادة .
واذا لم يمكن وقوع الاجماع عادة فالتمسك باهل البيت غير ممكن الوقوع ايضا .
والحديث لا معنى له . وصاحبنا المعترض يكتب بقله ما لا يفهم مغزاه .

قال المعترض « ١ » (واما قوله « ٢ » ” أبلي بن ابي طالب كرم الله وجهه وقد
سألنا من حارب واحبينا من ابغض ” فهذا نوع من الهذر واننا لانعرف احدا عرفناه
من المسلمين الا وقلبه ممثلي بحب علي كرم الله وجهه ومحترم كمال الاحترام له
ولغيره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) انتهى

واقول أريها السهمي وتريني القمر . يستل عن دعوى التمسك بعلي كرم الله وجهه
مع مسالة المدعي من حاد الله بخاربه ومع محبته من ابغضه علي في الله . (٣)
فيقول ان هذا نوع من الهذر ويحيب بان كل مسلم يجب عليا ويحترمه كغيره
من الصحابة . وكان من حقه ان يجب نفايا واثباتا . اما لفظ الهذر الذي لهج

(١) الصفحة ١٩ (٢) نقلا عن مؤلف النصائح الى قوله ابغض قط (٣) قال الامام السيد
عبدالله بن طوي الحداد رحمه الله تعالى في مكاتبة منه في شرح معنى حديث الرع مع من احب . ما لفظه .
والهبة دعوى . لا تثبت حتى تقوم بما بينة الموافقة . فالذي يدعي عبة شخص وهو مع ذلك بخلافه في
افراضه ومبادئه التي يقدر عليها . ولا يوالي من يواليه . ولا يعادي من يعاديه . يقضي العقل بتكذيبه
انتهى بحمد الله

به المعترض في كتابه كأنه في اصطلاحه يطلق على كل كلام حقا او باطلا كما رأيت
 فيما مر وستره فيما يأتي . بل ادعى مرارا ان كتاب النصائح كله هذر . فهو الهذر
 بعينه . والناقد بصير . واماما ادعاه من انه لا يعرف احدا من المسلمين الا وقلبه
 ممتلئ بحب علي عليه السلام . فنقول له . امامن عرفت فانك لم تفتش عن قلب
 احد حتى تعرف ما فيه . ولكننا نسألك عن نفسك ودعواك حب علي . ونقول
 لك كيف تستقيم المحبة ممن يجحد الكثير من فضائل علي الثابتة . ويشنع على
 القائلين بجواز السلام عليه . ولا يشنع على لاغنيه على المنابر . وسايه ومحاربيه .
 بل يترضى عنهم . ويجهد نفسه في موالاتهم وتطلب المعاذير لهم . وتبرئتهم من
 الموبقات المتواترة وقوعها منهم . ويزعم ان ماصدر من علي من لعن معاوية وسبه
 ومنابدته هفوات منه عليه السلام وخطاء . ويكذب صحيح قول النبي عليه وعلى
 آله الصلاة والسلام فيه . اللهم وال من والاه . وعاد من عاداه وانصر من نصره
 واخذل من خذله . وادرا الحق معه حيث دار . الى غير ذلك من الاقوال التي
 لاتدل الا على ان في الفؤاد داءا دفيناً . وقد قالوا ان غش القلوب يظهر من
 فلتات الاسن . وماذا ينفع مجرد دعوى المحبة باللسان اذا اخمر غيرها الجنان .
 انى تصح لهم دعاوي حبها * وهوى نفوسهم الى ضرائها .
 لو سلم لكل دعواه لادعى الكل رتبة الكمال . وكفى الناس مؤنة الجدال .

فكل يدعي وصلا بليلي * وليلى لانقر لهم بذاكا (١)

قال المعترض « ٢ » (واما قوله " واثبتنا لهم الاجر والثواب على مناصبته وقتل
 اصحابه ومنازعتة حقه " فهذا من البهتان ومعاذ الله ان ثبت لاولئك اجرا لاجل
 مناصبة الامام علي كرم الله وجهه وانما اثبتنا لهم الاجر على اجتهادهم وان اخطأوا

(١) راجع كلام الحداد في ص ٣١ من هذا بالهامش تجده صريحا فيما الزم المصنف المصنف به
 المعترض فتأمل مصحح (٢) صفحة ١٩

ودلينا على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الحاكم اذا اجتهد فاصاب فله اجران
واذا اجتهد واخطأ فله اجر راوه البخاري ومسلم (انتهى)

واقول ان جمهور اهل السنة اثبتوا الاجر لمقاتلي علي ونخاريه ورددوه
في كتبهم سواء اكان الاجر على نفس القتال او على قصدهم الحسن في قتاله
كما زعموا . وهذا لا يبعد اذا قيل في حق الزبير وطلحة وعائشة رضي الله عنهم لانهم
رجعوا حين استبان لهم الحق وندموا . وسوابقهم الحسنة في الاسلام وشهادة النبي
لهم بالجنة وثناء علي نفسه عليهم تدل دلالة قوية على حسن قصدهم واجتهادهم
وان كانوا في نفس الامر مخطئين . امامعاوية وعمرو وحزبهما القاسطون
فدعوى اجتهادهم واثبات الاجر لهم مما تاباه سنة سيد المرسلين . وتقضى له نفوس
المؤمنين . وكيف لا وقد نص على بغيه حديث عمار المتواتر وقد سمعه معاوية
وتماذى في غيه وعثا في الارض فسادا . وعق على ربه عنادا . طمعا في الرياسة
وحبا في الاستئثار كما تدل عليه احواله وافعاله . وهل يسوغ اجتهاد في مقابلة
المنصوص . ولكن اكثر علماء اهل السنة غضوا الطرف وتأولوا له بوائقه وفواقره
لثلاث تنقض قاعدة تعميم العدالة عليهم . وتلك هفوة اخرى

ان التزامهم التأويل والتعديل لمجرد مقام الصحبة لا ينفي من الحق فتىلا . ولا
يستطيع احد ان يقيم عليه دليلا . بل من احسنها فهو المحسن . ومن اسأها فعليه
اسأته . واذا كانت الصحبة تحوكل سيئة او تغفرها . او تعصم حتى من الكذب
وحده . فاهل البيت الطاهر اولى ان يتأول لكل منهم ما خالف فيه الحق .
وان لا تحرم عدالة احد منهم بارتكاب شيء من الكبائر . لان تطهيرهم من
الرجس جاء به الكتاب . ووردت به السنة ايضا . وهم بضعة منه عليه وآله
الصلاة والسلام ففضيلتهم ذاتية . وفضيلة الصحبة عرضية خارجية . والذاتية
اكمل وافضل لعدم أنفكا كما بخلاف العرضية . وكل منصف لا يقول بهذا ولا

ذاك . وهو ما نعتده . وظهور الفضيلة وثمرتها انما تكون في الآخرة . ولكن اهل الجرح والتعديل ناقشوا اهل البيت الحساب في كل حركة وسكون . وجرحوا كثيرا من افاضلهم وهداتهم بالظن والتوهم وبمجرد التشيع . ولم ينظروا الى تلك الفضيلة الذاتية . ثم تجدهم اغتفروا الجرائم والموبقات العظيمة لمعاوية واعوانه لمجرد الصحبة التي اساءوها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحداثوا بعده ما احداثوا . واني والله لا تفعل عند ماتم علي هذه الكلمات في كثير من كتب علمائنا . وهم الهداة القادة - مجتهد - متأول - مأجور - يقولون هذه الكلمات لرجل لو عَن لاعتى بملوك الارض على الله واقوام بأسا واكثرهم جنودا ونقودا ان يعصي ربه بمثل ما عصاه ذلك الرجل لم يتأت له ذلك . ولم يقدر عليه الآن . فانه لا يجحد مثل علي عليه السلام وبقايا اهل بدر والمهاجرين والانصار رضي الله عنهم فيحاربهم . ولا مثل الحسن والاشتر رضي الله عنهما فيسممهما . ولا مثل حجر واصحابه فيقتلهم صبرا . ولا خلافة نبوية فيحيلها الى ملك عضوض الى غير ذلك من الموبقات التي يتأولونها له ولو بما لا يتصور الاعلى بعد . (١) ثم استرسلوا في ذلك الى تجهيل ناقلها وتكذيبهم وانتقاصهم ورميهم بمذموم التشيع . وما كان اغنام عن ذلك . يقولون ان الصحابة حملة الدين . وان الطعن فيهم طعن في الدين . وهذا اجمال في محل تفصيل . فانه ان كان الطعن في كل الصحابة فصحيح

(١) جاء في مجلة المقتبس - ما نقله . وبعد فان معاوية مبدأ شقاء هذه الامة بملوكها . افسدامرها . كما قال الحسن البصري ليحقق اطماع نفسه ولم يكفه سفك دماء المسلمين في وقعة صفين حتى قام يعهد بالخلافة لابنه يزيد من بعده . وفي العرب وقتل من رجالات قريش والصحابة بقية صالحة . اضطرم الي مباينة يزيد والسيوف مصلنة على رقابهم في مسجد المدينة . واحتال لذلك بكل حيلة تأبى النفس الشريفة ان تأتيا . الى ان قال حاكيا عن عمر بن عبد العزيز ولطالما قال . وقد راى محمد بن القاسم بن ابي بكر لو كان لي من الامر شيء لقلدته اخلافة بعدي ولكن بني مروان يشق عليهم ان تخرج الخلافة عن رسمها القيصري الذي رسمه كبريم اه . مصحح

ما قالوا . وان كان الطعن فيمن لم يؤمن على الدين لارتكابه الكبائر واصراره عليها فلا . وكذا يقال في التابعين . فان كان الطعن فيهم جميعا فهو طعن في الدين كذلك . وان كان الطعن في كذابينهم وفسقتهم فلا يؤثر على الدين شيئا . وان كان الصحابة اصل في حمل الدين بالنسبة الى التابعين . فالتابعون اصل في حمله كذلك الى تابعي التابعين . وهكذا كل طبقة اصل في حمله لمن بعدها . واذا امن المنصف النظر انضح له ما التبس على كثيرين

قال المعترض « ١ » (واما قوله " ام تمسكنا باولاده من بعده ونحن قد اهملنا الرواية عنهم وانفنا من الاخذ منهم " فالمؤلف في هذا انما يعرض بالسلف من التابعين حيث لم يتذهبوا بمذهب الامامية من الرافضة والافاضة الفائدة اليوم من ذكر اهمال الرواية) انتهى

واقول غرض المؤلف من ذكر اهمالنا الرواية عنهم وعدم الاخذ عنهم . رد دعوى من يقول ان اهل السنة هم المتسكون باهل البيت كما طرق اسماعنا غير مرة . اذ لا تقبل تلك الدعوى مع اهمال الرواية والاخذ عنهم وليس في ذلك تنقيص لشيء من المذاهب الموجودة . اذ الاجتهاد في الدين ليس مخصوصا باهل البيت ولا بغيرهم فكل من الائمة مجتهدا طالب حق . وتقليده غير محذور بل مطلوب ممن لا يعلم . نعم في كلام المؤلف عتب على اهل السنة حيث لم يدونوا من روايات اهل البيت الا القليل وان كانوا موافقين لاقوالهم في الغالب . ولا يقدر المطلع فضلا عن مثل المعترض على انكار ذلك الاهمال . كيف وقد نقل المعترض قول ابن تيمية بلا عزو كما مر بك قريبا . ان اصحاب الحديث كالبخاري لم يرو عن احد من قدماء الشيعة مثل عاصم ابن ضمرة . والحارث الاعور . وعبدالله بن سئمة وامثالهم مع ان هؤلاء من خيار الشيعة وانما يروون عن الحسن والحسين ومحمد بن علي وكتابه

عبدالله بن ابي رافع او عن اصحاب ابن مسعود كميده السلمي والحارث بن قيس او من يشبه هؤلاء - انتهى . وسأني في الصفحة ٦٣ من كتاب المعارض تعداد رجالات كثيرا من عشر طبقات من حملة العلم من اهل السنة ينفون على مائة واربعين . قال بعد ان عدتهم : فهو هؤلاء هم حفاظ الشريعة وحملات العلم ونقلته : ولم يدخل فيهم احدا من اهل البيت الطاهر غير علي بن ابي طالب وجعفر بن محمد فقط . وما ادري أأريد بجعفر هذا جعفر الصادق او جعفر بن محمد الصائغ او الثعلبي او الرسعي . لان من اهل الحسن والحسين وزين العابدين والباقر فبالاولى ان يهمل جعفر بن محمد . الصادق . وكفى بهذا شهادة على ما ذكره المؤلف والله اعلم

واما ذكر المعارض الامامية والرافضة ومذهبهم فقد اضجرنا بتكرار هذه الخرافة كأنه لا يعرف من الفرق الاسلامية غيرها او يظن تكرار ذكرهم بالسوء عبادة او شرفا قال المعارض (١) (وان من المضحك ان ينكر على غيره اهمال الرواية عن اهل البيت ويهملها هو وكان من حقه ان يدع النقل من مؤلفات اهل السنة والجماعة الذين اهملوا تلك الرواية وينقل لنا من الكتب التي لم تهمل تلك الرواية تأمل) انتهى . واقول اذا لم يجد المؤلف عن اهل السنة من روايات اهل البيت ما يقطع به مناظره فلا ينسب الى قصور لان المياه قد صرفت عن مجاريها من الاعالي واذا لم يورد ما علمه منها للاحتجاج به فلا عتب عليه لان مناظره لا يقبلونها ولهذا كانت جميع ادلته الاحتجاجية كلها من الكتب المقبولة لدى اهل السنة وهي ابلغ واقوى في الاحتجاج عليهم لتسليمهم اياها وكما حسن ظنهم في الغالب بجامعيها قال المعارض (٢) (ثم ان ما ينقله - يعني المؤلف - عن مؤلفات اهل السنة والجماعة المعتمدة فكله مما رووه في الباب ولم يعتمدوه او كان عاما ويخصه

كيف شاء . واما من كتب التاريخ المطعون فيها) انتهى
واقول يعجب الناقد اذا وقف على هذا الكلام من انه كيف يصدر عن ذي
تميز فانه يناقض نفسه بقوله كل مانقله من الكتب المعتمدة ثم قال مارووه ولم
يعتمدوه فاما معنى المعتمدة اذا لم يعتمدوه ثم قال (او كان عاما ويخصه كيف شاء
واما من كتب التاريخ المطعون فيها) انتهى

وعباراته هذه لاتفيد معنى مستقيا والظاهر ان مراده وان لم يحسن
التعبير عنه حصر مانقله المؤلف عن كتب اهل السنة فيما يأتي . وكان حق التعبير
عنه هكذا . مانقله المؤلف عن كتب اهل السنة اما ان يكون من الكتب المعتمدة
او من التواريخ المطعون فيها . والثاني لاجحة به والاول اما ان يكون غير معتمد
عندهم مبين ولا حجة به او معتمدا وهو عام يخصه المؤلف بما شاء لاجما كان
مخصصا له في نفس الامر . هذا هو مراده فيما اظن . وعليه فيلزمنا ان نعيد له كل
مانقل المؤلف عن الكتب المعتمدة ونبين له انهم اعتمدوه فنذكره آية آية
وجديثا حديثا وعبارة عبارة ونعيد له بيان مخصص كل عام مخصوص في النصائح
ونبين له ان التواريخ الذي نقل عنها المؤلف هي غير المطعون فيها فانه لم ينقل
شيئا من تاريخ دمشق ولا من تاريخ الواقدي ونحوهما

وهذا من التكرار المؤدي الى التسلسل ولكننا نحيله ونحيل من احسن بعليته
الظن على العود الى مطالعة النصائح فاذا اشكل عليه موضع مما زعمه بيناه له
وازلنا عنه الاشكال والله اعلم

قال المعارض (١) (وقد اعتمد المؤلف فيما اسنده الى سيدنا علي كرم الله وجهه
على كتاب نهج البلاغة وقد طعن فيه المحققون وهذا ما قال له ابن تيمية على نهج
البلاغة وقس عليه غيره قال ابن تيمية في منهاجه مانصه فاكثر الخطب

التي ينقلها صاحب نهج البلاغة كذب علي رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه اجل واعلى قدرا من ان يتكلم بذلك الكلام وايضا فالمعاني الصحيحة التي توجد في كلام علي توجد في كلام الناس فحصلوه من كلام علي رضي الله عنه ومنه ما حكي عن علي انه تكلم به ومنه ما هو كلام حق يليق به ان يتكلم به ولكن هو في نفس الامر من كلام غيره ولهذا يوجد في البيان والتبيين للجاحظ وغيره من الكتب منقول عن غير علي وصاحب نهج البلاغة يجعله عن علي وهذه الخطب المنقولة في كتاب نهج البلاغة لو كانت كلها عن علي من كلامه لكانت منقولة عن علي بالاسانيد وبغيرها فاذا عرف من له خبرة بالمنقولات ان كثيرا منها بل اكثرها لا يعرف - علم ان هذا كذب والافليين الناقل في اي كتاب ذكر ذلك ومن الذين نقله عن علي وما سنده والا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها احد ومن كان له خبرة بمعرفة طريقة اهل الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالاسانيد وصدقها من كذبها علم ان هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن علي من ابعد الناس عن المنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها) انتهى . يعني مانقله عن ابن تيمية واقول له اولاً ان المؤلف لم يعتمد في الاحتجاج والاستدلال الاعلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وامامنا نقله عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم فانما هو بيان وتفسير وتقرير لما جاء فيها ومن تتبع من اولي الفهم كتاب النصائح عرف صحة ما قلناه ثانياً قول المعترض . (وقد طعن فيه المحققون) يعني كتاب نهج البلاغة واقول ان المحققين قد تلقوا نهج البلاغة بالقبول ونقلوا عنه واستمدوا من علومه واستفادوا من حكمه لما يعلمونه من صدوره عن ذلك العالم الرباني وباب مدينة العلم وصاحب تسعة اعشار الحكمة مظهر العجائب وسيف الله الغالب مولانا امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه وهو والله الجدير بان يهتدى بهديه ويقتبس من نوره ولا ينكر كلامه الا من اشتعل النصب في قلبه .

وران التعصب على ضميره ولبه . ولوطن فيه المحققون كما ذكر هذا المجازف في دعاويه لذكركم ابن تيمية واحدا واحدا فانه من اكثر الناس اطلاعا على الجرح والتعديل واحرصهم على ما يؤيد به مذهبه الفاسد في هذه المسائل ولكنه لمالم يجد نقلا عن المحققين لفق الطعن في الكتاب جملا شعرية وقضايا جدلية كما مررت بك في كلامه واقرب صحة البعض منه مبهما وانكر البعض الاخر مغالطة منه ومخادعة لانه يعلم انه لو ذكر ماصح منه عنده من طرق متعددة لضرب به عنق نصبه . وثبت به فسق معاوية وحزبه . وهلا صنع ابن تيمية صنيع كثير من العلماء حيث اولوا من كلام الامام مالا يطابق معتقدهم كما تأولوا كثيرا من الآيات والاحاديث . ولهم في هذا مخرج من مضيق المخالفة . نعم انكر بعض علماء اهل السنة الخطبة الشقشقية فيه . وهي غير موجودة في بعض نسخ الكتاب . وتأولها البعض الآخر كما تأول غيرها . فقول ابن تيمية ان اكثر الخطب التي في نهج البلاغة كذب على علي رضي الله عنه . هو الكذب بعينه

. ماذا يضمر الشمس وهي منيرة * ان لا يرى الخفاش ساطع نورها

ولا يستغرب من ابن تيمية تكذيبه فانه قد كذب احاديث صحاحا وحسانا وجيادا وردت في فضل علي كرم الله وجهه واهل بيته . وتراه يحطب ليلا ويستدل بالضعاف وبالمقالات التي هي اشبه بالاسمار على فضائل غيره . وخدش مقامه الرفيع المنيع يعرف صحة ما قلناه كل من طالع كتابه الذي سماه منهاج السنة

فياللاسف لعالم متضلع من علماء الاسلام يتخذ التكذيب سلاحا يدرك به شبهات مقلديه . ويستربه هفوات سابقه . ويخرجه التعصب والهوى الى مثل هذه التهورات المخيفة . وبماذا عرف ان عليا كرم الله وجهه اجل واعلا قدرا من ان يتكلم بهذا الكلام . فهل في ذلك الكلام ما يخالف كتاب الله . او حديث رسوله . حتى يجل قدر علي عن التكلم به . فكانه يريد ان لا يتكلم علي الا بما يوافق

مذهبه . ويلأثم مشربه . والشريف الرضي رضي الله عنه ارفع مقاما من ان يكذب على جده المرتضى عليه السلام .

اماتركه ذكر الاسانيد وعزو الخطب والمقالات الى الكتب المنقولة منها . فلشهرة ذلك واستفاضته ووجوده وان كان مفردا في كتب الحديث والسير والمغازي . وهو انما جمع ما تفرق منه لينتفع به من نور الله بصيرته . وظهر سريره لا للجاج . ولا للاحتجاج .

ودونك ما قاله خاتمة المحققين . ونابعة المتأخرين . الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية رحمة الله عليه في دياجة شرحه على نهج البلاغة . حتى تعرف به الفرق بين اهل الاهوى . واهل التقوى . ويظهر لك قول ابي الشيخين اصح واقوى . قال رحمه الله : وبعد فقد اوفى لي حكم القدر بالاطلاع على كتاب نهج البلاغة صدقة بلا تعمل . اصبته على تغير حال . ونبلبل بال . وتزاحم اشغال . وعطلة من اعمال . خسبته تسلية . وحية للتخيلة . فنصفحت بعض صفحاته . وتأملت جملا من عباراته . من مواضع مختلفات . ومواضع متفرقات . فكان يخيل لي في كل مقام ان حروبا شبت . وغارات شنت : وان للبلاغة دولة . ولفصاحة صولة . وان الاوهام عرامة . ولالريب دعارة . وان جمحافل الخطابة . وكتائب الذرابة . في عقود النظام . وصفوف الانتظام . تناخ بالصفيح الابليج . والقويم الامليج . وتمتليج المهج . بروضع الحجج . ففعل من دعارة الوسوس . وتصيب مقاتل الخوانس . فما انا الا والحق منتصر . والباطل منكسر . ومرج الشك في خمود . وهرج الريب في ركود . وان مدبر تلك الدولة . وباسل تلك الصولة . هو حامل لوائها الغالب . امير المؤمنين علي بن ابي طالب .

بل كنت كلما انتقلت من موضع الى موضع احس بتغير المشاهد . وتحول المعاهد . فتارة كنت اجدني في عالم يعمره من المعاني ارواح عالية . في حلل من العبارات

الزاهية . تطوف على النفوس الزاكية . وتدنون من القلوب الصافية . توحى اليها
رشادها . وتقوم منها منادها . وتفريها عن مداحض المزال . الى جواد الفضل
والكمال . وطورا كانت تتكشف لي الجمل / عن وجوه باسرة . وانباب
كاشرة . وارواح في اشباح النمرور . وغالب النصور . قد تحفرت للوثاب . ثم تقضت
للاختلاب . فخلبت القلوب عن هواها . واخذت الخواطر دون مرماها .
واغتالت فاسد الالهواء وباطل الآراء

واحيانا كنت اشهد ان عقلا نورانيا . لا يشبه خلقا جسدانيا .
فصل عن الموكب الالهي . واتصل بالروح الانساني . فخلعه عن غاشيات الطبيعة .
وسمابه الى الملكوت الاعلى . ونماه الى مشهد النور الاجلى . وسكن به الى عمار
جانب التقديس . بعدا - تخلاصه من شوائب التليس . وانا كآني اسمع خطيب
الحكمة . ينادي باعلياء السكامة . واولياء امر الامة . يعرفهم مواقع الصواب .
ويصرهم مواضع الارتباب . ويحذرهم مزالق الاضطراب . ويرشدهم الى دقائق
السياسة . ويهديهم طرق الكياسة . ويرتفع بهم الى منصات الرئاسة . ويصعدهم
شرف التدبير . ويشرف بهم على حسن المصير .

ذلك الكتاب الجليل هو جملة ما اختاره السيد الشريف الرضي رحمه الله من
كلام سبدهنا ومولانا امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه . جمع متفرقه
وسماه بهذا الاسم (نهج البلاغة) ولا اعلم اسما ليق بالدلالة على معناه منه . وليس
في وسعي ان اصف هذا الكتاب بازيد مما دل عليه اسمه . ولا ان آتي بشيء
في بيان مزينه فوق ما اتى به صاحب الاختيار كما استراه في مقدمة الكتاب
ولولا ان غرائز الجبلة . وقواضي الذمة . تفرض علينا عرفان الجليل لصاحبه وشكر
الحسن على احسانه . لما احتجنا الى التنبيه على ما اودع نهج البلاغة . من فنون
الفصاحة . وما خص به من وجوه البلاغة . خصوصا وهو لم يترك غرضا من اغراض

الكلام الاصابه . ولم يدع للفكر ممر الاجابة . انتهى كلام الاستاذ الشيخ محمد عبده رحمه الله .

اما الشريف الرضي جامع نهج البلاغة فهو ابو الحسن محمد بن ابي احمد الحسيني بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق الى اخر النسب الشريف . وامه فاطمة بنت الحسين بن الحسن الناصر الاصم صاحب الديلم بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسن بن علي بن ابي طالب . ترجم له ابن خلكان وصاحب اليتيمة واهل الطبقات . وشهرته تغني عن الاطبا في وصفه . قالوا حفظ القرآن وعرف من الفقه والفرائض طرفا قويا وصنف كتابا في معاني القرآن العظيم . قالوا يتعذر وجود مثله . وهو يدل على سعة اطلاعه في النحو واللغة واصول الدين وله كتاب في مجازات القرآن . وكان عفيفا شريف النفس عالي الهمة ملتزما للدين وقوانينه . ولم يقبل من احد صلة ولا جائزة . وقد اجتهد بنو بويه على قبوله صلاتهم فلم يقبل . حكى الشيخ ابو حامد الاسفرائيني الشافعي انه قد اتصل بالوزير فخر الملك انه ولد للشريف الرضي ولد فانفذ اليه الف دينار وقال له هذا للقبالة فقد جرت العادة ان يحمل الاصدقاء لنوي مودتهم مثل هذا في مثل هذه الحال فردها وكتب اليه يعتذر عن الرد . وفي جملة كتابه انا اهل بيت لا تطلع على احوالنا قبالة غريبة . وانما عجايزنا يتولين هذا الامر من نساءنا ولسن ممن يأخذن اجرة . ولا يقبلن صلة . انتهى وقال صاحب اليتيمة هو اليوم ابدع ابناء الزمان . وانجب سادات العراق . يتحلى مع محته الشريف . ومفخره المنيف . بأدب ظاهر . وفضل باهر . تولى رقابة نقباء الطالبين بعديهم . وضم اليه النظر في المظالم وغيرها والحج بالناس وغيرها . ولد رضي الله عنه سنة تسع وخمسين وثلثماية . وتوفي بالمحرم سنة اربع واربعماية . ودفن في داره بمسجد الانباريين بالكركم رحمه الله رحمة واسعة .

اما قول المعترض (١) (وهذا ما قاله ابن تيمية على نهج البلاغة وقس عليه غيره) فلا ادري اي كلمة اعبر بها عن خطأ المعترض في هذه الجملة فانه جزم وحكم وامر ان نقيس على تكذيب ابن تيمية جانبا من نهج البلاغة تكذيب غيره من العلماء عليه . ماشاء الله . قاعدة جديدة . ومسئلة مفيدة . ينتج عنها انه اذا كذب زيد عمرا في امر ما فلنا ان نقيس على زيد خالدا في التكذيب ونحكم بذلك القياس ان خالدا كذب عمرا في ذلك الامر وهلم جرا

ان هذا القياس اشبه بالقياس الحماري المشهور ولندكره تفكهة للقراء . ذكر اهل الحكمة الموضوعة على لسان الحيوانات ان حمارا مربهر وكانت حملته ملحا وكان النهر عميقا . فذاب من الملح ما اصابه الماء فلما صعد الحمار الشط وجد حملة قد خف ثم مر بذلك النهر مرة اخرى وكانت حملته قطنا فتقاصر حتى يصيب الماء حملته لينف عنه قياسا منه للقطن على الملح فلما اراد الصعود لم يقدر لانعكاس القياس بثقل القطن بما نشر به من الماء وكان خطأؤه في القياس سببا في غرقه . قال المعترض بعد ايراده كلام ابن تيمية (٢) (اقول واذا كان هذا كلام المحققين من اهل العلم على نهج البلاغة الذي جعله المؤلف اصلا يعتمد فيه قاله الامام علي رضي الله عنه وهو كما علمت فيكون جميع ما رتبته المؤلف وبناءه على ذلك مهدوما وباطلا لان المبني على الباطل باطل وعلى هذا فقس فرحم الله امرأ عرف قدر نفسه ووقف عند حده) انتهى واقول له اولامن هم المحققون من اهل العلم الذين نقلت عنهم غير ابن تيمية ولماذا تسند الى المحققين ما لم يقولوه

ونقول ثانيا ان المؤلف لم يوصل في كتابه للاحتجاج غير الكتاب والسنة كما مرقريا ونقول ثالثا ان ابن تيمية وهو العالم المطلع اقل منك جراءة وجسارة فانه انكر من نهج البلاغة جانبا مبهما وتهورت انت بتكذيب الكل حتى قلت

(فيكون جميع مآربه المؤلف وبناء على ذلك مهدوما وباطلا لان المبني على الباطل باطل) فيايت شعري ما مبلغ علمك حتى تبطل كلام علي بن ابي طالب وتهدم ما بني عليه يكفيك حرمانك من الانتفاع به والاتباع لسيرته فمالك وللتكذيب والجحود . انا لله وانا اليه راجعون واذلم يهتدوا به فيقولون هذا افك قديم ومن يك ذاقم مر مريض * يجد مرا به الماء الزلالا

ومما يبعث التعجب هنا ختم المعارض كلامه باعادته الامر بالقياس الفاسد ثم بقوله (١) (فرحم الله امرا عرف قدر نفسه ووقف عند حده) وما اخال انه يناله من تلك الرحمة نصيب لو استجاب الله له تلك الدعوة لانه لم يعرف قدر نفسه ولم يقف عند حده وفقه الله وايانا للرجوع والانابة والتوبة النصوح آمين قال المعارض « ٢ » (فصل من مذهب اهل السنة والجماعة وجوب الامساك عما شجر بين الصحابة من الحروب والمنازعات والبحث عن احوال الصحابة وعما شجر بينهم فليس هو من العقائد الدينية ولا من القواعد الاسلامية ولا مما ينتفع به في الدين بل ربما اضر باليقين وانما ذكر العلماء تنفا في كتبهم صونا للقاصرين عن التأويل عن اعتقاد ظواهر حكايات الرافضة وروايتها والخوض في ذلك انما يباح للتعليم اوللرد على المتعصين اولتدريس كتب تشمل على تلك الاثار فلا يحل للعوام لفرط جهلهم) انتهى

واقول هذا الكلام اشبه بالقضايا الشرعية . والجلل الوعظية . اجمال وتفصيل وتحريم وتحليل . ولا دليل ولا تعليل . يقوله كثيرون والعمل على خلافه كله . كيف يقال بوجوب الامساك عما شجر بين الصحابة . ولا دليل عليه وهل لاحد ان يوجب او يحرم الابدليل . وحديث الطبراني اذا ذكر اصحابي فامسكوا لو سلمت صحته لا يصحح للاستدلال فانه كلام مجمل ولم يبين المراد منه على ان في الحديث

واذا ذكر القدر فامسكوا . فهل الخوض في القدر محرم . قد ملئت به اجمالا وتفصيلا كتب الاشاعة والمنازعة وغيرها على ان السلف من عصر الصحابة الى يومنا هذا محدثهم ومتكلمهم وفقهائهم ومؤرخهم قد شتموا وكتبهم بذكر مشجربين الصحابة ولا يتحاشون من روايته وتفصيله فانظر البخاري ومسلم وباقي الصحاح وسائر كتب الحديث والسير والتاريخ تجد الامر كما ذكرنا . فهل هؤلاء كلهم مأثومون على ذلك ام لهم حكم خاص بهم . واذا جاز الخاصة جاز للعامة لكون الكل مكلفين بشرع واحد وعلى العالم تعليم الجاهل وارشاده . اما قول المعترض (فليس هو من العقائد الدينية) فحق . واما قوله (ولا من القواعد الاسلامية ولا مما ينتفع به في الدين) فلا . لترب الجرح والتعديل وحسن التأسي على كثير من تلك الماكرات . فالحاجة الدينية داعية اليه . واما قوله (بل ربما اضر باليقين) فاليقين لا يرفعه الوهم ولا الظن ولا تترك المصلحة المتيقنة لتوهم حصول مفسدة . واما قوله (وانما ذكر العلماء تنفالا) فرجوع من المعترض الى ما قدمناه من انهم خاضوا فيه . ومن ترك منهم شيئا فلما ترك ما لا يوافق مشربه قال المعترض « ١ » (قال خاتمة المحققين الشيخ احمد بن حجر الهيتمي تنبيه صرح ائمتنا وغيرهم في الاصول بانه يجب الامساك عما مشجربين الصحابة رضي الله عنهم) انتهى . واقول تقدم الجواب عنه قريبا فارجع اليه

قال المعترض « ٢ » (وقال السيد ابو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين في كتابه الترياق النافع في الاصول مانعه (٣) ” ونسك عما جرى بين الصحابة من المحاربات والمنازعات التي قتل بسببها خلق كثير . مثل ميمون بن مهران عن اهل صفين فقال تلك دماء طهر الله منها يدي فلا اخضب بها لساني ” انتهى وقال ايضا في كتابه رشفة الصادي (٤) ” وكل الصحابة رضي الله عنهم عدول

(١) الصفحة ٢٠ (٢) الصفحة ٢٠ (٤) الصفحة ١٠٩ رشفة الصادي

وثقات وامناء يجب احترامهم وبرهم واعتقادهم وحسن الثناء عليهم . وان لا يذكر
 احد منهم بسوء ولا ينمض عليه امر . بل تذكر حسناتهم وفضائلهم وحميد سيرتهم
 ويسكت عما وراء ذلك كما قال عليه السلام اذا ذكر اصحابي فامسكوا . وينبغي (١)
 حمل ما يشكل علينا مما شجر بينهم باحسن التأويلات . لان ذلك امر مفروغ منه .
 والاضراب عن اخبار المورخين وجهلة الرواة وضلال الشيعة والمبتدعين القاذحة
 في احد منهم . واثبات الاجر لكل في اجتهاده واعتقاد اصابته باجتهاده . (٢)
 وذلك هو الاسلام وهو الحق ان شاء الله بلاريب " انتهى
 واقول اما ما نقله عني من الترياق . فاني ملتزم فيه حل ما في كتاب جمع الجوامع
 لابن السبكي وشرحه للجلال المحلي رحمهما الله . فذكرت ما ذكره . وليس لي
 ان اتصرف بنقص مطلقا ولا بزيادة الا واعزوها الى قائلها . على اني فسرت في
 الهامش كلام ميمون بن مهران بما اعتقده الحق ونسبته الى نفسي (٣) واعرض عنه
 المعارض . واما ما نقله عن كتابي رشفة الصادي . فاني اشهد الله والمؤمنين اني
 رجعت عن لفظة كل من قولي . وكل الصحابة . الى ابدالها بلفظ . جل الصحابة .
 وما ذكرته ثم هو عقيدتي فيهم الآن والله يتولى السرائر
 ثم نقل المعارض (٤) عن صاحب المشرع جملة هي في معنى الجملة السابقة في
 اول الفصل والجواب عن السابقة جواب عن هذه ايضا فلا غود ولا اعادة .

(٣) هامش الصفحة ٢٥٥ ج ٢ من الترياق مالفظة (مراد ميمون رحمه الله بقوله تلك
 دماء طهر الله منها يدي الخ - دماء حزب الامام الحق سيدنا ومولانا علي كرم الله وجهه
 اذ هي التي يمكن وصف اليد السائلة منها بالطهارة لادماء الحزب الآخر فلا يمكن وصف
 الايدي السائلة منها بالطهارة وكيف واول بدلت تحت بهابدا الامام علي رضي الله عنه مع ان
 النص والاجماع على انه محق في سفكها وان قتل البغاة واجب مأجور فاعله انتهى مؤلف)

(٤) الصفحة ٢١ (١ في الاصل - ايضا تأويل -) (٢ في - الاصل لانها اداه اليه -)

قال المعارض (١) (وقال السيد العارف بالله الشهير السيد عبدالله بن علوي
الحداد في كتابه النصائح الدينية والوصايا الايمانية مانصه " وان يعتقد فضل
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وترتيبهم وانهم عدول خيار امناء لا يجوز
سبهم ولا القدح في احد منهم " انتهى ما قاله الحداد في نصائحه الشهيرة الجديدة
بسميتها بالنصائح الدينية) انتهى

واقول ان القطب الحداد قدس سره هو من اجل ائمة السادة العلوية . ومن
المقتدى بهم في سلوكهم وحسن سيرتهم . وقد صرح مؤلف النصائح الكافية (٢)
بان السادة العلوية لا يخوضون في هذه المسائل الا في مجالسهم الخاصة بهم .
ويشرون الى السكوت ان خيفت فتنة . وانه موافق لهم في العقيدة والطريقة .
وانما اسروا واعلن . واجملوا وبين . وشاروا واوضح . وعرضوا وصرح . وقد
صدق في ذلك . وكان القطب الحداد رضي الله عنه ممن يرى السكوت خوفا
من الفتنة . ويسعمل المعارض لانه رضي الله عنه قداوذي في الله اذى كثيرا
حتى اضطر الى الخروج من مدينة تريم وسكن بقرية الحايي . وله العذر التام
في السكوت ولو صرح بما صرح به المؤلف لثاله من السب والشتم والمعارضة
والتكذيب مانال مؤلف النصائح الكافية من مثل المعارض واشباهه . وسنعود
الى بيان معنى كلام الحداد وما فيه من الغوامض التي لا يشعر بها الا العالمون .
قال نفع الله به " ونعتقد فضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " والمراد من
الاصحاب جمهورهم وخيارهم . وقد قرر علماء العقول انه اذا لم يذكر لموضوع القضية
وهو الاصحاب هنا سور . وهو ما يجعلها كلية كلفظ كل وجميع ونحوهما . او يجعلها
جزئية كلفظ بعض ونحوه . فالقضية مبهمة . وهي عندهم في حكم الجزئية .

لان صدقها على البعض محقق . لاعلى الكل فانه غير محقق . فلو قال القائل .
 بنوهاشم اذ كياء . كان الحكم المحقق وجود اذ كياء منهم . والباقون في حكم
 المسكوت عنه يمكن دخولهم وخروجهم . واذا قال القائل . كل بنوهاشم كرام .
 كان الحكم على جميعهم فردا فردا بالكرم . وعليه فشمول لفظ الاصحاب لجميعهم
 في كلام الحداد غير محقق . ويصح خروج بعضهم من وجوب اعتقاد الفضل فيه
 كعائشة وعمر وواشباها . لانه رضي الله عنه لم يقل كل اصحاب رسول الله
 بل اهل القضية كما رأيت . ومما يدل على انه اراد جمهور الصحابة وخيارهم قوله
 بعد ذلك وترتيبهم لان الترتيب لا يطلب اعتقاده في الكل ولم يقل به احد الا
 في افاضلهم كالخلفاء الاربعة فباقي العشرة فاهل بدر فاحد فبيعة الرضوان
 والمهاجرين والانصار ومتبعيهم بالاحسان فهو لاء الذين جزم الحداد رضي الله
 عنه بانهم عدول خيار امانة لا يجوز سبهم ولا القدح في احد منهم . ولا حظ لمعاوية
 واشباهاه من الطلقاء والمحدثين الاحداث في ذلك الترتيب ولا التعديل . وانما
 رجحنا ارادة الجمهور في كلامه رضي الله عنه مع امكان ارادة الكل لبيان نفسه
 ارادة هذا الخصوص في مواضع من كلامه ستأتي . كتفسيره اياهم بالمهاجرين
 والانصار ومتبعيهم بالاحسان تارة . وتقييدهم اخرى باوصاف لا يدخل فيها
 معاوية واشباهاه وستقف على ذلك ان شاء الله .

قال المعترض (١) (وقال السيد الحداد في ديوانه الدر المنظوم

فدو القدح فيهم هادم اصل دينه * ومربك في لج زيع وبدعة) انتهى
 واقول ههنا تقرير من المعترض لموافقته في اقتضابه كلام الحداد قدس سره
 بذكره البيت الاخير فقط من كلامه في الصحابة . لان الحداد كما علمت
 لا يرسل الكلام عفوا ولا يكيكه جزافا بل يحترس ولو بدقيق الاشارة في كلامه

عن دخول معاوية واعوانه كما ستري ذلك فيما اعرض عنه المعارض من اياته .
 بل وفي كل مانقله المعارض عنه مما يأتي وهذه ايات الحداد قدس سره . قال
 واصحابه الغر الكرام ائمة * مهاجرهم والقائمون بنصرة
 نجوم الهدى اهل الفضائل والندى * لقد احسنوا في حمل كل امانة
 ومتبعوهم في سلوك سبيلهم * الى الله عن حسن اقتفاء واسوة
 اولئك قوم قد هدى الله فاقته * بهم واستقم والزم ولا تتلفت
 ولا تعد عنهم انهم مطلع الهدى * وهم بلغوا علم الكتاب وسنة
 فذو القدح فيهم هادم اصل دينه * ومقحم في فج زيع وبدعة
 انظر كيف احتس هذا الامام العظيم عن دخول معاوية واشباهه في تلك
 الاوصاف الحمودة التي مجدها افاض الصحابة حيث قيدهم بالمهاجرين والانصار
 ومتبعيهم بالاحسان . كما قيد الله رضاه عنهم في الآية الكريمة بتلك القيود .
 ومن قدح فمين ذكرهم هذا الامام فلا شك انه هادم لدينه الخ وانظر كيف
 عرف الحداد قدس سره صحبة النبي صلى الله عليه واله وسلم في اخر شرحه قصيدة
 العيدروس العدني قدس سره فقال . وصحبه هم الذين صحبوه في حياته وآمنوا به
 وهاجروا اليه ونصروا دينه وجاهدوا معه وبلغوا عنه ما سمعوه ورأوه من اقواله
 وافعاله . فلاجتماع هذه المزايا والفضائل لهم التي لم يشاركهم فيها غيرهم كانوا
 سادات الوري وائمة الهدى انتهى .

افيري المعارض واشكاله ان معاوية واشباهه ممن تحققت فيهم هذه الصفة ؟ ام
 يذعن بما قاله الحداد نسأل الله لنا وله الهداية امين .

قال المعارض (١) (فهذا ما يقوله السادة العلويون الحسينيون الحضرميون وهذه
 هي طريقتهم وعقيدتهم بذلك يتبين بطلان ما يزعمه المؤلف في كتابه حيث

ادعى ان طريقته وطريقتهم وعقيدته وعقيدتهم في هذه المسئلة واحدة . وانهم يرفضون مايقوله الاشاعرة والماتريديّة اي اهل السنة والجماعة في هذه المسئلة وهذا ماقاله المؤلف في صفحة ٢٠٣ من كتابه " ولقد ذاكرت منهم رجالا كثيرا من فضلاء من ادر كناهم وتوفاهم الله اليه ومن الموجودين الآن فيمايقوله الاشاعرة والماتريديّة في هذه المسائل وكلهم يرفضه ويأباه ويشير الى السكوت ان خيفت فتنة . ولو كنت استاذنتهم لذكرت اسماءهم واحدا فواحدا . فليس ييني وبينهم خلاف في العقيدة . ولا افتراق في الطريقة ") انتهى اي مانقله المعترض عن المؤلف ثم قال (١) (اقول ومعنى كلامه هذا هو ان السادة العلويين بمحضرموت يرفضون مايقوله الاشاعرة والماتريديّة اي اهل السنة والجماعة في هذه المسائل وهي عدم جواز لعن معاوية الى آخر ما جاء في كتاب المؤلف مما خالف فيه اهل السنة والجماعة من جواز لعن معاوية وسبه وتنقيصه ونفسيقه وانه ليسن بمجتهد) انتهى كلام المعترض

واقول اماقوله (فهذا مايقوله السادة العلويون وهذه طريقتهم وعقيدتهم) فنقول ان كانت الاشارة الى كلام الحداد فصحيح . وطريقتنا وطريقتهم وطريقة المؤلف واحدة . لافرق الا انهم اسروا وجهرنا كما ذكره المؤلف . واما قوله (بذلك - لا ادري الاشارة لماذا - يتبين بطلان مازعمه المؤلف في كتابه الخ) فغلط بل كل ما ذكره المؤلف واقع . وانما اتى المعترض من سوء فهمه وعدم اطلاعه على احوالهم واسرارهم . والمثبت مقدم على النافي . ومن حفظ على من لم يحفظ . ولقد والله سمعت عن الكثير منهم ما ذكره المؤلف عنهم من التأفف والانكار على معدلي معاوية وامثاله والموالين لم من الاشاعرة والماتريديّة . ولم اسمع حتى الآن

عن من يعتد بقوله من العلويين انه يناضل عن معاوية واعوانه (١) الاما ذكره صاحب المشرع تعالى ابن حجر المكي . بل غاية ما يذكر عنهم ان من لم يصرح بما يكرهه ضميره منهم يأمر بالسكوت طلبا للسلامة من اذية النواصب . والعبرة بالغالب لا بالشاذ وكل كلامنا هذا في الواقع اعادة وتكرار لما ذكره المؤلف لتكرار المعترض الكلام عليه

(تنبيه) يردد المعترض ويكرر في مواضع كثيرة من كتابه خلاف المؤلف لاهل السنة . ولو كان الخلاف في الواقع وفاقا لبعضهم . ويشنع على المؤلف بذلك . وينبغي عليه ما ينبغي . واظنه لا يعرف السنة . ومن هم اهل السنة . ونحن نبين ذلك بعض البيان ونقول

السنة والجماعة ما كان عليه محمد صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كما جاءت الاخبار بذلك . وبالثناء عليهم والحث على اتباعهم . ومخالفة ما اتفقوا عليه جميعا مذمومة ومردودة . اذ لا يمكن خطاء الكل وهم الصدر الاول وسلف الامة . كما ان الشيعة الاولى هم محبواهل البيت النبوي ومتبعوهم والموالون لهم من تلك الطبقة فهم من اهل السنة ايضا . وفيهم ايضا وردت احاديث دالة على فضلهم . وجزيل ثوابهم . ثم حدثت اصطلاحات اخرى . فسمي السني من يفضل الائمة الثلاثة على علي . والشيعة من يفضلهم عليهم . وعلى هذا الاصطلاح ماتجده في كتب السير والتاريخ حيث ذكر اهل السنة والشيعة غالبا . ثم اتسع بين هاتين الطائفتين الحرق . وافرط من كلا الطرفين كثيرون وتجاوزوا الحدود الى ان لعن امراء اهل السنة عليا واهل بيته على المنابر في الجمع والاعياد . واجبروا

(١) جاء في المنار ص ٧٤٤ م ١٣١١ قال بعض حكماء الافرنج . ان لمعاوية الفضل الاكبر على اوريا اذ هو الذي حفظ لها استقلالها بجعل الحكومة الاسلامية حكومة شخصية مورثة . ولوسار هو ومن بعده سيرة الراشدين للملك المسلمون اربا وبواسائر العالم القديم انتهى مصحح

الناس على ذلك . واضطهد اهل البيت وشيعتهم في كل ناحية . ولم يقدر افاضل اهل السنة على ازالة هذا المنكر . وتشعب الامر بين الطائفتين وتسلسل حتى مدح بينهم معاوية وعمر وومن على شاكلة من البغاة المفاقرين لامر الله . والتمست لهم التلاويلات البعيدة لتبديل سياستهم حسنات . وترضي عنهم اذا ذكروا كما يترضى عن الصالحين تعظيمهم . وقيل سادتنا . وقيل بعد النهم واجتهادهم واثبات الاجر لهم مع ان الكتاب والسنة يزجران عن ذلك . ومع ان عليا وكثيرا من اجلة الصحابة قد تبرأوا منهم وحكموا بضلالهم . وافرط كثير ايضا من جانب الشيعة وغلوا في دينهم وتسوروا الى سب الائمة الثلاثة وتفسيقهم بل وتكفيرهم . بل وتضليل كثير من اجلة الصحابة . ولم يقدر ائمة اهل البيت على كبح جماحهم وردعهم عن تلك العقيدة المضلة . وتمادوا في ذلك حتى رفضوا الامام زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم وغيره من اهل البيت لما يجاهر ونهم به من التولي لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وحسن الثناء عليهما . ولم ينجع في اولئك الغلاة ما ثبت عن علي كرم الله وجهه وهو عندهم معصوم انه رضي امامتهم وبايعهم وصلى خلفهم . وانكحهم واكل من فيثهم وترحم عليهم . بل زعموا زعما فاسدا ان كل ذلك كان منه تقية . وهذا كله افراط . وليس من التشيع الحمود في شيء .

ثم في رابع القرون غلب اسم السنة على المتكلمين من الاشاعرة والماتريدية ومن يقول بقولهم . وطائفة من الخنابلة يخالفونهم في كثير من مسائل اصول الدين . واقرى فرقة في مقابلتهم هم المعتزلة . واكثر الشيعة يوافقونهم في كثير من اصولهم . وخلافهم مشهور .

وهنا سأل المعترض اي سنة يكرر دعوى خلاف المؤلف لما . فان كانت الاولى فالمؤلف لم يخالفهم بل وافقهم في كل ما اتفقوا عليه . ووافق الجانب الاقوى

فما اختلفوا فيه . ولم يخرج عن دائرة ما قالوا . وائمة اهل البيت وادتنا العلويون هم بلا شك من اساطين هذه السنة واركانها . يلتزمون اتباعها . ولا يخالفون اجماعها . وان كان المعارض يريد السنة باحد المعنيين الاخيرين . فنقول له ان المؤلف لم يخرج في حكم ما عن اقوالهم الا انه خالف جمهورهم في قولهم بتعديل معاوية وامثاله . وفي تسويده والترضي عنه . وفي جواز لعنه . مستندا في ذلك الى الكتاب والسنة . ومتبعالكثير من الصحابة ومن بعدهم (وتلك شكاة ظاهر عنك عارها) ولا عتب على من خلع شعار التقليد الاعمى في هذه المسائل . ونبذ عن كاهله رداء التعصب الضار .

وخلاصة القول ان ما وافق السنة الاولى فهو الحق . وما خالفها بحيث يضادها فهو الباطل . واول من خالفها وغير وبدل هو معاوية واعوانه والله يعلم المفسد من المصلح .

اما قول المعارض « ١ » (ومعنى كلامه هذا هو ان السادة العلويين بمحض موت يرفضون ما يقوله الاشاعرة والماتريدية اي اهل السنة والجماعة في هذه المسائل وهي عدم جواز لعن معاوية الى آخر ما جاء في كتاب المؤلف مما خالف فيه اهل السنة والجماعة من جواز لعن معاوية وسبه وتقيصه ونفسيقه وانه ليس بمجتهد) انتهى

فنقول انه صدق في قليل . واخطأ في كثير . وفسر كلام المؤلف من عندياته . فاي جملة ذكرها المؤلف نقلا عن العلويين انهم اجازوا لعن معاوية . وان كان في اعتقاد المؤلف ونفس الامر جائزا . وهذه مسألة فقهية . والاقوال فيها مختلفة ولكل اخذ ما يفهم فيها من دليله . واما جواز سبه وتقيصه فكذلك . وذكره بما فيه من البوائق والبغي جائز لانه مجاهر . ولتحذير الناس من الاغترار به

والاعتماد عليه في الدين . واماسبه وثقيقته بما ليس فيه فلم يقل بجواز احد لا المؤلف ولا غيره . وامانفسيقه وجرح عدلته فمايقوله كثير من العلويين سرا وجهرا . ومن سكت منهم عن جرحه لم يقل بتعديله . الا من شذ منهم كالمعارض اصلحه الله .

امانه ليس مجتهد فلم يقلها المؤلف وهي من زيادات المعارض .

نعم صرح المؤلف مكررا ان معاوية مجتهد عرف ان الحق من جميع الوجوه مع علي ثم خالفه بغيا وعنادا . فتفسير المعارض هنا كلام المؤلف بخلاف معناه تجاسر وتهور .

قال المعارض « ١ » (الى ان قال " وخلاصة القول ان مذهبهم وطريقتهم هو الكتاب والسنة كما صرح به القطب الحداد قدس سره العزيز بقوله

والمذهب المستقيم نسلكه * نص الكتاب وصرح الخبر) « ٢ »

ثم قال (اقول اشتمل هذا الكلام على المغالطة وعلى الكذب الظاهر انكشوف . فاما مغالطته فهي في قوله وخلاصة القول ان مذهبهم الكتاب والسنة . فان الكتاب والسنة هو مذهب جميع المؤمنين وبالمخصوص اهل السنة والجماعة واما كذبه فالسادة العلوية لا يخالفون ما عليه اهل السنة والجماعة مطلقا بل هم اساطين اهل السنة) انتهى

واقول انظر ايها العاقل الى هذا الاعتراض المقلوب يقول ان وصف العلويين

(١) في الصفحة ٢٢ (٢) قال الحداد في اخر جوابه على الزيدي الذي

نقله المعارض في الصفحة الآتية ما نقله :- ونحن على بصيرة من امرنا . وعدى من ربنا . وكتاب الله وشريعته بين أظهرنا . ولنا جاهلين بامر الدين . ولا مجتهدين فيه . ولا متبعين الا هوى المصلحة . ولا متحكمين بقولنا في دين الله . وتقبل الحق من جاء به . ونرجع اليه . ولا نكابر . ولا تقلد الرجال . فانهم ما اتقينا اليك . انتهى وانما حذف المعارض الحاجة في نفس

يعقوب مصحح

باتباع الكتاب والسنة مغالطة . - ماشاء الله . - ان كان هذا مغالطة فقاتله
الحمداد قدس سره .

واما قوله (ان الكتاب والسنة مذهب جميع المؤمنين وبالحصوص اهل السنة والجماعة)
فنقول اذا كان الكتاب والسنة مذهب جميع المؤمنين فكلمهم حينئذ مصيب .
فلم يعترض بعضهم على بعض . ولم يعترض هو على الشيعة وينكر عليهم وعلى
الخوارج ومذهبهم الكتاب والسنة . ان سوء الفهم ودعوى الكمال آفة من
آفات العلم .

ان اتباع الكتاب والسنة هو الاتقياد لاحكامهما . والتسليم بكل ما فيها . وترك
كل قول لأي امام كان في مقابل قول الله ورسوله . ومن اليوم الذي يترك
مسئلة واحدة من مذهب امامه رجوعا الى قول الله وقول رسوله . الا من ندر .
بل يجنح الى التأويل والتقليد . ويقول ان الامام اعرف بذلك . ولو لم يكن
للاية والحديث ناسخ او معنى غير الظاهر عرفه الامام لم يقل بما قال .

قال المعترض « ١ » (واما استشهاده بكلام الحمداد ووصفه له بالقطب
فان كان المؤلف يقول بلسانه ما يعتقد بجهانه فنحن ننقل له مايقوله القطب الحمداد
في هذه المسائل التي شغل بها كتابه من اوله الى اخره فنقول قال القطب
الشهير السيد عبد الله بن علوي الحمداد في جوابه على الزيدي الذي ارسل اليه
يسأله عن ستة اسئلة منها وهو نص في المقام . ماقولكم فيمن حارب عليا كرم
الله وجهه ونازعه من المسلمين . فاجابه سيدنا عبد الله الحمداد بقوله المسئلة الثالثة
اعلم ان الذي باشر علي كرم الله وجهه قتالهم بنفسه في ايام خلافته بعد ان خرجوا
عليه ثلاث طوائف . الاولى اهل الجمل . الزبير وطلحة وعائشة رضي الله عنهم .
واهل البصرة . خرجوا عليه بعد ان بايعوه يطلبون بدم عثمان رضي الله عنه .

ولم يكن رضي الله عنه قتله ولا امر بقتله ولا رضىه ولكنه قبل البيعة ممن
 قتله ولم يسلمهم . لا امر رأى فيه صلاح الدين . واجتماع المسلمين في ذلك الحين .
 فلم يظن له الخارجون عليه . الثانية اهل صفين معاوية وعمرو واهل الشام ولم
 يبايعوا عليا . وخرجوا عليه يطلبون بدم عثمان . الثالثة اهل النهروان . وهم الخوارج .
 وقد بايعوه وقتلوا معه ثم خرجوا عليه ينقمون تحكيم الحكيمين يوم صفين . وما
 قاتل رضي الله عنه احدا من هذه الطوائف الا بعد ان دعاهم الى اجتماع الالفة
 والدخول في الطاعة . فابوا . وكلهم بغاة عندنا . ومنازعون وخارجون بغير حق
 صريح وصواب واضح . نعد منهم من خرج وله في خروجه شبهة فامر به اخف
 ممن خرج ينازع في الامر ويطلبه لنفسه . والله يعلم بنياتهم وسرائرهم . وسلامتنا
 في السكوت عنهم . تلك امة قد خلت . وقال علماؤنا في شأن الزبير ومن معه
 ومعاوية ومن معه انهم اجتهدوا فاخطأوا فلم يذنبوا .

وعلى كل حال فغاية من خرج على الامام المرتضى من اهل التوحيد
 المقيمين للصلاة والمؤتين للزكاة ان يكون عاصيا . والعاصي عندنا لا يجوز لعنه
 بعينه . وليس الخروج على الائمة عندنا كفر . بل لا يجوز عندنا لعن احد الا اذا
 علمنا انه مات كافرا وان رحمة الله لاتتاله بحال كالبليس . ومع ذلك فلا فضيلة في
 لعن من هذا وصفه ويجوز عندنا لعن العاصين والفاسقين والظالمين عموما .

واما الحسن والحسين رضي الله عنهما فهما اماما حق قد استجمع
 فيهما شرائط الإمامة . وكلتاهما . فاما الحسن فبايعه اهل الحل والعقد ممن
 كان في طاعة الامام علي وذلك بعد مقتله فلما سار اليه معاوية بجميع اهل الشام
 يقصد حربه . وسار هو اليه بجميع اهل العراق . فحين تقارب الفريقان نظر
 الحسن نظر الرحمة والشفقة الى الامة ليم الله به ما قال جده . ان ابني هذا
 سيد واني ارجو ان يصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . الحديث .

ف عند ذلك خلع نفسه وباع معاوية على ان يكون له الامر من بعده في شرائط
اشترطها . ف مات رضي الله عنه قبل معاوية . فجعل الامر معاوية الى ولده يزيد .
فبايعه الناس طوعا وكرها وابى الحسين رضي الله عنه ان يبايع . فعند ذلك
كتب اليه اهل العراق ان يصير اليهم ليملكوه عليهم فاجابهم الى ذلك . وسار
يقصد العراق فكتب يزيد بن معاوية الى عامله بها عبيد الله بن زياد يحثه على
حرب الحسين والوقعة به . فقام بذلك . ووافقه اهل العراق عليه بعد ان
بايعوا الحسين ودخلوا في طاعته بزعمهم . فقتل هناك شهيدا في طائفة من اهل
بيته رضوان الله عليهم . والذي قتله والذي امر بقتله والذي اعانه على ذلك عندنا
من الفاسقين المارقين عاملهم الله بعذله اجمعين . وليس عندنا يزيد بمنزلة معاوية
فان معاوية صحابي ولم يكن يترك الفرائض وينتهك الحرام مثل يزيد فيزيد
فاسق بلاشك لانه كان يترك الصلاة ويقتل النفس ويزني ويشرب الخمر
وحسابه على الله تعالى . انتهى ما اردنا نقله من كلام الحداد) انتهى كلام المعارض .
واقول لا يزال هذا المعارض يسبح في تيار من الغباوة فيهدي لسوء فهمه الى مناظره
سلاحا يقطع به اوصال دعاويه انظر ايها القاري كلام القطب الحداد فانه مطابق
تماما لكلام المؤلف اللهم الا في مسألة جواز لعن المعين وعدمه وهي مسألة فقهية
وافق الحداد فيها من قال بعدم الجواز وقد ذكر المؤلف الخلاف فيها واقوال
الطرفين ورجح فيها الجواز لما قام عنده من الدليل وليست هي اجماعية كما يزعم
المعارض حتى يكون المخالف فيها ملوما واما باقي كلام الحداد فقد رضينا حكما بين
المؤلف والمعارض والناقد بصير . المؤلف يقول « ١ » كما سبق نقله عنه ان الذين ذاكرهم
من السادة العلويين فيما يقوله الاشاعرة والماتريدية في هذه المسائل وكلهم يرفضه
ويأباه ويشير الى السكوت ان خيفت فتنة ويقول " ولو كنت استأذنتهم لذكرت

اسماءهم واحدا فواحدا" ويقول "انهم لا يخوضون في هذه المسائل الا في مجالسهم الخاصة بهم" ويقول انه ليس بينه وبينهم خلاف في العقيدة ولا افتراق في الطريقة ويقول بعد هذا "وان لم ينقله المعارض وانما اسروا واعلنت واجملوا وينت و اشاروا واوضحتم وعرضوا وصرحت

وما انا الا من غزية انى غوت * غويت وان ترشد غزية ارشد

ويقول الاشعريون والماتريديون ان معاوية عدل ثقة امام حق وخليفة صدق وانه مجتهد قاصد للحق مأجور ويترضون عنه اذا ذكر ويقولون سيدنا ويدعون من قال بخلاف شيء من ذلك ودونك ما اشار اليه الحداد تارة وصرح به اخرى مما يحقق قول المؤلف وغلط المعارض

ذكر الحداد اهل الجمل الزبير وطلحة وعائشه وترضى عنهم ثم ذكر الطائفة الثانية اهل صفين معاوية وعمران ولم يترضى عنهما كما يترضى عنهم الاشاعرة وقال ايضا وكلهم بغاة عندنا ومنازعون وخارجون بغير حق صريح وصواب واضح ولم يقل كما يقول الاشاعرة والماتريديون انهم مجتهدون متأولون مأجورون ثم قال نعم منهم من خرج وله في خروجه شبهة (ويعني بهم اهل الجمل) ثم قال فامرهم اخف ممن خرج ينازع في الامر ويطلبه لنفسه (ويريد به معاوية) اذ لم يطلب الامر لنفسه غيره ثم قال وسلامتنا في السكوت ولم يذكر معمولا وهو يحتمل السكوت عن مثالبهم او محامدهم التي يدعيها لهم الاشاعرة والذي يظهر من كلامه معنى ثالث وهو ان سلامتنا من اذية النواصب وعربدتهم في سكوتنا عنهم ثم لما اراد ان يذكر القول بالاجتهاد تبرأ منه وخرج من عهده فقال قال علماؤنا في شأن الزبير ومن معه ومعاوية ومن معه انهم اجتهدوا فآخطأوا فلهم عذر ولم يقل فلهم اجر ويمكن عود الضمير في ذلك على العلماء فيكون المعنى فللعلماء عذر في ذلك القول وهو خوف الفتنة ونحوه ثم قال وغاية من خرج على الامام المرتضى ان يكون

عاصيا ولم يقتل مثابا ولا عدلا ثم في آخر كلامه ذكر الحسن ومعاوية فترضى عن الحسن ولم يترضى عن معاوية ثم قال قدس سره في قتل الحسين رضي الله عنه فكتب يزيد بن معاوية الى عامله عبدالله بن زياد يحثه على حرب الحسين والوقية به فقام بذلك ولم يقتل كما قال ابن تيمية وابن حجر ان يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولم يررضه ثم قال والذي قتله والذي امر بقتله والذي اعانه على ذلك عندنا من الفاسقين المارقين ثم قال عاملهم الله بعدله اجمعين والمعاملة بالعدل المواخذة بالذنب ومن عامله الله بعدله فهو هالك ولم يترحم على احد منهم بحجة انهم مؤمنين كما يطالب ابن تيمية وابن حجر والمعتزض بتعالهما بالترحم عليهم لانهم مؤمنون ثم قال وليس عندنا يزيد بمنزلة معاوية فان معاوية صحابي ولم يكن يترك الفرائض وينتهك الحرام مثل يزيد اي مثل انتهاك يزيد لها ومجاهرته بها بل اقل منه انتهاكا واكرم لها منه ثم قال فيزيد فاسق بلا شك يعني ومعاوية قد يتطرق الشك او الوم الى نفي فسقه والامر كذلك لقيام الخلاف فيه . هذيان ماجاء في كلام القطب الحداد وفيه من التصريح نارة والتعريض اخرى والاشارة ثالثا الى رفض معاوية ومقتله ما يطابق ما نقله المؤلف عن ادركه من فضلاء العلويين رضي الله عنهم

ثم ذكر المعتزض بعد كلام الحداد جملة بأسف الحكيم والعاقلة لنقل مثلها في بطون الاوراق لما فيها من الطيش والتهور والسب والزام ما لا يلزم وتكذيب الصدق والدعاوية الفاسدة

وليس من الانصاف ان يدفع الفتى * يد النقص عنه بانتقاص الافاضل .
وستنقلها هنا مع الخجل مجازاة للمعتزض - ومن دخل ظفار حمر - قال صلحه الله (١)
(اقول لو نشر كلام الحداد على حديثه لكان كافيا في الرد على جميع ماجاء في كتاب

المؤلف من اوله الى اخره ومناقض لجميع ما جاء في كلام المؤلف ومزيف له وبه يتضح كذب المؤلف واقتراؤه على آباءه واجداده من السادة العلويين فاذا سوغ المؤلف لنفسه ان يكذب هذا الكذب الظاهر المكشوف و (كذا) على آباءه واجداده اهل البيت النبوي الطاهر فالاولى ان يكذب على غيرهم ويغالط ويكابر ويقول ماشاء كيف شاء بلا خجل ولا احترام ولا احتشام ولا ندرى ماذا سيقوله المؤلف في كلام من اقر بقطيئته) انتهى كلام المعارض الذي ينجل الكاتب منه حال كتابته والناقل عند روايته

حسدا وحقدا كذبوا صدق القطا * وسيعلمون غدا من الكذاب

ونحن لا نقابل السفة بالسفة ولا نتكلم في جوابه بينت شفه . ثم نقل المعارض (١) هنا عني من كتاب رشقة الصادي كلاما على ما حكاه الشراني من قولهم من النوادر شريف سني . وما قلته بالامس ا قوله اليوم . وغالب اهل البيت سنيون لا ينتقدون اكابر الصحابة امامن انتقد معاوية واشباهه فلا يخرج بذلك عن السنة الحققة وامامن يبرره ويترضى عنه ويثبت له الاجر فاعتقادي انه اقرب الى النصب منه الى السنة ولهذا نقول ان قسمة الاشراف ثلثت اليوم بوجود الشريف الناصبي ١ . وكم في الدنيا من عجب

قال المعارض (٢) (وكذب ايضا على صاحب المشرع الروي السيد محمد بن ابي بكر الشلي فزعم انه على طريقة شاذة ليست هي طريقة السادة العلوية بمحضرموت وانما خصصه بالذكر دون غيره من السادة العلوية لان صاحب كتاب المشرع الروي حقق في مشرعه مسألة معاوية بن ابي سفيان واحال فيها وتلك الطريقة هي طريقة اهل المشرع الروي من جميع السادة بني علوي)

ثم قال (وهذا كلام المؤلف في صاحب المشرع قال في صفحة ٢٠٣ » الاصل

٢٠٤ « من كتابه مانصه ” ثم انا اذا وجدنا فيهم من يسكت عن معاوية وفضائحه فلا نجد من علمائهم وكبارهم من يطريه ويمدحه ويسيده ويترضى عنه ويتمحل لتبريره ويؤول خطاياهم كما يفعل اكثر الاشاعرة والماتريدية اللهم الا افرادا نشأوا بغير بلادهم وتلقوا اكثر علومهم عن الغير فشدوا عن قومهم في هذه المسئلة كصاحب المشرع الروي ولا عبرة بالشاذ ” انتهى ثم عقب المعترض (١) الكلام هنا بنبذة من ترجمة صاحب المشرع رضي الله عنه وذيلها بما تعودته من سب المؤلف وتضليله والاحتجاج عليه بالاحجة فيه

واقول ان المعترض اصلحه الله اخطأ في مواضع . الاول قوله ان المؤلف كذب على صاحب المشرع وما كذب المؤلف بل برو صدق فان المؤلف يقول بشذوذ صاحب المشرع عن السادة العلويين في هذه المسئلة خاصة اعني اطراء معاوية والترضي عنه والتمحل لتبريره وتأويل قبائحه والامر كذلك ولهذا نقول للمعترض ان علماء السادة العلويين الوف عديدة فليات لنا بنقل عن اثنين او ثلاثة منهم قائلين بما قاله صاحب المشرع حتى يخرج عن الشذوذ . الثاني نسبته الى المؤلف غير الواقع في قوله فزعم (يعني المؤلف) انه (يعني صاحب المشرع) على طريقة شاذة ليست هي طريقة السادة العلوية بمحضرموت واطلق الكلام وهذا محذور في النقل فانه لم يقيد شذوذ صاحب المشرع بما قيده به المؤلف بانه في مسئلة معاوية الباغي فقط لا في مطلق الطريقة العلوية كما يقول المعترض

الثالث دعواه ان ما ذكره صاحب المشرع في مسئلة معاوية هي طريقة اهل المشرع الروي من جميع السادة بني علوي وليس الامر كذلك فان صاحب المشرع لم ينقل شيأ مما ذكره عن احد من العلويين ولو قال قبله احد بشي مما قاله لذكره بل اكثر ما فيه من صواعق ابن حجر ونحوها وقد اعاد الله السادة العلويين من كل عقائد النصب وبرأهم مما ينسبه اليهم هذا المعترض وغاية ما ينسب اليه اكثرهم

السكوت لا الترضى وإثبات الاجر وهلم جرا وهم معذورون في سكوتهم ومن
جهز منهم فله اجره كما قال الحبيب علي بن حسن المطاس قدس سره

فويل ابن هند من عبادة مهتد * ينازعه في حقه ويطالب

اماما نقله من ترجمة صاحب المشرع فاننا نوافق عليه ونجل صاحب المشرع
ونعرف منزلته من العلم والفضل ونعترف انه من اجل علماء العلويين ومحققهم
وشذوذه في هذه المسئلة هفوة لا تنقص قدره وليس هو بمعصوم وقد قال بها جمهور
من الاشاعرة وغيرهم فله في ذلك نوع عذر

قال المعارض (١) (وكذب المؤلف على الامام الاعظم محمد بن ادریس الشافعي
فزعم انه من يستعمل التقية التي هي من اصول مذهب الرافضة واستشهد بايات
لشافعي رضي الله عنه وليس فيها من التقية شيء وإنما فيها ذكر الرفض الذي هو
بمعنى موالاته اهل البيت وهو غير مذموم بهذا المعنى والاصل في الالفاظ في هذا
الباب نوعان مذكور في كتاب الله وسنة رسوله وكلام اهل الاجماع فهذا يجب
اعتبار معناه وتعليق الحكم به فان كان المذكور به مدحا استحق صاحبه المديح
وان كان ذما استحق به الذم فتنبه له فانه مهم . واما الرفض المذموم فهو رفض
ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنه) انتهى

واقول اما قول المعارض ان المؤلف كذب على الامام الشافعي فلا نصيب له من
الصحة والشافعي رحمه الله قد يستعمل التقية الجائزة عنده كما صح النقل عنه لا التي
ذكرها المعارض وزعم انها من اصول الرافضة واستشهاد المؤلف بما نقله عن
الشافعي مما فيه استعمال التقية صحيح وموجود وما ذنب المؤلف اذا لم يفهم المعارض .
وهكذا صنيع هذا المعارض في غالب اعتراضاته فانه يفهم غلطاً ويعترض اعتباراً
وسياً في بيان ذلك

ولما تقسيم المعارض الرفض الى محمود ومذموم فمن اختراعاته الباطلة فان الرفض الاصطلاحي هو التبري من الشيعين وهو مذموم اتفاقا حتى ان الشيعة الذين تسميهم الاشاعرة رافضة ينكرون هذا اللقب ويأبونه ويأنفون منه والذي اوقع المعارض في هذه الوهدة فيما اظن هو اغتراره بتعليق الشافعي رحمه الله وجود الرفض فيه بما اذا كان معناه حب آل محمد . والعرب تعلق بالمستحيل والمستبعد مبالغة في نفي المعلق ولكن المعارض ظن ان من الرفض قسما محمودا معناه موالاة آل محمد وان الشافعي اثبت لنفسه بقوله

ان كان رفضا حب آل محمد * فليشهد الثقلان اني رافضي
* وبقوله ايضا *

ان كان حب الوصي رفضا * فاني ارفض العباد

والحق ان القضية الشرطية لا تستلزم وقوها ولا عدما وعليه فالعنى الذي علق عليه الشافعي الحكم على نفسه بكونه رافضيا معدوم فالمعلق به معدوم ايضا . ومن التسور على رفيع مقام الامام الشافعي زعم المعارض غلطا ان الشافعي اثبت لنفسه الرفض بمعنى موالاة آل محمد والحال ان الشافعي يتبرأ ممن يعتقد ان الرفض حب آل محمد ويلعنهم كما قال رحمه الله

برئت الى المعين من اناس * يرون الرفض حب الفاطمية
على آل الرسول صلاة ربي * ولعنته لتلك الجاهلية

اما قول المعارض والاصل ان الالفاظ في هذا الباب نوعان الى آخره فوحق الحق اني لم افهم مراده بهذه الكلمات التي لا معنى لها فيما علمت هنا . ولا اعلم هل اخذها من قواعد المتكلمين او الاصوليين . ولا مرجع في تفسيرها وبيان المراد منها الا الى المعارض نفسه . وفوق كل ذي علم عليم

قال المعارض (١) (وهذا ما قاله المؤلف في كتابه صفحة ١٨٧ ونصه " ولما كان

الحديث شبحون نحن لي ان اذكر هنا استطرادا (في الاصل - طرفاً -) بمقالة الامام الشافعي رحمه الله من الايات الدالة على شدة تمسكه باهل البيت (في الاصل - الطاهر ومزيد محبته لم ورفضه لمن عاداه او آذاه -) وفيها من الاشارة (في الاصل - من الاشارات والمعاريض -) واستعمال التقية الجائزة ما يفهمه الفطن بعد التأمل قال رحمه الله

لوشق قلبي لبدا وسطه * سطران قد خطابلا كاتب
الشرع والتوحيد في جانب * وحب آل «١» البيت في جانب
ان كنت فيما قلته كاذبا * فلعنة الله على الكاذب

انتهى) يعني كلام المؤلف ثم قال المعارض (٢) (اقول ليس في هذه الايات شي من التقية وانما الامام الشافعي جعل حب آل البيت موازيا ومعادلا لحل التوحيد والشرعية في القلب الذي هو موضع نظره جل وعلا) انتهى

واقول صدق المعارض هنا في قوله ليس في هذه الايات شي من التقية والمؤلف لم يدع ان فيها تقية وانما فيها ما يدل على شدة حبه لاهل البيت الدال على تمسكه بهم ولكنني اقول لو ان المعارض سرد الكلام الذي نقله المؤلف عن الشافعي برمته ثم قابل الواقف عليه بمقابلة المجموع بالمجموع بينه وبين مادعاء المؤلف من دلالة على شدة تمسك الشافعي باهل البيت وان في كلامه من الاشارات واستعمال التقية الجائزة ما يفهمه الفطن بعد التأمل لعرف صدق المؤلف في مدعاءه وخطئه المعارض في الاعتراض عليه ودونك باقي ما ذكره المؤلف من كلام الشافعي رحمه الله قال بعد ان ذكر الايات السابقة " وتمثل رحمه الله حين عوتب في عدم اكثاره من مدح الامام علي عليه السلام واعلان تشيعه له بقول نصيب

لقد طال كتائبك حتى كأتني * برد جواب السائل عنك انعم

لاسلم من قول الوشاة وتسلمي * سلمت وهل حي من الناس يسلم
* وقال رحمه الله *

يا اهل بيت رسول الله حاكم * فرض من الله في القرآن انزله
كفاكم من عظيم القدر انكم * من لم يصل عليكم لاصلاة له
وقال رضي الله عنه

قالوا ترفضت قلت كلا * ما الرفض ديني ولا اعتقادي
لكن توليت دون شك * خير امام وخير هادي
ان كان حب الوصي رفضا * فانتني ارفض العباد
وقال قدس الله سره في هذا المعنى

يارا كباقت بالمحصب من منى * واهتف بقاعد خيفها والناهض
سمرا اذا فاض الحبيج الى منى * فيضا كملتطم القرات الفائض
ان كان رفضا حب آل محمد * فليشهد الثقلان اني رافضي
* وقال نفع الله بعلومه *

اذا نحن فضلنا عليا فاننا * روافض بالفضل عند ذوي الجهل
وفضل ابي بكر اذا ما ذكرته * رمت بنصب عند ذكرى للفضل
فلازلت دارفض ونصب كلاهما * مجيها حتى اوسد في الرمل
وقال رحمه الله

آل النبي ذريعتي * وهم اليه وسيلتي
ارجوهم اعطى غدا * يدي اليين صحيفتي
* وقال قدس سره *

اذا كان ذنبا حب آل محمد * فذلك ذنب لست عنه اتوب

وقد نقل البيهقي عن الربيع بن سليمان احد اصحاب الشافعي رضي الله عنه قال

قيل للشافعي رضي الله عنه ان اناسا لا يصبرون على سماع منقبة او فضيلة لاهل البيت فاذا رأوا احدا من ائمتنا يقولون هذا رافضي ويأخذون في كلام اخر فانشأ الشافعي رضي الله عنه يقول

اذا في مجلس ذكروا عليا * ويبسطه وفاقمة الزكية
واجري بعضهم ذكر سواهم * فايقن انه لسلفقيه
اذا ذكروا عليا مع بنيه * تشاغل بالروايات العلية
وقال تجاوزوا يا قوم هذا * فهذا من حديث الرافضيه
برئت الى المهيمن من اناس * يرون الرفض حب الفاطمية
على آل الرسول صلاة ربي * ولعنته لتلك الجاهلية

وهذا القدر كاف من كلام الشافعي رحمه الله "انتهى هذا ما نقله المؤلف عن الشافعي رحمه الله والفظن وغيره يعرف شدة تمسك الإمام رحمه الله بآهل البيت من أكثر الآيات تعرضوا وتصرحوا ويعرف احتمال التقية من جوابه على معانيه في عدم اعلان تشيعه بتمثله بقول نصيب السابق لقد طال كتابك البيتين اذا التقية كتمان حق او اظهار باطل تخوفا من كافر او فاسق وتعرف الاشارة منه الى التفضيل المطلق من قوله اذا نحن فضلنا الى اخر الثلاثة الآيات ويعرف تخطيطته لمن يتهم الموالين لاهل البيت ومحبيهم بالرفض ولعنه لمن يرى حبههم رفضا وبرآته منهم من الآيات الاخيرة وهذا هو ما ادعاه المؤلف وانكره المعترض

ثم قال المعترض (١) (واذا تأملت الى كلام المؤلف وقوله فيها اي آيات الشافعي من الاشارات والمعارض واستعمال التقية الجائزة تحققت ان المؤلف ممن يرمي الكلام على عواهنه فلا اشارة ولا تعريض ولا تقية) انتهى واقول .

قد تذكر العين ضوء الشمس من رمد * وينكر الفم طعم الماء من سقم

تأملنا كلام المؤلف وكلام الشافعي فوجدنا فيه بغاية الوضوح الاشارات والتعريض والتقية ومنكر ذلك لما جاهل او متجاهل معاند اضاع الوقت سببه تلفيق امثال هذه الدعاوي الساقطة اصلحه الله وايانا آمين

قال المعارض (١) (يوجد في كلام كثير من اهل التحريف والتأويل مثل تأويل هذا المؤلف وكثيرا ما يجعلون التأويل من باب رفع المعارض او التقوية لفهم فاسد) الى اخر ما كرره مما لا يستقيم له معنى الا باتعاب القرينة ومغزاه ان تأويل المؤلف كلام الشافعي غير مراد الشافعي انتهى

واقول ان المؤلف قد سلك في تفسيره كلام الشافعي مسلك العرب الفصح وارادة الشافعي بكلامه ما فسر به المؤلف قامت عليه القرائن القولية والنزاع فيها مكابرة وها انا اسأل المعارض سؤالا واحدا وهو اي التأويلين اقرب الى ارادة المتكلم بكلامه اهو ارادة الشافعي المتكلم في حب علي من النواصب الذين هم اهل الصولة والدولة اتقاء شرهم وطلب السلامة منهم حتى تمثل بايات نصيب السابقة ام ارادة النبي عليه الصلاة والسلام بالفئة الباغية الفرقة المجتهدة الطالبة للحق والمثابة عليه وهذا الباب واسع ولوفخ لانكشف مخبات كثيرة والسكوت اليق بنا اليوم قال المعارض (٢) (وقد اورد المؤلف في كتابه كلاما للنيسابوري في التقية ولعله لم يفهمه) انتهى

وتقول له ان المؤلف اجل واكبر من ان لا يفهم كلام النيسابوري وقد اعترف له المعارض بالذكاء والفهم في غير موضع من كتابه وكيف لا وهو من بيت العلم ومنبع الذكاء ومغرس الفطنة ولد في مجبوحتها وتربى في مهدها ونشأ في حجرها ابوه عقيل وعماه عمر ومحمد وجداه عبدالله وعبدالله

وهني قلت هذا الصبح ليل * ايمن العالمون عن الضياء

ثم اطلال المعترض الكلام هنا على التقية وجوازها ونفيه بالنقل عن ابن جرير الطبري وابن تيمية وخلطه بسبب الرافضة والمؤلف وانكر عليه قوله قال اصحابنا ووصف ابن تيمية بشيخ الاسلام مع مخالفته قوله وامثال ذلك ثم عاد الى ذكر التقية وقلب اعالي الكلام اسافله وشتت شمله ثم قال في آخره (١) (جعلناه بعبارة سهلة لاجل العامة) والله انه ليلتبس على الخاصة فضلا عن العامة (ما هكذا يوسع ايراد الابل) ومن حيث ان هذا كله لا يتعلق بجوهر موضوع الكتاب ولا مما يستحق البحث والمراجعة فنضرب عن ذلك الكلام والابحاث الصيبانية صفحا وسواء عندنا جواز التقية ومنعها وشقوة الرافضة وسعادتهم غير اننا نلاحظ قليل كلمات تخللت ذلك الكلام يحسن التنبيه عليها

منها ان النيسابوري ثقة وقد نقل عن الشافعي جواز التقية بين المسلمين كما تجوز بين الكافرين محاماة على النفس مطلقا وعلى المال على الاصح فليفرخ روح المعترض . ومنها ان التقية عند الكل كذب وهو حرام وحيث جوز للضرورة فهو تقية لانه كتمان حق و اظهار خلافه في هذا النوع الا في التسمية فقط وكلام المؤلف صحيح وان انكره المعترض الذي ينكر كل كلام المؤلف تلاعبا . ومنها قوله نقلا عن ابن تيمية (وقد نزه الله المؤمنين من اهل البيت وغيرهم من ذلك) اي من التقية وهذا يدل بمفهوم الصفة ان من اهل البيت الطاهر كفارا وهم القائلون بالتقية . ومفهوم الصفة حجة عند الشافعي والجمهور نعوذ بالله من الخذلان هذا ابن تيمية حرا في شامي (٢) ينسب الكثير من اهل بيت النبوة الى الكفر ثم ينقل

(١) الصفحة ٣١ «٢» وكان اهل حران حين ازيل لعن امير المؤمنين عن المنابر في ايام الجمع امتنعوا من ازالته وقالوا لا صلاة الا بلعن اي تراب . ج ٢ - ص ٢٠٢ شرح فحج البلاغة ومثله في مروج الذهب ج ٢ ص ١٥٢ لما استوتق الامر لابي الهيثم السفايح وقد ابله عشرة من امراء اهل الشام خلفوا له بالله وبطلاق نائم وباجان الية باهم لا يطون الى ان قتل مروان ان لرسول الله صلى الله عليه واله اهلا ولا قرابة الا بني امية ج ٢ ص ٢١٦ شرح فحج البلاغة وقريب منه في تاريخ السعدي ص ٥٣ ج ٢ مصحح .

عنه هذا المعارض الغافل قوله ويقره عليه من يضل الله فإله من هاد . ومنها
 تكرار المعارض على المؤلف وصفه ابن تيمية بشيخ الاسلام مع مخالفته لاقواله . وهذا
 الاعتراض ابرد من الثلج اذ لا مانع من وصفه بما ذكره قد خولف الصديق والفاروق
 والمرضى ومن بعدهم من ائمة الدين . فيكون خلافهم مانعا من وصفهم بما روي
 تيمية عالم منجز له اطلاع واسع وعلم كثير . وخطاؤه في كثير من المسائل لا يخرج عنه
 كونه شيئا من شيوخ الاسلام . وربما ان المؤلف وهو ما اظنه وصفه بما وصف قبل
 ان يطلع على تهوره وتمرغه في حمة النصب المذموم فلا محل اذا للانكار حينئذ .
 قال المعارض (١) (واما المغالطات والتمويه فكل كتاب المؤلف مغالطات وتمويه
 ولا سبيل الى حصرها الا بكلفة وضياح وقت في الاشياء ولكن لما كان المقصود
 مما كتبه هو ارشاد العامة الى الحق وشدة الحذر عليهم من رواج تلك المغالطات
 عندهم والاعتذار بها فيقعوا فيها لا يرضونه لانفسهم لوعرفوه رأينا ان لا بد من الاشارة
 الى ما لا بد منه تيمنا للفائدة) ثم اطل وطنطن واضحك وابكى وادعى واجاب
 وحكم حكما قراقوشيا على المؤلف بانه مغالط . من اجل ان احد علماء حضرموت
 سأل المؤلف كيف ان السادة العلويين بمرتبة سامية من العلم والعمل وانهم
 اشعريون سنيون وانه كيف خالفهم في الاعتقاد والطريقة . وادعى ان المؤلف
 اجاب على خلاف مقتضى السؤال . مغالطة . هذا هو الهوس الذي يتبع به هذا
 المعارض مع ان كل عربي فضلا عن ذوي العلم يعرف بديهية انطباق الجواب
 على السؤال تمام الانطباق . وذلك ان في السؤال ثلاث قضايا الاولى دعوى
 السائل ان السادة العلويين سنيون اشعريون . والثانية انهم من العلم والعمل
 والزهد والورع بمرتبة سامية . والثالثة كيف ان المؤلف خالفهم باقواله واعتقاده .
 فاجاب المؤلف عن الاولى بالتسليم على تفصيل بينه في معنى السنيين والاشعريين

غير ما بظنه السائل وإن لم ينقل المعارض
وعن الثانية بالتسليم المطلق . وعن الثالثة بالنفي البات بقوله " فليس ينبغي
وإنهم خلاف في العقيدة . ولا افتراق في الطريقة . وإنما اسروا واعلمت . واجملوا
وينت . " إلى آخره فهل بقي بعد هذا قيمة لاعتراض المعارض ودعواه أنه المؤلف
غالط في جوابه واجاب على ما لم يسئل عنه . ثم هل يكون سؤال السائل حجة
على المسئول في شيء ما كما يزعم المعارض . ان هذا بحث لم نسمع به إلا في قواعد
هذا الجدلي الجديد . الذي يصحح ويطل . ويرجح ويضعف . ويرافع ويحكم
ويسب ويشتم . ويكتب بقلمه ما شاء . كما شاء . بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير .
لا حول ولا قوة الا بالله . آفة عظيمة ليس لها من دون الله كاشفة . لقد اضجرنا
هذا المعارض بهذه السفاسف التي يرددها . والدعاوي التي يخترعها . تارة على
المؤلف بأنه رافضي وأنه وانه . وتارة على العلويين . وتارة على الأئمة من اجدادهم .
وتارة على الامامية . والامر لله والمشتكى اليه

يقول المعارض « ١ » (واهل البيت لا يطعنون في ابي بكر وعمر وعثمان) ونقول له
صدقت . ويقول انهم « ٢ » (لا يقولون بجواز لعن المسلم المعين) ونقول له اخطأت
فان مشرفهم عليه وعلى آله الصلاة والسلام قد لعن مسلمين معينين . وكذلك علي
وابن عباس وغيرهم . وقد ذكر المؤلف من ذلك طرفا في النصائح .

يقول هذا المعارض (٣) ان المؤلف مغالط بتعريضه على
الاستدلال بكتاب الله وسنة رسوله . وانه انما يقول ذلك تغريرا بالعامية .
ونقول له ليس بعد الحق الا الضلال . اريد المعارض ان يتخذ كتاب الله
وسنة رسوله وراء ظهرنا . ونسخهما بكلام العلماء وان كان مخالفالهما فيما يظهر لنا
اي عالم تجده يرضى بذلك الا المعارض واشكاله

يقول المعترض (١) (وان من المعلوم ان الدعوة الى السباب واللعن والظلم في العلماء ليس موافقا لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله) ونقول له صدقت . ولكن المؤلف لم يدع الناس الى شيء من ذلك كما يزعم المعترض . وانما بين احكامها الشرعية الواجب بيانها كفاثيا حظرا واباحة من كتاب الله تعالى وحديث رسوله عليه وآله الصلاة والسلام . وان خالف قول فلان وفلان .

يقول المعترض (٢) مثال ذلك ايراد المؤلف قوله تعالى يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولم لعنة ولم سوء الدار ثم يقول ذلك المعترض بعدها (فان هذه الآية وغيرها من الايات التي اوردها المؤلف انما هي آية وعيد عامة متضمنة للعن كل من فعل ظلما كائنا من كان) ونقول له صدقت . ثم ناقض نفسه ورد كلام ربه بقوله بعده (٣) (ومن تحققناه فعل ظلما فلا يجوز لنا ان نلعنه لأن معنى لعنه الله طرده الله من رحمته) ونقول له اخطأت . ثم قال (فان لعن الشيطان الرجيم الذي لعنه الله في كتابه لافائدة لنا في لعنه) ونقول له وهذا خطأ ايضا . والا كان تكرر الله له في القرآن عبثا لافائدة فيه . والقرآن منزّه عن العبث . وقد جاء عن الانبياء والملائكة ايضا وقد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة

ترتيب عجيب وتركيب غريب

نكص المعترض من اعتراضاته الساقطة على او اخر النصائح الكافية ورجع الى اولها . فعقد فصلا اعاد فيه السؤال الذي ذكر في المنار . وجواب صاحب المنار عليه . ومانقل فيه عن الغزالي وغيره . وهو سؤال قد شاع وذاع . ونشر في المنار وعرفه الكل واطلعوا عليه . وكانت النصائح في الاصل جوابا على ذلك

الجواب وبيان الحق فيه . وابطال الباطل منه . فيما ظهر للمؤلف . فجاء هذا
المعتز يعبده كرة ثانية ويحتج به كأنه لم يقف عليه غيره ولم يفهمه سواء .
وكانه يريد ان يكتب عليه جواب اخر مثل النصائح ثم بعد وقوفه عليه سيعيده
مرة ثالثة ويطلب جوابا ايضا ويتسلسل الامر الى ما لا نهاية . فهذا اضربنا عن
ذلك الفصل استغناء بما في النصائح عن الجواب عليه « ١ » . الا اننا سننبه اجمالا
على كلمات من عنديات المعتز . يحسن الكلام عليها تحذيرا للواقف الغر من
الاغترار بها . اما العالم فانه يعتبر الاعتراضات كلها سخافة ولعبالا يلتفت اليه ولا يعمل
طالب الحق عليه .

منها قوله « ٢ » (ايهم المؤلف تلك الفرقة القائلة بجواز ذلك) اي لعن معاوية
ووجوب بغضه في الله . قال (وتلك الفرقة هي فرقة الامامية من الرافضة) انتهى
واقول ان المؤلف ذكر في نصائحه ان رئيسها الاكبر هو يعسوب الدين . وامير
المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه . وقد اثبت عنه انه لعن معاوية وتبرا
منه بما لا ينطيل باعاده . فان كان امير المؤمنين رئيسا للامامية وحدهم فقد ظفروا
وخينا . وان كان رئيسا لناولهم . فنحن احق باتباعه منهم . على انا نقول ان
القائلين كقول الامام علي في هذه المسئلة هم اكثر من ثلثي الامة الحمدية ومن
جهابذتها ابن عباس وعمار واكابر اهل البيت والشيعية الاولى . وكثير من الصحابة
والتابعين وكل من يقول من اهل السنة بجواز لعن المعين قائل بذلك وهم الكثير
كما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري لدخول معاوية في اكثر الانواع التي
يجوز لعنها وزد على ذلك من الامة جميع فرق الشيعة والمعتزلة والخوارج وغيرهم .
وليس بعمل كل هؤلاء حجة . وانما الحجة بما جاء في الكتاب والسنة من لعن

(١) ومن قراء ما كتبه المعتز في جريدته الصفراء من السب والتنقيص للامامة صاحب

المنار عرف قصده الخبيث من ذكره هناله انتهى مصحح (٢) الصفحة ٤٠

الانواع كما ذكر في النصائح . ولما اردنا بذكرهم هنا بان انهم ليسوا الامامية فقط كما يظن المعترض

ثم قال « ١ » (وما قالوه باطل بنص الاحاديث الصحيحة الصريحة كما قد مر وكما سيأتي) انتهى

ونقول له ليست هناك احاديث صريحة في منع التعيين مطلقا لصحيفة ولا ضعيفة . اما حديث حمار فصحيح . ولا دلالة فيه على منع التعيين كما مر . اذ النهي فيه معلل بحجة الله ورسوله بحجة خاصة علمها المعصوم ولولاها لما نهى عن لعنه . اما لو كانت العلة هي الحجة العامة للزم منها النهي حتى عن لعن الانواع . اذ كل مؤمن له حجة بقدر ايمانه لله ورسوله .

وقال المعترض « ٢ » بعد (وما في الآية - يعني قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم الآية - بمنزلة الوعيد المطلق . وهو لا يستلزم ثبوته في حق المعين الا اذا وجدت شروطه وانتفت موانعه)

ونقول له اما الشروط فمليك بيانها . واما الموانع فلم نجد منها شيئا في معاوية . وحديث حمار لا يمنع من ذلك . كيف وقد صح عن الامام احمد رحمه الله كما نقله ابن الجوزي وغيره عنه . الاستدلال بهذه الآية على جواز لعن يزيد بعينه . واما قوله « ٣ » (فمن اين يعلم الانسان ان اولئك لم يتوبوا . او لم تكن لهم حسنات ماحية نحو تلك الذنوب) انتهى

فنقول له لو فرضنا ان التوبة والمغفرة مانعة . فلا يجوز الغاء الحكم الثابت بتوهم وقوع المانع . بل يلزمنا العمل بالموجب حتى نتيقن وجود المانع ويلزمك على هذا لو سلمناه منع لعن الانواع ايضا بطلانهم ربما تابوا وسيغفر الله لهم ولم يقل به احد اصلا ومن المصحك قول المعترض هنا « ٤ » (فهذا معارض راجع) اذ لو كان يعرف

ان معنى التعارض دلالة كل من الدليلين على متنافي ما يدل عليه الآخر . لم يدع التعارض فضلا عن الرجحان . ولو صح ان تؤم وقوع التوبة . او الشك فيه . او ظنه . او توقع المغفرة . معارض للاوامر لساغ ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كله .

قال المعترض « ١ » (ومما يوضح ان المؤلف يتلاعب بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وانه يتصرف فيها بما يحسنه له هواه هو انه في صفحة ٨ من كتابه كما تقدم قال " ان معاوية لا يفلت من دخوله تحت عمومها - يعني آيات الوعيد العامة - وفي آيات الوعد والثناء صفحة ١٣٢ (٢) قال " وماذا يعني من اورد هذه الآيات في فضائل كل من سماه المحدثون صحابيا مدعيا عموم قوله تعالى والذين معه حتى يدخل طائفة الاسلام وحزبه في هذا العموم وهيئات هيئات ") قال (وهل يشك احد في ان هذا تلاعب بكتاب الله ونحكم فيه) انتهى كلام المعترض .

ونقول قبل الرد عليه انه حرف في النقل عن المؤلف حيث قال (وفي آيات الوعد والثناء) وحيث قال (وماذا يعني من اورد هذه الآيات) والذي قاله المؤلف اتماهو " وماذا يعني من اورد هذه الآية " يعني قوله تعالى محمد رسول الله الآية . ولولا انه يترتب على تحريفه تغيير المعنى وفساده لمانبهنا عليه بل نسكت عنه كما سكتنا عن كثير من مثله .

وصريح الحق في هذا . ان المؤلف مصيب في قوله في الموضعين . وان المعترض هو المتلاعب بالدين . والمتصور على مالا معرفة له به من البحث . وبيان ذلك ان آيات الوعيد التي اوردتها المؤلف في الصفحة السابعة من كتابه كلها عامة شاملة لمعاوية شمول النوع لافراده . ولم يخرج معاوية عن شيء منها . بمخصص آخر .

ولو كانت هناك ما يخرج معاوية من شيء منها لتهاافت على نقله انصاره وجعلوا
 ضيفه صحيحا . ومقطوعه موصولا . اللهم الا ان كان المخصص المضحك الذي
 يلحق به المعترض من توهم التوبة وتوقع المغفرة . وهذا اشبه بالنسخ من التخصيص
 واما آيات الوعد والثناء . فقد حقق المؤلف ان معاوية لم يدخل اصالة تحت عموم
 شيء من انواعها . لان الثني عليهم في تلك الآيات . هم السابقون الاولون من
 المهاجرين والانصار والمتبعين لهم بالاحسان . واهل الصفة الذين يدعون ربهم
 بالفداء والعشي يريدون وجهه . والمبايعين تحت الشجرة . والفقراء المهاجرين
 الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم . والذين تبوءوا الدار والايمان من الانصار .
 والذين جاؤا من بعدهم يستغفرون لسابقيهم . لا الذين يلعنونهم على المنابر والذين
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلح الحديبية وقبله . فهل ترى لمعاوية
 دخول في عموم شيء من هذه الانواع حتى يكون المؤلف مخطئا فيما قاله
 او متلاعبا كما يزعم المتلاعب ؟

نعم حيث ان بعض الاشاعرة ادعى دخول معاوية في عموم قوله تعالى والذين
 معه بين المؤلف خطأهم في تلك الدعوى بما ذكره المفسرون من انها نزلت عقيب
 صلح الحديبية . وان المسلمين اذ ذاك هم المقصودون . وان معاوية داخل اذ ذاك
 في عموم الكفار الذين اغاظهم بالمسلمين . ولكي يتضح الحكم لمن اشتبه عليه الحال
 نقول ان لفظ الذين عام فيمن قصد بالصلة التي هي هنا الظرف . وهو مطلق
 المعية . لكن قيد اهل الاصول عمومها المطلق اذ لم يوجد عهد . فان كان عهد
 صرفت اليه . والمهودون هنا هم المسلمون يوم نزولها . ولو قلنا بالعموم المطلق لدخل
 المطلقاء فيها من جهتين متناقضتين وهما الاسلام والكفر . وفي قوله اشداء على
 الكفار والله اعلم .

ثم ذكر المعترض (١) هنا حديث الترمذي في معاوية وأعرض عما نقله المؤلف عن ابن عبد البر في رساله وضعفه . وأعرض عن ملازمته لما في حديث مسلم - وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فتحيها - وزعم أن لا إشارة في عدم استجابة الله لدعوته لمعاوية لوفر ضاحته . ومن طالع ما في النصائح عرف أن كلام المعترض لا قيمة له .

ثم ذكر المعترض (٢) ما نقله المؤلف من لعن الامام علي معاوية . وذكر أنه لا يصح أن يكون تقريراً وتفسيراً لما جاء عن الله ورسوله وأن غايته أن يكون اجتهداً من الامام علي وأنه هفوة من الامام لخطائه في اجتهداده كما تراه في كتابه وأقول أن ما نقله المؤلف عن ابن الاثير وابن عباس وغيرهما قد بلغ مبلغ التواتر المعنوي وإنكاره مكابرة . وأنه كما ذكر المؤلف تقرير وتفسير لما جاء عن الله ورسوله . من لعن الظالمين والمفسدين في الارض الى غير ذلك من الصفات التحققة في معاوية . وأن الامام ومن صنع صنيعه مصيب في هذا . وأن من خالفه هو المخطئ . وأنه المعترض لو كان له نصيب من الثبوت لما تقوه بهذا . على أن هذا اخف بكثير مما سبأ في عنه أن النبي عليه وآله الصلاة والسلام مخطئ في اجتهداده بلعنه المعين . وستقف على تفصيله قريباً والله اعلم .

قال المعترض (٣) (فصل ومن القلط الواضح والجهل القاصح قول المؤلف بعد ما تقدم " وأقوى حجة في مشروعية لعن المسلم المعين كتاب الله تعالى حيث قال في يمين الملاعن - والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين - وقد حلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الملاعن مكرراً وجعل ذلك شرعة باقية في أمة محمد صلى الله عليه وآله سلم الى يوم القيامة . والتعيين هنا بصيغير التكلم أقوى من التعيين بالاسم العلم كما هو مذكور في محله من كتب العربية . ولم يقل أحد من الأئمة أصلاً

بكفر (١) المتلاعنين حتى يوجه قول الغزالي ومن تبعه ان اللعن بالتعيين لا يجوز الا على الكافر (انتهى كلام المؤلف ثم قال بعده) اقول هذا خبط وغلط وجهل واين باب اللعن من باب اللعان . فاللعن المنهي عنه مأثوم فاعله واللعن الجائز كلن الشيطان الرجيم ولعن الانواع هو مالا فائدة فيه بل هو من السفه . واما اللعان فحجة المضطر الى قذف من لطخ فراشه والحق العار به اولى بقي الولد وهو شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في الرجل وقائمة مقام حد الزنا في المرأة . ويسن في المسجد ايضا واين هذا من ذلك فاما قول المؤلف ولم يقل احد من الامة بكفر المتلاعنين حتى يوجه قول الغزالي ومن تبعه ان اللعن بالتعيين لا يجوز الا على الكافر فمخبط وغلط . فان كان مراده بالكافر الكافر المحي بعينه فالغزالي ومن تبعه لا يقولون به بل يمنعونه وان كان مراده بالكافر الميت فلعله جائز عنه الجميع) انتهى كلام المعترض

وبقول اي عالم واي عاقل يطالع مثل هذه الاعتراضات ولا يقطع بطيش هذا المعترض وقصور ادراكه وفهمه المعاني . ومع ذلك فهو يرى المؤلف غلطاً بما يظهر من اعتراضه انه هو المتحقق به . وانا لفي غنا عن الرد عليه في مثل هذا الاعتراض . اذ كل عالم بل وطالب علم يعرف بديهة سقوط اعتراضه ولكنابين ذلك باختصار خشية اغترار بعض المتعلمين الذين ربما احسنوا بعلمه الظن فظنوا السراب ماء . والهشيم غشاء . والزجاج جوهر . والاجاج كثر . فنقول ان المؤلف انما اورد هذه الآية محتجاً بها على مشروعية لعن المسلم المعين الوارد في هذه الآية . واحتجاجه بها صحيح . لان الملاعن المعين مسلم اتفاقاً . برفي يمينه او فجر . وقد اسره الله ورسوله بان يجعل لعنة الله عليه ان كان كاذباً . وكذبه على الزوجة لا يخرجها عن الاسلام اتفاقاً . ثبت بهذا ان الكتاب والسنة شرعا لعن المسلم المعين كما ذكر المؤلف . اما قول المعترض (فابن اللعن من اللعان) فلا معنى له .

لان اللعن في اللعان وغيره معناه الطرد والابعاد اتفاقا . نعم لا ينكر التفاوت في شدة الطرد والابعاد وتخفيفه لتفاوت موجباته في المخالفة فطرد الكافر لكفره والمنافق لنفاقه . اشد من طرد الواشمة والنامصة . وقد ذكر هذا الفرق المؤلف في صدر النصائح . واما قول المؤلف ” ولم يقل احد بكفر الكاذب من المتلاعنين ” فغاده . وان لم يفهمه المعترض . انه لو قال احد بكفر الكاذب من المتلاعنين لم يتم الاحتجاج بالآية على لعن المسلم المعين على ذلك القول . لكون الكاذب الواقع عليه اللعن غير مسلم . غير انه لم يقل به احد . نعم يتم بها الاحتجاج على لعن الكافر الحي المعين الذي منعه بعضهم ايضا . ودعوى المعترض ان هذا خبط وغلط . هو عين الخبط والغلط . بشهادة كل ذي تمييز .

ثم اطلال المعترض الكلام هنا من الصفحة ٤٦ الى اخر الصفحة ٥٧ من كتابه اعترض فيه على جمل من النصائح بما لا يمكن ان يستخرج منه طالب الحق غرضا . ولا يستنتج منه مطلوبا . ومحط كلامه كله الاحتجاج على ان اللعن من حيث هو لعن سفة . وان لعن المسلم المعين ممنوع . وان شمله الدليل . وتقل في ذلك كلاما عن بعض العلماء اكثره اشبه بالخطب والمواعظ منه بالاحتجاج والاستدلال . على انه اساء تركيبه . وشوش ترتيبه . وهذه المسئلة قد كررها المعترض الف مرة ومرة . تقليدا لمن قال بها من العلماء . ولكنه لم يقرع فيها دليلا بدليل . ولم يأت فيها بما يشفي العليل . ولم يفصح فيها باجمال ولا تفصيل . بل تجاسروا نصب نفسه حكما . فيما ليس له به كمال معرفة . فسلك وعرا تكثرفيه العثار ويخاف منه الانهيار . في جرف هار .

ولنشرح هنا ماجاء عن العلماء من الاقوال المختلفة في تلك المسئلة وما يتعلق بها مع ايراد الادلة وربط المعلول بالعلة . ثم يبان ما يظن انه الراجع من الاقوال . وسنضرب صفحا عن باقي ما تخلل هذه المسائل في اعتراض المعترض مما ليس

بما يتعلق بموضوع الكتاب . ونقض الطرف عما يخالطه من السباب والشتائم في المؤلف . التي ربما كانت في الواقع شهادة له بالفضل . والله يتولى هدى الجميع .

المسئلة الاولى * ماهي حقيقة اللعن

ونقول حقيقة الطرد والابعاد . ولا خلاف بين العلماء في ذلك . وقال الفخر الرازي هو في عرف الشرع الابعاد عن الثواب انتهى ويتجاوز به عن السب كثيرا

المسئلة الثانية * ما حكمه الشرعي

ونقول فيه تفصيل . واتفق اهل السنة على ان الاصل فيه المنع على المسلم لانه دعاء بالطرد وهو غير جائز عليه . ثم اتفقوا ايضا فيما ورد منه في الكتاب والسنة . فقالوا يجوز لعن ابليس . ولعن كل من تحقق موته على الكفر كفرعون وابي جهل وغيرهما . وقالوا ايضا يجوز لعن الانواع التي ورد في الكتاب والسنة لعن اجمالا كالظالمين والمفسدين في الارض والكاذبين على ربهم . والدعاة الى النار . وشاربي الخمر ومن ولي احدا شيئا من امور المسلمين محاباة له . ومن قتل نفسا متعمدا . وآكل الربا والواشمة وغير ذلك لثبوت ادلته بالكتاب والسنة .

ثم اختلفوا في جواز لعن المسلم المعين اذا تحققت فيه صفة من مسوغات لعنه . كلعن الله زيدا الشارب وعمر المفسد في الارض . فقال قوم منهم الزين ابن المنير كما ذكره في الفتح والغزالي وتبعهم كثير لا يجوز لعن المسلم المعين . واستدلوا على المنع بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث حمار لا تلعنوه فوالله ما علمت انه يجب الله ورسوله . وفي رواية لا تكونوا عون الشيطان على اخيكم . وبانه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل . وفي حق المعين اذى للمسلم وسب ودعاء عليه . وقد ثبت النهي عن اذى المسلم وسبه والدعاء عليه .

وقال آخرون بالجواز مطلقا على المعين والمبهم . لكن قال بعضهم الا ما كان

بمحضرته صلى الله عليه وآله وسلم . ثلاثونم الشارب عند عدم الإنكار انه يستحق
لذلك فربما اوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه . قال ابن حجر في الفتح
والى ذلك الاشارة بقوله في حديث ابي هريرة لا تكونوا عون الشيطان على
اخيكم . وقال بعضهم يجوز على المعين المسلم الا من اقيم عليه الحد للحديث
السابق . ولان الحد قد كفر عنه الذنب المذكور . وقال بعضهم بالجواز في حق
المجاهرين مطلقا وبالنسبة في حق ذوي الزلة . وقال بعضهم بالجواز مطلقا لكن مع
الكراهة واليه ميل البخاري حيث ترجم له بما يكره من اللعن .

واحتج بجيزو لعن المعين بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن من يستحق اللعن
كافرا كان او مسلما فيستوي المعين وغيره . لان الكلي لا وجود له الا في افراده
المشخصة المعينة . ومتى ارتفع الحكم عن الافراد لم يبق للحكم محل يقوم به .
واحتج الامام احمد بن حنبل فيما نقله ابن الجوزي عنه على لعن يزيد وهو عنده
مسلم بقوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم الآية . واحتج البلقيني على ما قاله المهلب
من جواز لعن المعين بالحديث الصحيح الوارد في المرأة اذا دعاها زوجها الى فراشه
فابت لغتها الملائكة حتى تصبح . وصرح الامام النووي في الاذكار بان
ظواهر الاحاديث تدل على الجواز . قال واما لعن الانسان بعينه ممن انصف
بشيء من المعاصي كيهودي او نصراني او ظالم او زان او مصور او سارق او
آكل ربا فظواهر الاحاديث تدل على انه ليس بمحرام . قال و اشار الغزالي الى
تحريمه انتهى . واحتجوا ايضا بحديث مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رأى حمارا قدوسم في وجهه فقال - لعن الله الذي سمعه - والواسم واحد
معهود بالموصل . والمعهود معين . واحتجوا ايضا بان النبي قد لعن اناسا معينين
باسمائهم وماتوا على الاسلام . كابي الاعور السلمي . والحكم ابن ابي العاص .
وابنه مروان . وسهيل ابن عمرو . وابي سفيان بن حرب . وعمر بن العاص .

وغيرهم . وقول الثعالبي رحمه الله كما في الاذكار - واما الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم باعيانهم فيعوز انه علم موتهم على الكفر - من ابعد التأويلات . وقد احتج المؤلف على الجواز بآية اللعان ايضا وهي من اقوى ما يحتاج به . وقد مريان الدليل منها . وقد ذكر ايضا لعن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم اناس معينين وذكر منهم كثيرا يغني سرده لم عن اعادته هنا . ويجاب عن ادلة المانعين المتقدمة . بانه ليس في سياق حديث حمار ما يدل ولو باحتمال ان علة النهي عن لعن حمار تعيينه . لان التعيين وصف طردي لا يدل على حكمة كالبياض والسواد والطول والعرض ونحوها . ولو قلنا بانتفاء طرديته فهو فاسد الاعتبار لمخالفته نص الكتاب في آية اللعان ونص الحديث في المتمتعة عن زوجها . وغيره . وفساد الاعتبار قادح في العلية كما ذكره الاصوليون . على ان التعيين لا ينطبق على شيء من مسالك العلة التي ذكروها . ولكن العلة في النهي عن لعن حمار هي حبه لله ورسوله حبا علمه المعصوم وجهله الصحابة . فان وجود الفاء في الوصف الذي عقب الحكم به نص ظاهر في علته له . كحديث الصحيحين في الحرم الذي وقصته ناقته - لامتسوه طيبا . ولا تخمروا رأسه . فانه يبعث يوم القيامة ملييا - فان قيل ان كل مؤمن يجب الله ورسوله فيقاس على ذلك امتناع لعن كل مؤمن مطلقا . قلنا لا يصح القياس عليه لانه حب مخصوص لله ورسوله اخبر عنه المعصوم فيقاس عليه من تحقق حبه الخاص بخبر المعصوم لا مطلق الحب . ولنقض القياس بالاحاديث الواردة في اللعن مطلقا ومعينا على كثير من المسلمين *

ويجاب عن الاستدلال بانه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل . وفي حق المعين اذى للمسلم وسب ودعاء عليه بانه في لعن المعين ازجر عن تعاطيه منه في لعن المبيهم . وبان اذى المسلم وسبه والدعاء عليه لا تمنع عند وجود

مسوغاتها . بل هي اما مطلوبة او مباحة . فالحدود كلها اذى للسلم بحق . وسب
الاشرار كذلك . ولاغية لغاسق بما فيه . بل جاء في الصحيح - اهتكوه بمذره
الناس - . والدعاء على المسلم بعينه اذا خالف الحكم الشرعي جائز . ففي صحيح
مسلم . دعاء النبي على الرجل الذي قال له كل يمينك . فقال لا استطيع بقوله
- لا استطعت - فمارفعا الى فيه . قال النووي ففيه جواز الدعاء على من خالف
الحكم الشرعي . وصح انه عليه السلام قال اللهم لا تغفرلحم - ثلاثا - وقد جاء عنه
عليه وآله الصلاة والسلام الامر بالدعاء على منشد الشعر في المسجد بفض الله
فاك . وعلى المتجر فيه بلا ارجع الله تجارتك . وعلى منشد الضالة فيه بلا ردها
الله عليك . وكل هؤلاء معينون بضمير الخطاب او الاسم العلم . وجاء في
الصحيحين ايضا دعاء سعد بن ابي وقاص على اسامة بن قتادة بقوله اللهم ان كان
عبدك هذا كاذبا قام رياء وصمعة فاطل عمره واطل فقره وعرضه للفتن . وسعد
يعلم حين دعاء عليه انه كاذب . وجاء فيها ايضا دعاء سعيد بن زيد على اروي
بنت اوس بقوله اللهم ان كانت كاذبة فاعم بصرها واقتلها في ارضها قال فماتت
حتى ذهب بصرها . وبينما هي تمشي في ارضها وقعت في حفرة فماتت . قال
الامام النووي . اعلم ان هذا الباب - يعني باب الدعاء على الظالم - واسع جدا .
وقد تظاهر على جوازه نصوص الكتاب والسنة وافعال سلف الأمة وخلفها .
اذا وقفت ايها المنصف على ما ذكر من الخلاف . ثم رجعت الى الادلة من
الطرفين عرفت ان القول بالجواز ارجح واقوى . كما ذكر المؤلف . بل هو الحق
ان شاء الله ولا يثريب على من اذاه النظر الى خلاف ما يقوله الاخر وكل يعمل
بما يعتقد صحته وليس له ان ينكر على غيره والله اعلم

ثم على القول بجواز اللعن على التفصيل المتقدم فهل هو مطلوب او مباح او مكروه
ظاهر كلام الغزالي يشير الى انه خلاف الاولى وصنيع البخاري يشير الى كراهة

لعن المسلم المين فقط وقال اخرون كالمهلب والبلقيني كما ذكره ابن حجر في فتح
الباري وقواه باستجابته تأسيا بكتاب الله ورسوله وملائكته وعليه جرى عمل
الكثير من السلف . اما قول من قال ان اللعن من السفه ولا فائدة فيه . فان غنى به
اللعن الممنوع وهو لعن من لا يستحق اللعن فقوله حق . وان اراد مطلق اللعن او
اللعن الجائز فقوله مردود عليه مضروب به في وجهه . وكيف يكون سفها وقد كرره
الله في كتابه اكثر من مائة مرة . ام كيف يكون كما ذكروا وقد روي عن سيد
الحكماء صلى الله عليه وآله وسلم ما يصعب حصره ويعسر عدده . اين يوجد الرشد . واين
تطلب الفائدة . اذا كان ماتكرر في كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم سفها لافائدة فيه وهل كان الله ونبيه وملائكته والناس اجمعون
متظاهرين على السفه ولا فائدة فيه . سبحان الله اذهب بالانسان الهوى والجدل
والتعصب الى مثل هذه الورطات الخيفة ثم يتخيل انها نصيحة يبذلها للمؤمنين .
(نعمة) حيث علمت ما جاء في كتاب الله تعالى وستة رسوله عليه وآله

الصلاة والسلام من مسوغات اللعن على من قام به شيء منها فلا يعزب عن
ذهنك ماورد من النهي عن اصل اللعن في السنة الشريفة وشدة الوعيد على
مقتربه . كحديث الصحيحين لعن المسلم كقتله وكحديث الترمذي ليس المؤمن
بالطعان ولا بالعان ولا بالفاحش ولا البذي وكحديث مسلم لا ينبغي لصديق
ان يكون لعانا . وكحديثه ايضا اللعانون لا يكونون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة . الى
غير ذلك فاللعن اشبه بالحدود المشروعة على مرتكبي الجرائم من القتل والرجم
والصلب وقطع الايدي والارجل والجلد والتغريب . فان هذه كلها من الكبائر
المنهي عنها . غير ان الله شرعها على من ارتكب شيئا من موجباتها عقوبة وزجر الم
وحكمة بالغة منه تبارك و تعالى

فان قيل ما معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح مسلم وغيره اني لم

ابعث لعانا وانما بعثت رحمة . مع انه ورد في الصحيح انه قد لعن كثيرا بالوصف
وكثيرا بالعين كما مر . وهل بين هذه الاحاديث تعارض او هناك جامع بينها
قلت ليس بين تلك الاحاديث تعارض لاختلاف موارد اللعن فيها . فان مورد
الايحباب من يستحق اللعن من الكافرين والظالمين وغيرهم ممن شرع الله ورسوله
لعنهم كما مر بك . ومورد السلب من لا يستحق اللعن ممن لم يرتكب شيئا من
موجباته . او ارتكبها ثم علم وجود مانع عن لعنة كحب الله ورسوله من حمار او غير
ذلك . ولو كان المورد واحدا لحصل التعارض بل التناقض المنزه عنه كلام الله
ورسوله . وقد ذكر المؤلف اندفاع التعارض بين هذه الاحاديث بمثل هذا وهو من
احسن ما يدفع به . غير ان المعارض ابي ذلك . وكأنه التزم رد كل ما يقوله المؤلف
ولو كان مجمعا عليه . فانه قال بعد ان اورد كلام المؤلف في دفع التعارض (١) (هذا
هو حاصل ما فسبط به المؤلف - قال - والمغالطة هنا هي في قول المؤلف "وهو
الصادق المعصوم") يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغرض المعارض من هذا كما
يفهمه كلامه الذي اساء به الادب مع حضرة الرسالة ان النبي مجتهد مخطئ فيما
نقل عنه من اللعن . لانه ليس معصوما في اجتهاده . وذهب بنقل عن الاصوليين
بعض ما قالوه من الاختلاف في جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم فيما لم ينزل
عليه فيه وحي . وهذا هو الخطب والغاوة بعينها . كيف والاصوليون جميعا قائلون
بوجوب عصمته عليه السلام . ثم القائلون بجواز الاجتهاد منه وبوقوعه قائلون
بامتناع الخطاء عليه فيه . ومن قال يجوز اشتراط ان لا يقره الله عليه بل ينبه
عليه . فلو كان كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لعنه من لعنه او بعضه
خطا . كما يزعم المعارض تبعا لابن تيمية . وحاشا غيرهما ان يقول ذلك . لنبيه الله عليه
في الفور . نعم زعم من زعم ان في قول الله تعالى نيس لك من الامر شيئا او
يتوب عليهم الآية تنبيه للنبي على خطائه بلعن الكفار يوم احد او قتالي اصحاب

يرمعون على الرواية الاخرى . وهذا الزعم لا يصح . لان النبي مكث اربعين
 يوما يقنت ويلعن رعلا وذكوان وعصية . ومكث مدة اخرى يلعن ابا سفيان بن
 حرب وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام وصفوان بن امية . ولو كان فعله خطاء لنبه
 عليه من اول يوم حتى لا يعود اليه مرة اخرى . للاجماع على انه لا يقر على خطاء في
 اجتهاد حيث قيل يجوز الخطاء عليه . وقد اختلف اهل التفسير في سبب نزول
 الآية على اقوال منها ما في البخاري عن انس معلقا قال شج النبي يوم احد فقال
 كيف يفلح قوم شجبوا وجه نبيهم . فنزلت ليس لك من الامر شيء وفي الحديث
 الاخر عن سالم بن عبدالله كان صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن امية
 وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام فنزلت ليس لك من الامر شيء اوتوب
 عليهم اويعذبهم فانهم ظالمون . ذكر الله نبيه بان الامر كله اليه وان فلاحهم
 وكتبهم والتوبة عليهم وعذابهم راجع اليه فلذلك ترك النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الدعاء عليهم . على اننا لو قلنا بان الآية تتضمن نهيا عن لعن الاربعة المذكورين
 في احد او عن لعن رعل وذكوان وعصية على الرواية الاخرى فلا يتم دفع
 التعارض السابق بهذا . لان النبي عليه وآله الصلاة والسلام لعن انا ساكثيرا غير
 هؤلاء كالحكم وابنه وغيرهما من المعينين . والشارب والسارق وغيرهما من المبهمين
 ولم يعاتب في شيء من ذلك ولم ينه عليه . فتعين ما قررناه سابقا لدفع التعارض
 ويؤيده اعتذار النبي عليه السلام لربه عن لعن وسب من لعنه اوسبه وليس
 قلقك باهل ابي عند الله لانه انما يعمل بالظاهر . وطلب من الله ان يجعله له صلاة
 وزكاة ورحمة ولم يعتذر عليه الصلاة والسلام عن لعن من كان مستحقا للعن لانه
 جائز ومطلوب

ثم ان المعارض بعد ان شفى غيظه بتكذيب المؤلف وقضى وطره من

تخطئة المعصوم رجع القهري فنقض ما ابرم وهدم ما اشاد فقال (١) (ثم يقال
ثانيا انه صلى الله عليه وسلم قال لم ابعث لعانا بصيغة التكثير ولم يقل لعانا لان
الذم في هذا الحديث انما هو لمن كثر منه اللعن لالمرة ونحوها ولانه يخرج
منه اللعن المباح وهو الذي ورد به الشرع كلعنة الله على الظالمين ونحو ذلك
مما هو مذكور في الآيات القرآنية والاحاديث النبوية) انتهى بحروفه

﴿ نصيحة فاضل مقبولة * وحكمة كامل معقولة ﴾

حيث ركز على راية هذا الفصل لواء التحقيق . وبلغ مزهق اباطيل الرقية الى
منتصف الطريق . اطلع احد العلماء على مارتبته من مسوداته . وامعن النظر في قوياً
حججه وقويم استدلالاته . فشكرني على نصرة الحق والغيرة عليه . واستحسن ما
الجا في الشغف باظهار الحقيقة اليه . ولكنه وجه الى ملامه من جهة اخرى
ورأى ان ترك الخوض مع مثل هذا المعترض اولى واخرى . قال لان الاشتغال
برد المردود بالذات . لا يثمر الاضاعة نفيس الاوقات . وانما يحمد لو كان لما تزيغه
حظ من الاعتبار . او كانت اللطمة كما قيل من غير ذات سوار . والحق اجل
من ان تخدش صفاته الاظفار . واعلى من ان تناله بالسوء يد الانكار . والناس في
رقية هذا المعترض قسيمان . عالم وجاهل . وناقص وكامل . اما العالمون فسينبذونها
ظهيراً . ويتخذونها هزواً وسخرية . واما المقلدون . فانهم يصدقون كل ما يقال .
ولا يميزون حقاً من ضلال . ولربما ينق بهم المعترض داعياً . وينفخ لهم بوق
المكابرة ثانياً . ويوسعك حيث تدفنيداً وذماً . ويرتفع في مصون عرضك سبا
وشتماً . ويصوب اليك من سهام التهم والقوادح . ما قذف به مؤلف النصائح .
فيفزع الى صيخته الاغرار والمقلدون . ويبستون على احد وثته سامراً بهجرون .
فتضطر ثانياً الى مجاراته . وتعيد الكرة على ابطال خزيعلاته . وهكذا يتجاذب

العامة حق وباطل . ويتسلسل الامر بين مستقيم ومائل . فرأيت ان حكم هذا العالم حكم عدل . وعرفت ان قوله قول فصل . قبلت منه تلك النصيحة . واذعنت لما افاد من الحكمة الصحيحة . وقبضت عنان قلبي عن الرد على . بقي من رسالة المعتز اذ ارد على اولها رد على اخرها . وتزييف سابقها هو عين التزييف للاحقها لانها مسبوكه في قالب واحد . ما شبه الليلة بالبارحة . ونسأل الله لنا وله وللجميع التوفيق . والهداية للاذعان للحق . ومجانبة الهوى والتعصب . انه على ما يشاء قدير .

خاتمة

نذكر فيها نقطاً من كتاب النصائح الكافية تناقش مؤلفها . ونبين ما نرى انه مخالف لما جزم به فيها . ولا غرض لنا الا اظهار الحق الذي نظن صحته ونراه مطابقاً لما في نفس الامر . واما الحقيقة التي لا تحمل الخطأ فمؤكد علمها الى الله سبحانه وتعالى . منها قوله في الصفحة ٣٧ " واقول ايضا انه لم يأخذ احد من المجتهدين بحديث معاوية الذي أخرجه الترمذي وابوداود عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه - لم يأخذه احد من المجتهدين مع جودة اسناده . ما ذلك الا لانهم لم يأثموا معاوية على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يتعلق بالدماء . وهو والله احق ان لا يؤمن . نعم ذكر النووي ان الاجماع دل على نسخ هذا الحديث واقول من المقرر ان الاجماع لا يعارض المنصوص فضلاً عن ان ينسخه فان حقيقة الاجماع عبارة عن آراء مجتمعة من مجتهدي عصر واحد . وآراء الرجال ليست من نسخ كلام المعصوم في شيء . ولو ذكر مستند الاجماع وكان اقوى من هذا قلنا انه الناسخ ولكن اين هو فليبد الفقيه ما عنده . وليذهب في اي ترهات الطرق شال للجواب عن هذا نسأل الله الهداية للصواب آمين " انتهى كلام المؤلف

واقول ان الحديث المذكور فيه قتل الشارب في الرابعة لم يكن دائرا على مطوية وحده حتى ينسب عدم الاخذ له الى اتهام معاوية . فان الحديث قد جاء بطرق متعددة عن غير معاوية ايضا قال في الفتح فقد اخرج الشافعي في رواية حرمله عنه وابو داود واحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه الحاكم كلهم من طريق ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة يرفعه . اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه . ولبعضهم . فاضربوا عنقه . وهكذا اخرج ابو داود وابو نعيم عن ابن عمر ايضا . واخرجه الترمذي عن الشريد وابي الرمداء وشرحيل بن اوس وجريز وعبد الله بن عمرو والترمذي والبزار عن جابر . فلو كان عدم العمل به كما ظن المؤلف اتهام معاوية فلاخذه لازم لثبوته من الطرق الاخرى . ولكن الحديث منسوخ كما ذكره الامام النووي . اما قول المؤلف ان الاجماع لا يمارض المنصوص فضلا عن ان ينسخه فحق . ولكن مراد الامام النووي مستند الاجماع اذا اجماع بلا مستند . وقد ذكر واناسخه وهو ما اخرج به الامام الشافعي وعبد الرزاق وابو داود من رواية الزهري عن قبيصة بن ابي ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . من شرب الخمر فاجلدوه ثم اذا شرب في الرابعة فاقتلوه . قال فاتي برجل قد شرب فجلبده ثم اتي به قد شرب فجلبده ثم اتي به قد شرب فجلبده ثم اتي به في الرابعة قد شرب فجلبده فرفع القتل عن الناس وكانت رخصة . قال الشافعي بعد ايراده هذا مالا اختلاف فيه بين اهل العلم عليه . كل هذا مذكور في الفتح وله شواهد واحاديث اخر مذكورة في كتب الحديث والله اعلم

ومنها في الصفحة ٦٩ فيما نقل عن ابن قتيبة من ان الرجل الثاني دخل في وقعة الحرة على امرأة نفسها من الانصار وانها اخبرته انها بايعت النبي عليه

السلام يوم يعة الشجرة

واقول في هذا بعد . لان يعة الشجرة كانت سنة ست من الهجرة . ووقعة الحرة كانت سنة ثلاث وستين منها فبينهما سبع وخمسون سنة واقل ما يمكن ان يكون عمرها يوم الحرة تسعا وستين سنة . وكونها نفساء في هذا السن بعيد . والا قرب ما في رواية البيهقي فانه لم يقيد البيعة بالشجرة ولا المرأة بالنفساء ولا الصبي بالرضاع ولا بكون المرأة ام الصبي او جدته . وعليها فلا استبعاد والله اعلم

ومنها في الصفحة (٩١) تشنيعه على معاوية فيما رآه من ان زكاة الفطر تكون نصف صاع من سمراء الشام . لان ذلك وان كان رأيا رآه فقد وافقه كثيرون عليه . بل نسبه المندري بالاسناد الى علي وعثمان وابي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير في احد القولين واه اسماء وبه قال الحنفية . غير ان الشافعي وغيره لم يأخذ به لانه اجتهاد منهم . وفعل الصحابي لاجحة به لاسيما مع وجود المخالفين له . ونقل الغريابي ان ابن عباس لما كان امير البصرة امرهم بأخراج زكاة الفطر وبين لهم انها صاع من تمر او نصف صاع من بر قال فلما جاء علي ورأى رخص اسعارهم قال اجعلوها صاعا من كل . وعلى هذا فالمسئلة ذات خلاف ولا شناعة على معاوية فيما صنع . وان شنع عليه ابو سعيد . والله اعلم

ومنها في الصفحة (٩٢) قوله ومنها منعه الناس جبوا ان يأتوا بمتعة الحج وهو مذهب علي وأكابر الصحابة روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال تمتع رسول صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان . واول من نهى عنه معاوية انتهى

واقول ان كان تشنيع المؤلف على معاوية لجرد النهي عن المتعة وانه اول من نهى عنها كما في حديث الترمذي فلا ارى في ذلك عليه شناعة لان عثمان قبله كان ينهى عنها . فقد اخرج مسلم واحمد عن عبدالله بن شقيق . ان عليا كان

بأمر الناس بالمتعة وعثمان ينهى عنها . فقال عثمان كلمة . فقال علي لقد علمت انا تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال عثمان اجل ولكننا كنا خائفين . وان كان تشنيع المؤلف على معاوية لاجباره الناس ومنعهم عن التمتع ليجملهم علي ما قاله عثمان وخالفه فيه علي وغيره فله الحق في ذلك . ومما يدل علي انكار الصحابة فعله ماورد عن غنيم بن قيس المازني قال سألت سعد بن ابي وقاص عن المتعة في الحج فقال . فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعروش . يعني بيوت مكة يعني معاوية . رواه احمد ومسلم . والتمتع هو الاعتمار في اشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والاهلال بالحج في تلك السنة . والله اعلم

ومنها قوله في الصفحة (٩٦) وهو اول من ترك الجهر بالتسمية في الصلاة بالمدينة . حتى انكر عليه المهاجرون والانصار . وقالوا سرت التسمية يا معاوية . انتهى واقول الحديث الذي استند اليه المؤلف في ذاك مع قول سعيد بن المسيب هو ما رواه الشافعي باسناده عن انس بن مالك . قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقرأة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . ولم يكبر في الحفص والرفع . فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار . يا معاوية نقصت الصلاة . اين بسم الله الرحمن الرحيم . واين التكبير . اذا خفضت ورفعت . فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر . واخرجه الحاكم في المستدرك . وقال صحيح على شرط مسلم . وهذا الحديث لا يدل على انه اول من ترك الجهر بها . ولا ان تركها مما يوجب شناعة عليه . لان الخلاف منتشر بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجهر بها وتركه . والاحاديث متجاذبة . فقد اخرج احمد ومسلم عن انس بن مالك ايضا . قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . ولو كان المؤلف عتب عليه ترك التكبير عند الحفص والرفع لكان له وجه والله اعلم

ومنها ان المؤلف ذكر في الصفحة (١١٧) والصفحة (١٨٥) من النصائح انه بعد ذهاب دولة بني امية ودولة بني العباس . لم يبق عذر لمعتذر في تأويل قبائح معاوية ودعوى اجتهاده وعدالته والسكوت عن موبقاته . والتغاضي عن بعض مالملي واهل بيته من الفضائل والمزايا كما عذر من صنع شيئاً من ذلك من السابقين خوفاً وطلباً للسلامة

واقول ان ظن المؤلف في غير محله واني ارى غير ماراى فان الداء قد استحكم . والمرض قد ازمن . وماتقلص ظل دولة بني امية حتى تمكن في قلوب كثيرين ما اسسه سابقوهم . وقرره متقدموهم . وزاد الطين بلة مناظرة من يناظرهم من الشيعة . حتى غدا كل من الطرفين في جانب . وذهب بهم التعصب كل مذهب . وكانت الغلبة غالباً لمن كانت الشوكة والدولة في جانبه . واستمر الامر على ما كان حتى الآن . ولهذا نقول ان من صدع بالحق في الازمنة السابقة او في هذا الزمان وصبر على احتمال الاذى فسعيه مشكور . واجره على الله حيث مضى على يقينه . ومن سكت في الماضي او في الحال عن ما ذكره المؤلف جملة واحدة . او اجمل الكلام فيه بما يحتمل معنيين . كالاستشهاد بقول الله تعالى تلك امة قد خلت . ونحو ذلك . فهو معذور . كما عذر السابقون . وعلى هذه الطريقة اكثر ساداتنا العلويين حتى الآن . ولا لوم عليهم ولا حرج في ذلك . وانما الملموم والخطي منهم ومن غيرهم من يمدح اولئك البغاة المفسدين في الارض ويترضى عنهم تعظيماً لهم . فضلاً عن من قام مناخاً عن اولئك الهادين لله ورسوله ومناضلاً بقله او لسانه عن حدث الاحداث واسس المنكرات . ولعن الجدود . وتعدى الحدود . بالتأويلات اليينة الفساد . والتحلات التي يعرف بطلانها كل ذي بصيرة . ولولم يكن في السكوت الا السلامة من مثل ما يعانيه مؤلف النصائح اليوم من سفهاء الاحلام من السب . والهجو والاتهام بالرفض والبدعة . لكان كافياً في العذر

وقد اصابنا من ذلك قريب مما اصاب مؤلف النصائح . نختسب فيه الاجر عند الله ان شاء الله

وقد قضى الله وله في قضائه حكمة . ان تكون مسائل تعديل معاوية والزام السكوت عن ذكر ما يقدح عدالته ودعوى اجتهاده وماتعلق بها من المسائل مؤيدة بسيف الظلم . ومدعمة بقوة الباطل . ابتداء وانتهاء . فكما انها تأسست في ايام ظلم بني امية وصولتهم وشوكتهم فقد بلغنا الآن عن دولة الاتراك كما يذكّر المعترض في جريدته . ان مجلس وكلائها قرر منع دخول كتاب النصائح الى بلادها . استبداداً في الحكم . وتداخلاً في الدين . ولا عجب في ذلك . فان ارباب العمام من انصار معاوية وفي مقدمتهم شيخ الاسلام الاسمي السابق . لما عجزوا عن مجارة المؤلف فيما حققه . لجأوا الى السعاية بنصائحه عند دولة جاهلة . وهولوا عليها الامر . فانصاعت الى سعايتهم من غير ترو ولا بصيرة . وقد جعل الله عزل ذلك الشيخ عن ذلك المنصب السامي عقيب ما صنع تأديباً له . وتبليها وقصاصاً غيبياً كما صنع بغيره في الهند . حيث تعصب وتعت في هذه المسألة ولجاء الى قوة الاستبداد . وما الله بغافل عما يعملون

ويا حبذا . لو انها انتخبت حين بلغها ما بلغ عدداً من العلماء المحققين . يدعون التعصب والتقليد جانباً في هذه المسائل . يأخذونها من مصادرهما من الكتاب والسنة . ويفحصون الحق والباطل . ثم يفيدون الامة بما ينتجه البحث . ويكشفه التحقيق . مشفوعاً بأدلته الصحيحة . ومستنداته الواضحة . وفاقاً للمؤلف او خلافاً له . في الكل اوفي البعض . اما وقد اعرضت عن ذلك . وسكت المحققون عن البحث مع المؤلف فيما ذهب اليه فاننا نعد سكوتهم تقريراً للمؤلف ووافقاً له . غير ان سكوتهم لم يكن مقنعاً لكثير من المقلدين الصرّف . والمجادلين بغير علم والذين تمكن النصب من قلوبهم . وملاً التعصب ادمغتهم . لذلك لم نر في مجال البحث من انتدب اليوم للذب عن

معاوية واشكاله راداعلى المؤلف الا اذا طائشين . يطرون صريح الحق . ويكذبون
صحيح الصدق . كمثل الملا فقير الله الهندي . ومسلم باعوشرة الحضرمي . وصاحب
الرقية العلوي . وامثالهم من مقرظيهم في جريدة الوطن (١) وماشا كلها . فياضعة
علم هولاء . حفظته . اذ كلهم يكاد دل كتاباتهم وعباراتهم غير متأهلين لشيء مما تصدوا له
وتطفلوا على موائده من التنقيح والتحقيق . ولكنهم اطلقوا اقلامهم بالسب والبذاءة .
والدعاوي الباطلة . واستطاعت السننهم بالقول . تارة هذا دليل واضح . واخرى هذا
مبطل لما في النصائح . وكلها جمعة ولاطن . ودعاوي ولاينات . وكلهم ينقلون مع
تشويش الترتيب . ويستمدون مع سوء التركيب . من منهاج ابن تيمية . الذي شوه به
وجه السنة . وايقظ به نائم الفتنة . فان الله وانا اليه راجعون . وهذا اخرايسر الله
جمعه وترتيبه . وارجوان يكون خالصا لوجه الله . نافعا لعباده . وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم كثيرا والحمد لله رب العالمين .

وهذا نقل مكاتبة من مولانا السيد ابي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين الى السيد
حسن بن علوي بن شهاب الدين . يتعلق بهذه المسألة المتنازع فيها . ظفرونا به على
سبيل الصدقة . فاحيينا افادة الكل به . لما فيه من النصح والارشاد العالمين . وقد
اثبتناه برمته قياما بواجب الامانة في النقل . وعلمنا برضى من له الحق . وهو
الحمد لله . الى حضرة اخي وصديقي الصادق المخلص الحبيب القريب النجيب
الفاضل حسن بن علوي بن عبدالله بن شهاب الدين العلوي متع الله بحياته ووفقه
للحق . والهمه الصدق في القول . وورقه الغيرة على الدين . وجعله من زمرة المتقين
امين . بعد السلام الجزيل واعلامكم بما لدي من الاشواق . وترجي تعجيل التلاق .
اعلمكم بوصول كتابكم الكريم المحرر في ١٦ شعبان سنة ١٣٢٧ فسرني منه ذكركم لي
وجريان الحقيق على بالكم . وادهشني باقي ما تضمنه الكتاب وسأني اولا ما اخبرتم
به من تكرار العلائق بين جنابكم وبين السيد محمد بن عقيل بعد المودة الكاملة

(١) هي جريدة المتعرض انشأها بسيفافورا لمقاومة الاصلاح ولتنقيص المصلحين امثال صاحب النار
ومؤلف النصائح ولاعلان عن نفسه وادعاه لها . مصحح

والحبة الصادقة . وواجه في ذلك اللوم والعتاب على الطرفين . فاین ذهبت الاحلام
حتى جعلتما لنزغات الشيطان سبيلا فيما بينكما . ان كانت الاسباب دنيوية فان الدنيا
وما فيها هي اخس واحقر من ان تكون سببا لوجود الشقاء والقطيعة بين مثليكما .
وان كانت دينية . فحكما فيها كتاب الله وسنة رسوله . واكظا الغيظ واعفوا عن
الناس . وان تعفوا اقرب للتقوى . وها انا اقسم عليكما بالله تعالى ورسوله
الكریم ان تهدما فيما بينكما ما بناه الشيطان . وتدفنا كل ما تظنانه مسوغا للشاحنة
وتتناسيا كل ما شجر بينكما . وتعودا الى المصادقة والمصافاة كما كنتم سابقا واعظم .
ووالله لولا العوائق القوية والضعف الجسدي لرحلت اليكما بنفسي لاصلاح
ذات بينكما . ولكن لي في الله امل عظيم ان يجمع امركما ويصلح ذات بينكما . وما
ذلك عليه بعزیز

ذكرتم سيدي وقوفكم على كتاب النصائح الكافية . وتأملكم له حق التأمل
واستبعادكم ان تكون للفقر علاقة بذلك الكتاب . فليكن في شريف علم سيدي
افي مويد لذلك الكتاب مصحح له . ومصدق عليه . اذعانا بذلك لحكم الله ورسوله
واتباعا لأكابر اهل البيت الطاهرين . الذين لا يضل من تمسك بهم وبكتاب الله
كما في الحديث الشريف . واستبعاد جنابكم في غير محله . اما قولكم وخصوصا لما
رأيت فيه من المغالطات والفسطة التي لا تخلو من تحامل فارغ بارد

فاقول لك . انه ليس في الكتاب شيء من المغالطة والفسطة كما ذكرتم فيما ظن .
وانتم لم تعينوا مواضعها حتى نعيد فيها نظرا . والذي شجن به الكتاب انما هورد
المغالطة والفسطة التي شجنت بها الكتب . الى الايضاح والبيان المستند الى قول
الله ورسوله . واما التحامل فيمكن ان يكون منه في ذلك الكتاب شيء . ولكنه
لا فارغ ولا بارد ولا خارج عن دائرة الحق . واما قولكم وقد طلب مني الكثير
ان ارد عليه وابين مذهب اهل السنة والجماعة في تلك المسائل . فاقول انما اراد

السائلون منك كتابة الرد وبيان مذهب اهل السنة . ان يتخذوك اضحوك
يسمرون عليها . ومنديلا يسمحون به بعض ادران مقلديهم . هل مذهب جمهور اهل
السنة في هذه المسئلة يحتاج الى بيان . وهل تكتب انت اكثر مما في تطهير الجنان
والصواعق ومنهاج السنة وغيرها من الكتب الكثيرة الشائعة المنتشرة بينهم
والتي يعلمونها اطفالهم فضلا عن رجالهم . ان تجديد الكتابة في هذا عبث ومشاركة
لمتعصبيهم في الخطاء والتضليل فقط وانت بحمد الله الى الآن بريء منه نظيف
العرض من درنه . وارى ان تترك ما شرعت فيه اولاً . حفظاً وصيانة لدينك
وثانياً لرضى اجدادك محمد وعلي و . وثالثاً لصيانة مقام السادة العلويين عن ان
يوجد فيهم من يناخ عن ذلك الطاغية اللاعن جدهم . والمقاتل والساب له . والباغي
على اجدادهم . والهاتك حرمتهم . ورابعاً لصيانة مروءة آل شهاب الدين خاصة عن
التلوث بهذه الكتابة التي تظنها شرفاً ونفراً . وهي والله ذلة ودناءة نفس . ورضوخ
لمن تحكوا في اجدادنا بالفعل . ثم تبهم من تبهم بانقول . تحكما محضاً وتقليداً
صرفاً . ولا سلف لك من السادة في ذلك . ثم ان ابيت الاعنادا وتلوثا بهذه الاقدار .
فاني والله عارف بكل الذي ستكتبه . واكثر اطلاعا منك على تلك التمحلات
والتخيلات التي ستقلها من قول فلان وفلان في مقابلة قول الله تعالى ورسوله .
ولا تجدمني بعد ذلك صبرا على السكوت على ما تصنع . وليس انتصارا لابن عقيل
ولكن للذب عن الحق والتلافي لحفظ مقام آل شهاب الدين خصوصا والسادة
العلوية عموماً . ولا اصانعك في شيء كما صونغ من صونغ في النصائح الكافية
وارجوان لا تحوجني الى شيء من ذلك ان شاء الله كما هو الظن بك .
اماماً ذكرته من انك رأيت جواباً لي على سؤال طبع في سيعافورا ولم تصدق ان
يكون الجواب لي . فاعلم ان السؤال وقع من رجل عامي في حيدرآباد وكتبت
الجواب بديهة . وليس هو عشر ما عندي . وارسلت المسودة الى ابن عقيل ليقف

عليها فطبعها من غير اذن مني . ومن حيث انه قد طبع فلا انكره . وارجوان تبين لي
ما اشتمل عليه من المغالطات الواضحة . والتحلات الباردة كما ذكرت .
واما ما ذكرت من ان ابن تيمية حلل مسألة تعريف الصحابي تحليلا جميلا في
ذكر صحبة سيدنا ابي بكر الصديق رضي الله عنه . فان كان لاثبات صحبة الصديق
فلا منازع له فيه . وان كان لتحقيق التعريف المشهور وتطبيقه على اللغة وعلى ماورد
في القرآن والحديث . فليس بجميل الا عند المقلدين المتعصبين الجامدين . واي
تحليل لمعنى الصحبة ايبن واوضح مما في النصائح . ولكن الهوى يصمم ويصبي ويصم
اماما ذكرت انه ذكر في المؤيد . فلم اقف عليه . وان وقفت عليه افدتك بما عندي
في قوله تأييدا وترديدا . اما قولكم . ان ما يقوله ابن عقيل في كتابه على علماء السنة
يصدق عليه المثل . رمتني بدائها وانسلت . فاقول . ان ابن عقيل لم يتكلم على العلماء
على الاطلاق . ولا في كل مسألة قالوها . وانما تكلم على مسألة واحدة احاط بما جاء
فيها عن الله ورسوله من جميع جهاته . فرأى منهم تقليدا محضا . لا دليل عليه الا
التحلات وكانوا هم الاحق بصدق المثل عليهم حيث قدموا مقلديهم على كتاب
الله تعالى وسنة رسوله عليه وآله الصلاة والسلام . واقوال اكابر الصحابة رضي الله
عنهم وانت وكل ذي تمييز يعلم ان اساس اقوالهم في هذه المسئلة قوة غالبية للحق .
والامر لله وحده . قلت يا اخي الرجاء في الله ان يردنا واياه ردا جميلا فليس دين
المصطفى بالاغلوطات والقول بالظن وما يحسنه العقل وما يقبحه .
واقول اللهمنا الله واياك الاذعان للحق . ونزع من قلوبنا النقطة السوداء التي هي
حب اعداء الله تعالى واعداء رسوله عليه وآله السلام واهل بيته والاسلام والمسلمين .
وعصمتنا من الانتصار لهم وان نكون من احزابهم وكشف عن بصائرنا غشاوة
التقليد المذموم في هذه المسئلة حتى يكمل لنا صريح الايمان وتخالط بشاشته قلوبنا
اراك يا اخي تكرر ذكر الاغلوطات وكأ نك تشير بها الى ما في كتاب النصائح

من البرهان الواضح . ولكنك لم تشر الى شيء منها بعينه حتى يبحث عنه الباحث .
 اترى ان مجرد اتهامك له بالاغلوطنات يحولها عن كونها حقاً الى كونها من
 الاغلوطنات . ان هذا من العجب . اذا اردت ان تعرف ماهي الاغلوطنات في هذه
 المسألة . فانظر الى ادلة ابن حجر وامثاله في هذه المسائل بعين الانصاف ورمي
 التقليد جانبا تجد فيها خمسة واضحة . كما في تعديل جميع الصحابة . وصرف معاني
 القرآن والحديث عن حقائقها وعرفها العام الى الاصطلاح المشهور . وشحن الكتب
 بان الطعن في معاوية وامثاله طعن في الدين لكونه صحابيا . وسرد الاحاديث
 الموضوعة للاستدلال بها . وهلم جرا ولكن صدق القائل

وعين الرضى عن كل عيب كيلة ولكن عين السخط تبدي المساويا
 اماما يحسنه العقل ويقبحه فما احسنه اذا طابق النقل . ولعمري انك
 ستجد غالب ادلتهم في هذه المسائل استحسانية مخالفة للنقل . كاستحسانهم اثبات
 الاجر لمعاوية على بغية باستحسانهم اثبات اجتهاده الذي لاعلم لمخلوق به . مع انه
 معارض للنص . واستحسانهم السكوت عن مثالبه . مع قول النبي عليه السلام .
 اهتكوا الفاسق يحذر الناس . واستحسانهم تسويده وتعظيمه مع العلم بخطارة
 ذلك . هذا هو الاستحسان المستنكر . لاماتظنه استحسانا مع قيام ادلته . وهلم جرا
 اما قولكم ان هذا الكتاب لطمة في الوجه لا تبريه ولا الساعة . فلقد صدقت انه
 لطمة في وجوه النواصب المتصرين لمعاوية الى يوم القيامة . ودره في تاج الحق
 والصدق ليس لها قيمة . واما قولكم انه تكلم فيها على الغزالي وابن حجر . ونسبته اليهم
 في العلم كنسبة الحدادين الى الملائكة . فنقول . لم يتكلم على ابن حجر ولا الغزالي
 بسبب ولا شتم . واتماين وجه الحق فيما ظهر له مما اخطأ اجتهادهم فيه (وتلك شكاة
 ظاهر عنك عارها) ان الغزالي وان جل قدرا وبجر علما ليس بمعصوم عن الخطاء في
 الاجتهاد والنظر . وقد تبين صدور اغلاط كثيرة منه في الفلسفيات والطبعيات .

فلا بدع ان صدرت منه غلطات عن اجتهاده في الدبنيات . اليس من المشهور عن ائمة السادة العلوية كما سمعت ذلك عن الوالد احمد بن علي الجنيد رحمه الله وغيره انهم يقولون . ان في الاحياء مسائل نودان نحوها ولوباء العيون . منها ذبه عن اهل البغي . واذا كان هذا جائزا على الغزالي فابن حجر من باب اولي . اناشدك الله . يسرك ويصح عندك ويحسن لديك . قول ابن حجر سامحه الله في الصواعق ما حاصله . ان يزيد لوباشر قتل الحسين بيده مستحلاله لما جازلغنه . مع انه يقول في فتاويه وفي اعلامه . انه لو اكل احد من مال الاخر حبة حنطة مستحلالها كان كافرا . ولولم يكن في هذه المقالة الشنيعة الا اساة الادب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع فاطمة وعلي والحسين لكان كافيا في الانتقاد عليه . عجبا منك انك تنكر كلام ابن عقيل على ابن حجر والغزالي رحمة الله عليهما بما هو مصيب فيه وتنقمه عليه . ثم لاتنقم على معاوية سبه ولغنه من نسبته اليه كنسبة الحشاشين الى حملة العرش . وتتطلب كغيرك له الاعذار والتأويلات . اف لهذه المصانعة المستمدة من حمى التقليد الاعمى . تستفزع خلاف ابن عقيل لاقوال الغزالي وابن حجر وغيرهما . ولا تستفزع خلاف من ذكروا علي واكابر اصحابه . ولا تزمهم بخلافهم لمن قبلهم . الزمت به ابن عقيل بخالفته لهم

اما قولك وان الغلطة والفضيحة هي قوله . واقرى حجة في مشروعية لعن المسلم المعير كتاب الله . انل وانها يالها من فضيحة تنادي على صاحبها بالجهل . وان ابن عقيل قد امكن الراعي من ثغرتة . هكذا ذكرت يا اخي في كتابك بقلم يدك . وكأنك لست الحسن بن علوي الذي اعرفه جيدا . واعرف له مالدیه من الذكاء والفطنة . ان ابن عقيل استدل بهذه الآية على مشروعية لعن المسلم المعين . ردا على من قال انه لا يجوز التعيين محتجا بلازمة اللعن للكفر . واي دليل اقوى من هذا . وهو كتاب الله شرع فيه لعن مسلم معين بضمير المتكلم . مع ان الاجماع واقع على بقاء اسلامه .

فانتفت بهذه الاية دعوى ملازمة اللعن على التعيين للكفر قطعاً . ولكنك نظرت اليها وقلبك مشتعل بغيظ التعصب المذموم فحجب نظرك عن تحقيق البحث . وقلت ماقلته استعجالاً . والحق احق ان يتبع . اما قولك يا اخي انه كذب على الحداد . فمن العجب . اليس الايات المنقولة عن الحداد موجودة في ديوانه . اليس كتب الحداد وديوانه مشحونة بالحث على اقتفاء طريقة الاجداد الطاهرين . اين الكذب على الحداد في الرسالة . سبحان الله . يا حسن اكظم قليلاً من الغيظ . تقول فاته ان الحداد يقول (وذو القدرح فيهم هادم اصل دينه) اترى ان الحداد اراد بهم معاوية وعمرو و امثالها الهادمين اركان الدين . ام اراد ابابكر وعمر وعثمان وغيرهم من كرام الصحابة الناقلين للدين والمقيمين له . ان الحداد قدس سره قد احتسب عن دخول معاوية واشباهه بقوله (مهاجرهم والقائمون بنصرة) هيات هيات ان يعرف الحداد قدح علي والحسن والحسين في معاوية واعوانه . ثم يقصدهم بقوله . وذو القدرح فيهم البيت . فيلتزم ان دين علي وبنيه مهذوم الاصل . وانارد بذلك على الخوارج والروافض الذين يقدحون في كبار الصحابة ويكفرونهم لاغير . تقول ان عقيدة الحداد موجودة . فهل وجدت فيها رضي الله عن معاوية . اوسيدنا معاوية . اوانه مأجور . او خليفة حق . انكم بامثال هذه الخرافات تعيرون اسلافكم واجدادكم . وتصمونهم بوصمة سوء تحسب عقوبالهم وبراءة منهم . والعياذ بالله تعالى . اما قولك ان ابن عقيل عدد شروط التوبة وانها منتفية عن معاوية . وفاته انه يقول في كتابه انه يتننى الخروج من قبائحه . وهو عين الندم والندم توبة . ماشاء الله يا حسن . لقد امعنت النظر ودقت البحث . ابن عقيل يقول واعجاب من اقوام بين ظهرانينا الآن يدخلون المساء على النبي واهل بيته الى قوله ويشاركون بذلك معاوية في قبائحه التي يتننى هو الخروج منها . وانت تقول انه ندم والندم توبة . ايكون الندم بعد اكثر من الف ومائتي سنة بعد موته توبة . لاشك ان معاوية

بل وجميع اهل الكفر والنفاق والفسق والمظالم يمتنون بعدموتهم الخروج منها . وهو ندم حيث لا ينفع الندم . فتبصر ارشدك الله فيما تقول وتكتب . واذعن للحق ولو كان مرا - اما قولكم . ثم انا نفيدكم انا لوقلنا بموجب عموم الايات لساغ لعن كل مسلم في الارض . فاقول . عد الى عقلك وعلمك وانظر ماتقول . ان القول بعموم الايات والاحاديث الصحيحة واجب ومنحتم اجماعا . الا ما خص منه باية او حديث . اتظن ان عمل الناس كثروا او قلوا يعارض الادلة او يطلها . سبحان الله . ان شرب الخمر حرام ولو شربه اهل الارض كلهم . وان الصلاة واجبة ولو تركها اهل الارض كلهم . وان الفساد في الارض والظالم والكاذب علي الله ملعونون ولو ارتكبه اهل الارض كلهم هل جاء نسخ او تبديل في الدين . لا والله . اما قولك لساغ لعن كل مسلم في الارض . فخطأ . ومن اين ثبت لديك ان كل مسلم في الارض مرتكب لموجبات اللعن

اما قولكم . وما قاله الاخ محمد بن عقيل فهو مناقض لجميع اقوال اهل العلم الذين رحلوا وقضوا اعمارهم في اقتنائهم وطلبه . فاقول لك انه ليس مناقضا لجميع اقوال اهل العلم . بل هو مخالف لاقوال الاكثرين من المقلدين للاشعري والماتريدي وهؤلاء المقلدون وان جلوا شأنوا وعظموا قدرا قد خالفوا اما باجتهاد منهم او بتقليد كثيرا ممن تقدمهم فضلا وعلمًا وعملا وورعا وسابقة في الاسلام والدين . وهب ان ابن عقيل قد خالف جميع العلماء كما زعمت . ايضره ذلك وهو مستند في اقواله الى كتاب الله تعالى وحديث رسوله عليه وآله الصلاة والسلام . لا . ومن فلق الحبة وبرأ النسمة لا يقول بذلك احد . ولا يختلف في ذلك اثنان من المسلمين

اما قولك وهب ان معاوية فاسق باغ فرجة الله اوسع من كل شيء

تسع معاوية والفا من مثل معاوية بل الوفا

فاقول لا ينكر سعة رحمة الله احد . وليس من الممتنع على الله ان يدخل فيها معاوية

وامثاله وابنه يزيد والخوارج والروافض وكل فاجرو ظالم . ولكنهما مستبعدة الوقوع .
قال تعالى الرحمة الله قريب من المحسنين . وقال جل وعلا . عذابي اصيب به من
اشاء ورحمتي وسعت كل شيء فساكتها للذين يتقون . وقال تعالى ومن تق
السيئات يومئذ فقد رحمته . على اننا امرنا ببيان الخطاء والصواب من كل احد .
ونعامل كلا بما يترتب على فعله . وليس لنا الاحالة على القدر ولا المشيئة ولا الرحمة .
اذ ذاك كله مختص بالله تعالى . ولو فرضنا انه من الرحومين عند الله فنحن مكلفون
بإظهار بغيه وجوره لتحذير الناس منه . ومثابون على ذلك . وعليه عمل العلماء في
كل فاجرو ظالم . اللهم الا ما يقوله الاشعرية والماتريدية . من استحسان السكوت
عن قبائح معاوية ومثاله . فرب مرحوم يلعن . ومرتجوم يتبرك بأقدامه

اما قولكم فات الاخ محمد بن عقيل انه لم يذكر في كتابه . ان معاوية لم يقتل
قتلة عثمان بعد ان تم له الامر . فاقول ان قتلة عثمان المشتركين في مباشرة قتله هم
اثنان او ثلاثة . وقد قتلوا في الدار . والباقيون انما حصروه لخلعه او تسليم مروان
اليهم ليحكموه . فلألوم على معاوية في ترك من ترك . كيف وقد تركهم قبله من
يدور الحق معه حيث دار . وانما اللوم والاثم عليه في قتل من قتل ظلما . بدعوى
انه من قتلة عثمان رضي الله عنه . هذا هو الصواب ان شاء الله . اما قولكم
ونحن ممن لا يحب معاوية ونكرهه فنقول لك هذا هو ظننا في
جنابك . اذهو اللائق بفضلك ودينك . وصدق ايمانك ويقينك . لانهمك بشيء
من ذلك . كيف تتصور محبتك لمعاوية وانت تقرأ قول الله تعالى لا تجد قوما
يوثنون بالله يوادون من حاداه

اما قولك ولكن الناقل اما ينقل بالامانة او يعطي كل ذي حق حقه .

فكلام لم افهم المراد منه . واما قولك باب الاحسان الى الناس مقدم على باب
الاساءة اليهم . فصحيح ولكن ليس على اطلاقه . فباب الاحسان مقدم حيث لم

يكن الاحسان ممنوعا في الشرع . كاعانة الظالم على الظلم والثناء على الفاجر تغريرا بالعامّة . وباب الاساءة الى الناس مؤخر ومذموم . حيث لم تكن الاساءة مطلوبة شرعا . كالقود واقامة الحدود وقتال البغاة وصلب قطاع الطريق وبيان احوال المحدثين والجبايرة والفسقة للتحذير منهم . وعدم الاغترار بشبههم

اما قولكم وبالجملة فالامر كما قال المغربي . لافائدة من ذلك الكتاب الا القال والقليل والتكفير والتضليل . واقول لك ان المغربي اخطأ في هذه القولة خطأ فاضحا واضحا . وخطأ مثله من يصدقه في مقالته هذه . وان فوائد هذا الكتاب لجليلة وعظيمة جدا . كتاب صرح بالحق وصدع به بين اقوام دفنوه وحرفوا ادلته واتبعوا اهواءهم . كتاب استمداده من كتاب الله وحديث رسوله يذب فيه عن حمى الاسلام . ويبين فضائح من استباح ذلك الحمى وقلب الدين ظهر البطن . كتاب يميز الخبيث من الطيب . ويمتث على الاذعان لقول الله ورسوله اي تكفير دعا اليه ذلك الكتاب . واي ضلال فيه . الكتاب بين ضلال المضلين وحذر الناس من اتباعهم وتعظيمهم كما اخبر النبي عنهم . لو كان المغربي منصفاً لعرف ان القال والقليل والتكفير والتضليل . انما هو في المنهاج والصواعق وتطهير الجنان وامثالها من الكتب المشحونة بالتبويه والتعسف . وفي الاخر نقول . رب احكم بيننا وبين قومنا بالحق . هذا يا اخي ما امكنتي كتابته اليكم بديهة مع استعجال وثقل الكتابة علي . والله ما تكلفت الكتاب الا حبا فيك . وحرصا على مقامك وشرفك ان تلونه بموالاة عدو الله وعدو رسوله وعدو وصيه وعدو الاسلام واهله . واشفاقا عليك ان تتجاوز الامر المحذور الى اقبح منه . وهو الانتصار لذلك الطاغية الداعي الى النار كما في الصحيحين . وتغضب بذلك المصطفى والمرضى

وبنيتها عليهم الصلاة والسلام . واعلم اني لم اطلع احدا على كتابك ولا على
 الجواب . وقد ارجعت اليك عين كتابك ضمن هذا . لاني
 لا احب ان يقف عليه غيري ولو بعد موتي . ولا احب
 ان اراه انا مرة اخرى . ولا آذن لك في نشر هذا
 قبلته ام رددته . واسألك الدعاء لي بحسن
 الخاتمة وبتهيئة الاسباب للتوجه من
 هذه البلاد . ولا تقطعني من
 المكاتبه . واعذرني ان
 ابطأ الجواب .
 والسلام
 (ابو بكر بن شهاب)

حيدرآباد في ٤ رمضان سنة ١٣٢٧

وقد قال مصنف وجوب الحمية نفع الله به هذه الايات في اول جواب على احد المعارضين
 في هذه المسئلة ويسمى ذلك الجواب الشهاب الثاقب في الرد على السباب الكاذب .

كشفت بقال الله قال رسوله * ضلال ابن هند والذي فيه من عاب
 واثبت ما نيطت به من بوائق * وبني بمالم يبق ريبا لم رقاب
 فسرت قلوب المتقين ورحبت * فحول ذوي التحقيق اجمل ترحاب
 وانكر اقوام يخالون انهم * رجال وان العلم لعبة لعاب
 ومن هم ومأمم لو عجمت قناتهم * سوى كل سباب سفیه وصخاب
 سأضرب عنهم لالعجز وانما * ارى الكف عن صيد الثعالب اولي بي
 الم تران الليث يحمي عربنه * ويفرق من انبياه كل ذبي ناب
 ويعرض ان تقت ضفادع غابه * ولو ملأت اصواتها افق الغاب

بسم الله الرحمن الرحيم . بل تقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق
ولكم الويل مما تصفون

الحمد لله رب العالمين . ولا عدوان الا على الظالمين . وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد الامين . وآله الطيبين الطاهرين . واصحابه المحسنين . وتابعيهم باحسان
الى يوم الدين . اما بعد فيقول مرتجي الفضل . يوم الفصل . من الحكم العدل .
السيد علي بن عبد الرحمن بن سهل العلوي سامحه الله .

قد من الله وله الحمد والمنة . بانتم طبع كتاب وجوب الحمية . عن مضار الرقية .
وهو كتاب صدع بالحق . وقال بالصدق . وقمع الباطل . وفضح التمويه .
كتاب ضرب الله به الدلة . على شيعة طغاة هذه الامة . وكشف به عوارهم .
وكذب به دعاويهم . كتاب ايد الله به الهدى . وازال به العمى * وزاد به الذين
آمنوا ايماناً . كتاب نزل نزول الصاعقة . على رؤس انصار الفئة الباغية المارقة .
فاخرس شفاقتهم . واسكت ناعقهم . كتاب بين حجج الوصي . واظهر تمويه
الدعي . وصرح بدلائل آل بيت النبي . وابطل تأويل كل غوي . وكيف لا
وهو تصنيف علامة المشرق . المطلع المحقق . المصنف النصف المدقق * استاذ
الوصول . ورافع علم علم الاصول . وجهينة المنقول . وفارس المعقول . من
عمت افادته المشارق والمغارب . وانتفع بتصانيفه وفتاويه كل عالم وطالب .
لسان الشريعة الغراء . ونير شمس بني فاطمة الزهراء . فاضح النواصب . ومبين
كذب الكاذب . اخينا الصادق الاواب الامين . السيد السند ابي بكر بن
عبد الرحمن بن شهاب الدين . العلوي الحسيني . ادام الله نجم هداية للعالمين
العالمين . وشهاباً ثاقباً للبتدعين المارقين

آمين آمين لا ارضى بواحدة * حتى اضيف اليها الف آميناً
وقد شغفت بتأمل هذا الكتاب المفيد . واحطت علماً بما حواه من القول السديد .

وما قرع به ذلك المريد . وما افاد به كل مرید مستفيد . فرأيتہ قد قام بالواجب .
 وهدم بنية النواصب . وصب عليهم العذاب الواصب . وفضحهم كما فضح الفجور
 الصادق الفجر الكاذب . فجزاه الله خيرا الجزأ لقد ادخل السرور بما كتب على
 النبي والوصي . ونفى عن السادة العلويين ما لطمهم به زورا ذلك الحب النبي .
 والقدم الناصبي . وماذا اقول فيمن خذله الله . فابتلاه بعداوة اخي رسول الله .
 وابي بنيه الهداه . ويكفيني ان استشهد بما قاله يعسوب المؤمنين . فيمن هو مثل
 هذا من المشاغبين .

قال عليه السلام * واخر قد تسمى عالما وليس به . فاقبس جهائل من جهال .
 واخايل من ضلال . ونصب للناس اشراكا من جهائل غرور . وقول زور .
 قد حمل الكتاب على ارائه . وعطف الحق على اهوائه . يؤمن الناس من
 العظام . ويهون كبير الجرائم . يقول اقف عند الشبهات وفيها وقع . ويقول
 اعتزل البدع وبينها اضطلع . فالصورة صورة انسان . والقلب قلب حيوان .
 لا يعرف باب الهدى فيتبعه . ولا باب العمى فيصد عنه . وذلك ميت الاحياء .
 فاين تذهبون واني تو فكون * انتهى

فانظر ايها المطالع ما وصف به هذا الرباني اشياء هذا العقق العاق . والقلق
 التلقاق . والشقي المشاق . تجده منطبقا عليهم اتم الانطباق . ولقد اجتهدت
 محنسا على نزر بضاعتي من العلم فتطفت بالمشاركة في تصحيح هذا الكتاب .
 حبا بالمشاركة في خدمة ذلك الجنب وتقربا به الى رب الارباب . فاني بحمد الله
 نزهة للمطالعين من ذوي الالباب . وهو مع ذلك لا يخلو من اغلاط مطبعية
 قليلة يهتدي اليها القطن . وربما الحقنا بها جدولا باخر الكتاب . وقدم طبعه
 بمطبعة الامام المشهورة . بيندرسيغافورا المعمورة . بحل ادارة المطبعة عدد ٢٦
 بطريق روينسن رود بتاريخ يوم الخميس لثلاث بقين من شهر ذي الحجة الحرام

سنة ١٣٢٨ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ ميلادية وصلى الله وسلم على خير خلقه سيدنا محمد واله واصحابه
الهداة وعلينا معهم وفيهم امين امين وكتبه

(علي بن عبد الرحمن بن سهل)

وقال بعض العلماء من السادة بني يحيى مفرظا هذا الكتاب شعرا
دع دواعي الاوهام واقصد عليا * ثم حكمه في القضا تحكما
واعتقد فصله الموافق للحق وسلم لحكمه تسليما
وانتخبه مدى الزمان صديقا * واعتبره لدى الخطوب حيا
واذا ما ابتليت يوما بسوء * فاتخذ ذلك العليم حكما
واجتنب كل (رقية) تحسب الصحة في حملها فتضحى سقيا
كم دواء به تصاب (وبالحمية) من اخذه تدوم سليما
وبما ان (حمية) المرء خير * فاتخاذ (الرقي) يكون وخيا
لا تعرج على (الرقي) فلمعري * ان فيها سما وداء عظيما
واتبع خطة النصيح ولا تخشش رقيبا ولا تراقب اثما
واعتقد في (الصائح) الحق قطعا * واتخذها صراطك المستقيما
فيها العلم قد بدا وبها الجهل سلسل غدا خاسئا ذليلا ذميا
كيف وهي السيل في طلب القرب وأس الزلفى عليها اقيا
واترك (الرقية) المشومة رأسا * واعتبر حمل زورها تسميا
حسب الكاهن المشعذ فيما * ظن انا نصدق التنجيما
حيث داف الذعاف في صورة السترياق كيدا يخاله مكتوما
ففظنا لكيد. واعتبر نساء كذوبا وخائنا وخصيما
واحمينا (بحمية) لانرى من * بعدها (رقية) ولا تعزما
دلنا حضرة الحكيم عليها * فله الفضل آخرا وقديما
من له في التحقيق باع طويل * خطبته العلوم كفوا كريما

وتدانت له المعارف طوعا * وأشارت بفضلها تعظيما
أظهر الحق حين إخفاء قوم * بغضهم للوصي أقبح سيما
ولم في مفاوز النصب ركض * ليدوقوا به العذاب الإليما
إن ما خيلوه للناس حقا * بصحيح الدليل بان زنيما
مالنا والسكوت في جانب الحق فليس التصريح مثل الإيما
أترانا نرضى الرضوخ على الذ * ل ونرضى ترب الضلال ندما
عمرك الله ماتقول فهل تحسب أن السكوت يقضي غريما
إن من رام نصرة بعد ظلم * يحد الله ناصرا ورحيما

وقد ارج تمام الطبع احد معاوني المصحح بقوله شعرا

ما الحق عند الناس كالباطل * وليس ذو الحلية كالعاطل
 وانت ذو ظلم وحيف اذا * قرنت سبحان الى باقل
 وفساد عقلك قطعا اذا * ماقت مفعولا على الفاعل
 دونك سرفاهيه محض الهدى * مكمل قد جاء من كامل
 فهو كتاب جاء من جهنم * ومن حكيم حكم فاضل
 قد قام في خدمته واعنى * بطبعه ذو شرف فاضل
 بحسب الطاقة صحته * زلفى الى مولاي في الآجل
 يا ايها الطالب خذ فانسه * وربى بغية الآمل
 (واحتم) من كل مضربه * تأمن به من صولة الصائل
 وابذل لذي (الرقية) نبذ النوى * فليس في (الرقية) من طائل
 وجادل القوم وجالد ولا * تخش وباهل فئة الباهلي
 ومن هنا التاريخ يطلب بل * نقذ بالحق على الباطل

۷۳ ۱۰۱ ۱۴۱ ۹۳۰

۳۲ ۵۱

وقد ارخ تمام الطبع جناب الاديب الشيخ كرامه بن سعيد بلدرم الحضرمي
صاحب جريدة الاصلاح القراء بقوله

قلص خيالك من هنا ياناصي * وابعد فان القرب بعد الكاذب
انت الذي سممت نفسك (بالرقى) * فعدوت من اشقى عداة الطالب
شيطان (رقيتك) استفزك وانتى * بك ساخرا يالعة المتلاعب
الناس قد علموا بفشك (فاحتموا) * عنه (بجمية) ذي حجي وتجارب
فلنر مينك بالادلة اسهما * ولنر جنك بالشهاب الثاقب
اف (لرقيتك) المشئومة مذهبا * فبردها قمنا بحق واجب
(فالنصح) دين و(الرقى) شرك وهل * من كان ذا خطاء يقاس بصائب
لايستوي البحران هذا مالح * مر وهذا سائغ للشارب
وكذلك الفجران هذا صادق * متأثر بمخوضلال الكاذب
هذا كتاب (وجوب حميتنا) بدا * مغني اللبيب نهاية للطلاب
وقد انتهى الطبع الجميل مصححا * في دار مطبعة (الامام) الغالب
فاليك تاريخا لعالم الطبع في الشـــــطر الاخير افادة للحاسب
(بوجوب حميتنا) وما في ضمنه * ندع النواصب في العذاب الواصب
١٢٤ ١٨٠ ٩٠ ٨٠٤ ١٣٠

سنة ١٣٢٨ هجرية كتبه الفقير الى كرم الله (كرامه بن سعيد بلدرم)

حرر بسيغافورا في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٢٨

وقد وصل الى السيد محمد بن عقيل عدة تقاريط على النصائح من الاستانة
ومصر وجاوا وغيرها ارجأنا نشرها لفرصة اخرى والحق قائم بنفسه
واللييب من يعرف الحق لا من لا يعرفه الا بالرجال والله ولي التوفيق



* فهرست مضامين كتاب وجوب الحمية *

- ❦ —
- | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|----|
| خطبة الكتاب | ٢ |
| السبب الحامل على تصنيف هذا الكتاب | " |
| التوجه من أعمال النواصب | ٣ |
| تخصيص المصنف أهل البيت ومعيهم بهذا الكتاب | " |
| تكذيب المعارض في زعمه أن المؤلف يدعو إلى مذهب الرافضة | ٤ |
| اتفاق المؤلف مع كثير من أجلة الصحابة وهداة الأمة على تنسيق معاوية وجواز لعنه ووجوب بغضه | " |
| تكذيب المعارض في كل ما ذم به النصاب الكافية | ٥ |
| بيان معنى الحديث سيما إذا لعن آخر هذه الأمة أولها وأنه دليل للمؤلف على المعارض | " |
| رد قول المعارض طعن فيهم طعن في الدين ونظامه في ص ٢٥ | ٦ |
| رد قوله أن المؤلف نقل عن جهلة المؤرخين الخ | " |
| أهل السنة منهم من يلعن معاوية ومن لا يلعنه | " |
| تقرير بعض المصنفين الخ | ٧ |
| خطأ المعارض في فهم عبارة المؤلف | ٨ |
| نسبة المعارض إلى المؤلف مالم يقله | ٩ |
| اتهمه باطلا للمؤلف | ١٠ |
| خوض المعارض في الاعتراض المحرمة | " |
| فدح المعارض في المحدثين والرد عليه | ١١ |
| وذكر شيء مما قاله ابن تيمية تحاملا منه وأن المعارض أخذ عنه أكثر اعتراضاته المردودة | " |
| تخطب المعارض في رد قول المؤلف أن سبب سكوت من سكك هو الخوف مما أصاب من صرح بالحق | ١٢ |
| ذكر المعارض لما هو حجة عليه وتبرير المؤلف ونقله كلام ابن تيمية بدون عزو | ١٣ |
| جهل المعارض معنى الموضوع وخطه وعدم فهمه عبارة المؤلف | ١٤ |
| فساد زعم المعارض بهتاناً أن المؤلف قال في الصديق مالا يليق به | " |

- ١٦ الاشارة الى بذاة المعارض وتن كلامه
- " الكلام على مسح الرجلين ونقل المعارض كلام ابن نيمية بدون عزو
- ١٧ ذكر المعارض مسائل عن المؤلف ولم يتكلم عليها لعدم وجودها في
منهاج ابن نيمية
- ١٨ ذكر المعارض مسائل اخرى ولم يتكلم عليها ولعله ظننها من مذهب الرافضة
- ١٩ ذكره لمسائل اخرى ولم يتكلم عليها ايضا
- ٢٠ رد اعراض المعارض على التسليم على الامام علي عليه السلام
- ٢١ تحقيق حكم الصلاة والسلام على غير الانبياء
- ٢٤ ان الله قد اخذن عين كل ناصبي الخ
- ٢٥ رد اعراضه على عدم فصل المؤلف بين الآل ومشرفهم الخ
- " نخطب المعارض وخطبه في نقله كلام المؤلف -
- ٢٦ اثبات ما انكره المعارض من عدم تمسك اهل السنة باهل البيت
- " جهل المعارض بعلوم اهل البيت ومقالاتهم
- ٢٨ بيان مخالفة حال المعارض لما يدعيه من موافقة اهل البيت
- ٢٩ بيان غلط المعارض في تفسير لفظ العترة والتمسك الخ
- ٣٠ رد جمعة المعارض وذكر قليل من خصائص علي عليه السلام
- ٣١ ايراد المعارض لجهله على المؤلف ما اورده ابن نيمية على الامامية
- ٣٢ بيان ان المعارض ممن لانصح منه دعوى محبة علي واهل البيت
- ٣٣ نفي اثبات الاجر لمعاوية وحزبه الفاسطين وبيان ان الصحبة وهي عرضية لو كانت
نعصم من التمسك لكان اهل البيت احق بالعصمة منه لان فضلهم ذاتي
- ٣٤ بحث لو اراد انسان ان يعصي الله كما عصى معاوية لم يقدر على ذلك الآن
- ٣٥ رد قول المعارض ما الفائدة اليوم من ذكر اهلنا الرواية عن اهل البيت الخ
- ٣٦ اسقاط المعارض رجال اهل البيت من حملة العلم ونقلته بفصلهم
- " اعراضه على المؤلف لقلة النقل عن اهل البيت والجواب عنه
- ٣٧ اعراضه على الكتب التي نقل المؤلف عنها وبيان الحق في ذلك اجمالا
- " قدح المعارض في كتاب نهج البلاغة وكلام الامام علي
- الجواب عليه ٣٨
- ٤٢ ترجمة الشريف الرضي رحمه الله

- ٤٢ تخليط المعارض وقياسه الحماري
- ٤٤ غلط المعارض في حكم الخوض فيما شجر بين الصحابة
- ٤٥ احتجاج المعارض بما نقله عن كتب المصنف
- ٤٦ رد المصنف عليه
- ٤٧ ذكر المعارض كلام الحداد وفهمه له معكوسا وبيان معناه
- ٤٨ تحريره بالاختصاص بيت شعر من ديوان الحداد ليموه به
- ٤٩ بقية ابيات الحداد وتعيينه للصحة بما هو موافق لما قاله المؤلف
- ٥٠ بيان سلوك المؤلف طريقة سلفه وبيان انه ليس من العلويين من يناضل عن معاوية
- ٥١ عدم معرفة المعارض من هم اهل السنة
- ٥٢ بيان ان المؤلف متبع لاجماع اهل السنة حيث اجمعوا ووافق للجانب الاقوى حيث اختلفوا
- ٥٣ خطأ المعارض في ما نسب للمؤلف
- ٥٤ زيادات المعارض وكذبه
- " زعمه مغالطة ان المؤلف مغالط وبيان ان الحداد ليس بمقلد
- ٥٥ نقل المعارض كلام الحداد في جوابه على الزبيدي
- ٥٧ بيان ان كلام الحداد موافق لكلام مؤلف النصائح الا في مسئلة واحدة فرعية
- ٦٠ ظهور حسد المعارض للمؤلف
- " قسمة الاشراف الآن الى ثلاثة اصناف احدها ناصبي وهو المعارض
- ٦١ كذب المعارض فيما نسب للمؤلف في امر صاحب المشرع الروي
- ٦٢ خبط المعارض فيما قاله المؤلف من تقية الشافعي
- ٦٣ خطأ المعارض في ظنه ان من الرضا قسما محمودا من متخليه الشافعي الخ
- ٦٤ كلام الشافعي في التمسك باهل البيت ونحوه ثم في التقية
- ٦٧ الكلام في الناول الصحيح والمردود
- ٦٨ كلام في التقية
- ٦٩ مغالطة المعارض ثم نسبته المغالطة لغيره
- ٧٠ بعض قواعد المعارض المخترعة
- ٧١ نسبته المؤلف الى الدعوة الى السباب وجوابه
- ٧٢ زعمه ان المؤلف ابرهم الفرقة اللاعنة لمعاوية وجوابه
- " الفاتلون بمجاول من المعين هم اكثر من ثلثي الامة

فساد زعم المعارض ان هناك احاديث صحيحة صرحه تدل له الخ	٧٣
تخطئه في الاحتجاج بالآية فهل عسى	٧٤
زعم المعارض ان المؤلف متلاعب وبيان انه هو المتلاعب	٧٥
بيان غلط بعض الاشاعة فيما زعموه من عموم والذين معه	٧٦
تخطئة المعارض للامام علي عليه السلام والرد عليه	٧٧
رد اعتراضه على المؤلف في استدلاله بآية اللعان	٧٨
اختلاف العلماء في اللعن وبيان ادلتهم وتعليمهم	٨٠
حجج مجيزي لعن المعين عند وجود مسوغه الشرعي	٨١
الجواب عن ادلة مانعي اللعن	٨٢
هل اللعن عند مجوزيه مكروه او مباح او مطلوب	٨٣
رد قول القائلين اللعن سفه وبيان غلطهم القطعي	"
الكلام في منع اللعن لمن لا يستحق وادله وكونه مثل الحدود	٨٤
رفع التعارض بين ادلة الطرفين	"
تخطئة المعارض للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والرد عليه	٨٥
الاستدلال للجواز بحديث اللهم من لعنته الخ	٨٦
نصيحة فاضل وحكمة كامل	٨٧
خاتمة في مناقشات مع مؤلف النصائح	"
اولها حديث قتل الشارب في الرابعة	٨٨
ثانيها في قصة الثامي الداخل على النساء	٨٩
ثالثها في مسألة زكاة الفطر	"
رابعها في مسألة متعة الحج	٩٠
خامسها في الاسرار بالبسلة	٩١
سادسها في عذر الساكتين اولاً وآخراً عن قبائح معاوية	٩٢
ظلم الترك واستبدادهم في عهد الدستور	٩٣
مكانة من مصنف وجوب الحمية لكتاب الرقية تتعلق بالمسئلة المبحوث عنها	١٠٤
تقريب من الفاضل السيد علي بن سهل وخاتمة الطبع	١٠٦
تقريب من فاضل بقصيدة ونارنج باخرى من احد معاوني المصحح	١٠٨
تقريب صاحب الاصلاح	

سین ریال

			کتاب عربیہ طبع مطبعة الامام	
۲۵	الفرد	ریال ۲ - ۰۰	سیر الکوریجہ	تعلیم المسلم
۱۵	"	" ۱ - ۰۰	"	فرج دحلان علی الآجروسیہ
۲۰	"	" ۲ - ۰۰	"	الکحلانی فی الصرف
			کتاب بالملاطو طبع مطبعة الامام	
۲۰	سانو	ریال ۵ - ۰۰	مرک کودی	مہاج السلام
۴۰	"	" ۶ - ۰۰	"	اکام اسلام
۴۰	"	" ۶ - ۰۰	"	فلہران دان فلاجران
۱	۲۵	" ۲۱ - ۰۰	"	منہاری مہر
۲	۵۰	" ۴۰ - ۰۰	"	الامام سامن برجلد
۲	۰۰	" ۳۵ - ۰۰	"	الامام سامن بفترنام نیاد برجلد
۲	۰۰	" ۳۵ - ۰۰	"	" بفکدوا نیاد برجلد
			بفکنیک دری عدد سانو بمفی عدد بفکنوجہ مرک کودی	
۱	۰۰		مرک سانو	۱۵ - ۰۰ ریال
۴۰	مرک سانو			الرسالۃ التوحیدیہ
۲۵	"	ریال ۵ - ۰۰	مرک کودی	سفرنا فلاجران
۵۰	"	" ۸ - ۰۰	"	فرقوان (جنرالیا) جزو بفترنام
۲۵	"	" ۴ - ۰۰	"	فرقوان (جنرالیا) ۲

کتابیہ السلام

کولہوان رفکس

مہاج الجنہ

مطبعة الامام

تعلن المج. هور انها مستعدة لطبع الكتب
بلغة العرب والملايو بأسعار متهاودة
وبتصحيح جميل كما انها مستعدة ايضا لطبع
الاعلانات والجرايد والمجلات فمن له اراده
بشيء مما ذكر فليخا. بر الاداره بالعنوان
الاتي.

مدير مطبعة الامام المحترم

في نمبر ٢٦ روبنسين رود سنقافوره.

والعنوان بالانكليزي هكذا

To.

THE AL-IMAM PRESS.

No. 26 ROBINSON ROAD.

Singapore.

